الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية التاسعة (2022–2024) – السنة الأولى 2022 - الدورة البرلمانية العادية (2022 – 2023) – العدد: 7

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الإثنين 11 جمادى الأولى 1444
الموافق 5 ديسمبر 2022 (صباحًا ومساءً)

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 12 جمادى الثانية 1444
الموافق 5 جانفي 2023

فهرس

1) محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة..... ص 03

• عرض ومناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023.

2) محضر الجلسة العلنية الثالثة عشرة..... ص 34

• مواصلة مناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023.

محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة
المنعقدة يوم الإثنين 11 جمادى الأولى 1444
الموافق 5 ديسمبر 2022 (صباحا)

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة .

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير المجاهدين وذوي الحقوق؛
- السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد وزير التجارة وترقية الصادرات؛
- السيد وزير الصناعة الصيدلانية؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة في تمام الساعة العاشرة صباحا

السيد الرئيس: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أولا، أرحب بالسيد وزير المالية، كما أرحب بأعضاء الحكومة، وأرحب أيضا بالإطارات المرافقة لأعضاء الحكومة وأرحب بالسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، كما أرحب بأسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمال جلستنا لهذا الصباح عرض ومناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023. وطبقا للدستور، والقانون العضوي رقم 16 – 12، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، أدعو – مباشرة – السيد وزير المالية، لتقديم عرض حول نص القانون المذكور أعلاه، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل،
السيدات والسادة الحضور الكرام.
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أقدم أمام مجلسكم نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023.

لقد تم تحضير نص قانون المالية لسنة 2023، في ظل وضع اقتصادي وطني متسم بالتحسن الملحوظ في الوضع الصحي وتعزيز عائدات المحروقات، وتوطيد المجاميع الاقتصادية الكلية الرئيسية؛ ومع ذلك فإن التوترات الجيوسياسية الدولية المستمرة أثّرت سلبا على الأسعار العالمية للمواد الخام، لاسيما تلك المتعلقة بالمنتجات الغذائية، مما يتطلب تدخلا أكثر أهمية من جانب الدولة، من أجل الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية والقدرة الشرائية للأسر ومواصلة

عمليات الإنعاش الاقتصادي الدولية لدعم النمو.

في هذا الوضع الاستثنائي، المتسم بالتوترات الاقتصادية والمالية الدولية عامة، واصلت الدولة عملية إنعاش الاقتصاد، بهدف تعزيز النمو، عن طريق رفع التحديات لتحقيق اقتصاد متنوع ومستدام، خلاق للثروة ومناصب الشغل.

ولمواجهة الآثار السلبية الناتجة عن هذه الأحداث ذات الأبعاد العالمية، شرعت الدولة في تنفيذ إجراءات عاجلة في سنة 2022، للحفاظ على القدرة الشرائية للأسر وتحسينها، لاسيما من خلال المراجعة التصاعدية للأجور، وإسداء منحة للبطالة من ناحية، وتعزيز برنامج الاستثمار العمومي وتشجيع الاستثمار الخاص وتعزيزه، لضمان النمو الشامل والمستدام من ناحية أخرى.

ويترجم ذلك من خلال تعبئة الاعتمادات التكميلية في الميزانية، للتغطية المالية لهذه الإجراءات ويتعلق الأمر بـ:

– الدعم المباشر.

– مراجعة شبكة النقاط الاستدلالية، بمبلغ 300.11 مليار دينار.

– إستعادة وإعادة تقييم منحة البطالة لطالبي الشغل، لأول مرة، بمبلغ 292 مليار دينار.

– إدماج المستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP)، وتحويل المستفيدين من جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي (DAIS)، إلى عقود غير محددة المدة بقيمة 160 مليار دينار.

– أما عن الدعم غير المباشر للحبوب، إعانة الديوان الجزائري المهني للحبوب (OAIC) بمبلغ 624 مليار دينار.

– تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي للرواتب، بإنفاق ضريبي يصل إلى 195 مليار دينار.

– منحة الكوفيد وتشخيص الفيروس، بمبلغ 157.3 مليار دينار.

– دعم الطاقة الكهربائية والغاز ومياه البحر المحلاة بمبلغ 105 ملايير دينار.

– الحليب، إعانة الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته (ONIL) بمبلغ 89.7 مليار دينار

– الزيت الغذائي والسكر بمبلغ 83.5 مليار دينار.

– التضامن خلال شهر رمضان، بمبلغ 15.3 مليار دينار.

– النفقة الغذائية 1.9 مليار دينار.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

في هذا الإطار، من المفترض أن تتطور المجاميع الاقتصادية الكلية والميزانياتية في إغلاق سنة 2022 كما يلي:

– سيبلغ نمو الناتج الداخلي الخام نسبة 3.7٪ وخارج المحروقات 4.6٪. من المفترض أن يسجل الناتج الداخلي الخام نموا في الحجم بنسبة (+ 3.7٪) في سنة 2022، ويرجع ذلك أساسا إلى قطاع البناء والأشغال العمومية (+ 4.9٪). في الزراعة (+ 6.5٪). في الصناعة (+ 8.4٪). والخدمات السوقية (+ 4٪).

جاءت هذه المستويات من النمو نتيجة لمختلف القرارات السياسية التي اتخذتها الدولة في سنتي 2021 و2022، في إطار الإصلاحات الهيكلية المسطرة، والتي تهدف بشكل خاص إلى دعم وإنعاش الاقتصاد والتحكم في التجارة الخارجية.

– التجارة الخارجية سنة 2022، سيسجل الميزان التجاري فائدة تقدر بـ 17.7 مليار دولار في تنبؤات الإغلاق لسنة 2022 مقابل 1.1 مليار دولار في عام 2021، محققا فائضا إضافيا قدره 16.6 مليار دولار، انعكاسا للزيادة المعتبرة في صادرات المحروقات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية وزيادة الصادرات خارج المحروقات والتي ترتفع من 4.5 ملايير دولار في سنة 2021، إلى 7 ملايير دولار نهاية سنة 2022،

– سترتفع صادرات السلع من 38.6 مليار دولار سنة 2021 إلى 56.5 مليار دولار في تنبؤات الإغلاق لسنة 2022. ستبلغ صادرات المحروقات ما قيمته 94.5 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 45.2٪ مقارنة بإنجازات سنة 2021.

– سترتفع واردات السلع من 37.5 مليار دولار سنة 2021، إلى 38.7 مليار في تنبؤات الإغلاق سنة 2022، أي بزيادة طفيفة قدرها 3.4٪.

– سيسجل ميزان المدفوعات فائضا يقدر بـ 11.3 مليار دولار، 6.3٪ من الناتج الداخلي الخام والذي لم يتم تحقيقه منذ سنة 2014.

– فيما يتعلق باحتياطي الصرف، من المفترض أن يبلغ 54.6 مليار دولار سنة 2022، أي 14.3 شهرا من واردات السلع والخدمات خارج عوامل الإنتاج.

سيصل معدل التضخم إلى 7.7٪، من المفترض أن يصل مؤشر أسعار الاستهلاك إلى نسبة 7.7٪ في تنبؤات

الإغلاق لسنة 2022، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار السلع ذات المحتوى العالي من الاستيراد، لاسيما أسعار المنتجات الغذائية الصناعية 12.7٪ والمنتجات المصنعة 5.7٪ وكذلك ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الطازجة بنسبة 9.4٪.

– بالنسبة للمساهمة في نسبة التضخم، حسب فئات المنتجات، فستساهم أسعار المواد الغذائية بنسبة 64.3٪.

– أما بالنسبة لأسعار السلع المصنعة غير الغذائية والخدمات، فستساهم بـ 29٪ و6.8٪ على الترتيب.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس.

تم تحضير تأطير الاقتصاد الكلي والميزانياتي لسنة 2023، وفق الفرضيات المتضمنة في التقرير الذي أحيل إليكم، ويجدر التذكير بأهم المؤشرات المتوقعة لسنة 2023:

– نسبة النمو 4.1٪ و5.6٪ خارج المحروقات.

– ستصل صادرات السلع إلى 46.3 مليار دولار، ستنخفض واردات السلع إلى 36.9 مليار دولار، سيسجل الميزان التجاري فائضا يبلغ 9.4 مليار دولار.

– سيسجل ميزان المدفوعات فائضا بـ 5.7 ملايير دولار.

– أخيرا، سيصل احتياطي الصرف المتوقع إلى 59.7 مليار دولار في نهاية 2023.

فيما يخص الانتقال إلى نمط جديد في حوكمة المالية العمومية، إن إعداد نص قانون المالية هذا يندرج في سياق التنفيذ الفعال للنمط الجديد للحوكمة، وفقا لأحكام القانون العضوي 18 – 15 الذي أرسى القواعد الجديدة لتسهيل حصد الهدف على أساس النتائج والأداء.

من الآن فصاعدا سيكون عرض قانون المالية في أربعة أجزاء.

فيما يخص ميزانية الدولة في سنة 2023، ستكون التوقعات كما يلي:

إيرادات الميزانية:

ستصل الإيرادات في 2023 إلى 7901.9 مليار دينار، بزيادة قدرها 5.1٪ مقارنة بالإيرادات المتوقعة في تنبؤات الإغلاق لسنة 2023. وبنسبة 12.9٪ مقارنة بالإيرادات المتوقعة في قانون المالية التكميلي لسنة 2022.

نفقات الميزانية:

ستصل النفقات في سنة 2023، إلى 3786.8 مليار دينار موزعة على 9767.6 مليار دينار، كنفقات تسيير، و4018.3 مليار دينار، كنفقات تجهيز، مسجلة زيادة بنسبة 18.7٪ مقارنة بقانون المالية التكميلي 2022.

تفسر هذه الزيادة المسجلة في ميزانية الدولة لسنة 2023 بالآثار المشتركة التالية:

ميزانية التسيير:

من المتوقع أن ترتفع ميزانية التسيير بنسبة (+ 26.9٪) منتقلة من 7697 مليار دينار إلى 9767.5 مليار دينار في 2023، هذا التطور ناتج عن التكفل بالآثار المالية الناتجة أساسا عن:

– تغطية الأثر المالي الناتج عن تعديل الشبكة الاستدلالية للرواتب ونظام الأجور للموظفين بمقدار 579 مليار دينار، أي (+ 23.5٪) مقارنة لسنة 2022.

– التدخل الاقتصادي للدولة الذي سينتقل من 1370 مليار دينار في سنة 2022، إلى 1927 مليار دينار في سنة 2023، بما يمثل زيادة إجمالية قدرها 557 مليار دينار، أي (+ 40.6٪)، والتي ترجع إلى الآثار المشتركة لترشيد الإنفاق العام.

– إدراج الإجراءات الميزانياتية المتعلقة بحسابات التخصيص الخاصة للخزينة.

– الزيادة في الاعتمادات المخصصة لتغطية التأمين على البطالة لمدة عام كامل (+ 376) مليار دينار.

– تسوية مستحقات مؤسسات الضمان الاجتماعي بمبلغ إجمالي قدره 75.9 مليار دينار، لصالح الصندوق الوطني للتقاعد، بقيمة 70 مليار دينار، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) بقيمة 5.9 ملايير دينار.

– مساهمة الدولة في صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، والذي يبلغ مستواه المقترح لسنة 2023، مبلغا قدره 340 مليار دينار، مسجلا زيادة قدرها 114.9 مليار دينار، نسبيا، بالنسبة لاعتمادات قانون المالية التكميلي لسنة 2022.

– يقترح تخصيص احتياطي مجمع، قدره 1376 مليار دينار في سنة 2023، يسمح بالإضافة إلى تغطية النفقات غير المتوقعة للسنة المالية المذكورة، الناتجة عن القرارات المتخذة، فيما يتعلق بإعادة تقييم النقاط الاستدلالية ومنحة البطالة، ومعاشات التقاعد، وتنفيذ إصلاح الدعم

ومستحقات أنظمة جهاز المساعدة على الإدماج المهني وجهاز نشاط الإدماج الاجتماعي (DAIS).

ميزانية التجهيز:

سترتفع نفقات التجهيز المتوقعة في نص قانون المالية لسنة 2023، (+ 2.7٪) لتصل إلى 4018 مليار دينار، مقابل 3913 مليار دينار، المتوقعة في إقفال سنة 2022 وفي قانون المالية التكميلي لسنة 2022.

في هذا السياق، من المتوقع إتمام المشاريع قيد الإنجاز، الإخطار بإعادة التقييم بشكل رئيسي للمشاريع الجارية التي يمكن تسليمها في سنة 2023، والمشاريع التي خضعت إلى رفع التجميد من قبل السلطات العمومية.

في هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى أنه خلال سنة 2022، تم رفع التجميد عن برامج مقدرة بأكثر من 110 ملايير دينار، موجهة إلى 217 مشروعا استثماريا، حاملا لقيمة مضافة أكيدة، على المستوى المحلي والوطني. وتسجيل المشاريع الاستراتيجية والمشاريع ذات الضرورة القصوى فقط والتي يمكن أن تسمح بالتزامات الدولة.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

يتضمن نص قانون المالية لسنة 2023 مجموعة من التدابير التشريعية، تتعلق بـ:

- تشجيع ودعم الاستثمار.
- مواءمة وتبسيط الإجراءات الجبائية.
- تعبئة الموارد.
- تشجيع النشاطات التضامنية.
- الشمول المالي والجبائي.
- مكافحة الغش والتهرب الضريبي.

تدابير مختلفة:

أولا، بالنسبة لتشجيع ودعم الاستثمار، تم إدراج تدابير ترمي إلى مواءمة قواعد تحديد الاهتلاكات القابلة للخصم من المنظور الجبائي، انسجاما مع أحكام القانون الجديد المتعلق بالاستثمار والتخفيف من الأحكام المتعلقة بإلزامية إعادة الاستثمار، كما تم رفع سقف الخصم من ناتج أو ربح المصاريف المخصصة للبحث والتطوير داخل المؤسسة وعلى المصاريف الموجهة في إطار برنامج الابتكار المفتوح مع الشركات الناشئة أو الحاضنات.

يتضمن هذا النص تدابير تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال التضامن والتنمية والاستثمار، إلى إعفاء تعاونيات الصيد البحري وتربية المائيات، من الضريبة على أرباح الشركات، إلى جانب تدابير تشجع روح المقاولاتية وترقية المقاول الذاتي.

ثانيا، فيما يتعلق بتنسيق وتبسيط الإجراءات الجبائية، تم تعديل الأحكام المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة، لاسيما إعادة التناسق بين الأحكام المتعلقة بقطاع المحروقات، كما تم توسيع الإخضاع للضريبة الجزافية الوحيدة المؤسسة على الهامش، ومراجعة عتبة الاختصاص في مجال المنازعات الجبائية، وتبسيط إجراءات إلغاء حالة الفرض المزدوج للضريبة.

ثالثا، في مجال تعبئة الموارد، فقد تم رفع سقف الإخضاع الضريبي المحرر من الضريبة على الدخل الإجمالي وتوسيع مجال تطبيق الرسم الداخلي على الاستهلاك، ليشمل عملية استيراد وبيع السجائر الإلكترونية، إلى جانب توسيع الوعاء الضريبي في مجال الضرائب غير المباشرة ورفع تعريفة رسوم المرور على الكحول، كما تم النص صراحة على استثناء المحلات التجارية والمهنية الملحقة في المباني من الاستفادة من الإعفاء من حقوق التسجيل المطبقة على العقود المتعلقة ببيع المباني أو أجزاء المباني للاستعمال السكني، والمنجزة في إطار الترقية العقارية.

أخيرا، تم استحداث غرامة مالية تطبق على المؤسسات الصيدلانية واستحداث رسم مستحق على كل طلب رخصة تسويق دواء ذي استعمال بيطري، إلى جانب النص على إجبارية دفع كل الحقوق، الرسوم والأتاوى المحصلة لفائدة السلطات المستقلة.

رابعا، وفيما يخص تشجيع النشاطات التضامنية، فقد تم إدراج تدابير ترمي إلى توسيع الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، ليشمل مقتنيات الجمعيات والهيئات ذات الطابع الإنساني، إلى جانب أحكام تهدف إلى تعميم الدعم المالي للدولة لصالح الصندوق الوطني للتقاعد.

خامسا، الشمول المالي والجبائي، مواءمة الأسقف المتعلقة بالقيام بممارسة حق الخصم الجبائي للأعباء وتسديد الضرائب، من خلال إلزامية التسديد بوسائل الدفع الكتابية عن طريق القنوات البنكية، وذلك بتحديد سقف قدره واحد مليون دينار.

سادسا، فيما يخص مكافحة الغش والتهرب الضريبي،

فقد تم النص على توسيع مجال الرقابة الجبائية إلى الضريبة على الثروة وتمديد فترة التقادم الرباعية وتحديد كيفية احتساب فترة التقادم في حالة سحب الامتيازات الممنوحة في إطار الأنظمة المدعمة للاستثمار وكذا تحيين مبالغ الغرامات المطبقة على جميع المخالفات الخاصة بالضرائب غير المباشرة.

سابعا، وفيما يتعلق بأهم التدابير المختلفة، في هذا الإطار، تم توسيع مجال الإعفاءات الجبائية، إلى عملية استيراد السيارات الهجينة والكهربائية، الممنوحة للمركبات الحرارية وترخيص استيراد السيارات السياحية (الأقل من 3 سنوات) بتخفيض الحقوق والرسوم.

كما تم إعفاء استيراد البدائل في إطار المقايضة الحدودية من الرسم الإضافي المؤقت الوقائي.

وشكرا على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الآن الكلمة للسيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لعرض التقرير التمهيدي، فليتفضل مشكورا.

السيد مقرر اللجنة المختصة: بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتلو على مسامعكم مضمون التقرير التمهيدي الذي أعدّته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمّن قانون المالية لسنة 2023.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

بناءً على إحالة من قبل رئيس مجلس الأمة، السيد صالح قوجيل، مؤرخة في 23 نوفمبر 2022، تحت رقم 223/22 – الديوان، على لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، تضمّنت نص القانون المتضمّن قانون المالية لسنة 2023، قصد دراسته وإعداد تقرير تمهيدي حوله؛ عقدت اللجنة اجتماعا مساء يوم الإثنين 28 نوفمبر 2022، برئاسة السيد نور الدين تاج، رئيس اللجنة، حضره السيد عبد الناصر حمود، نائب رئيس مجلس الأمة، مكلّف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، استمعت فيه إلى عرض قدّمه ممثل الحكومة، السيد إبراهيم جمال كسالي، وزير المالية، بحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

وقد تطرق ممثل الحكومة خلال عرضه بإسهاب إلى الإطار المرجعي لنص قانون المالية لسنة 2023، وكذا لمؤشرات التأطير الاقتصادي الكلّي والميزانياتي المعتمدة للسنة المالية المقبلة، وانتهى بتعداد التدابير التشريعية المقترحة.

وخلال الدراسة، طرح أعضاء اللجنة جملة من الأسئلة والانشغالات، تمثلت أساسا في النقاط الآتية:

لماذا يتم تخفيض نسب الرسم على النشاط المهني، رغم أنه مورد أساسي لميزانية الجماعات المحلية؟

ما هي حصيلة تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية؟ ولماذا لا يتم رصد مواردها نحو الاستثمار؟

ما هي مقاربة الحكومة من أجل الخروج من التبعية للجباية البترولية؟

لماذا لا يتم تخفيض الرسوم والحقوق الجمركية على استيراد السيارات المستعملة، حتى تكون في متناول المواطن؟ وهل تم التفكير في إنجاز المنشآت الضرورية لاستعمال السيارات الكهربائية والهجينة؟

لماذا لا يتم رفع التجميد عن المشاريع التي لها أهمية على صعيد التنمية؟

كيف سيتم تمويل عجز الميزانية للسنة المالية 2023؟

ما هي وجهة الاعتمادات المالية غير المخصصة؟

وفي معرض ردّه على هذه الأسئلة والانشغالات، أوضح ممثل الحكومة بشأن حرمان الجماعات المحلية من عائدات الرسم على النشاط المهني بموجب التعديلات المتتالية التي شهدها هذا الرسم، أنه ورغم اعتماد المقر الرئيسي للشركات كاختصاص اقليمي لدفع مستحقات الرسم، فإن ما فقدته الجماعات المحلية المعنّية، يتم تعويضه من خلال إعانات

صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية أو إعانات الميزانية العامة للدولة.

من جهة أخرى، أكد ممثل الحكومة أنّ الرسم على النشاط المهني اقتطاع جبائي سيؤول إلى الزوال، وهذا نظرا لرفضه من طرف المتعاملين الاقتصاديين، الذين يرون فيه إجحافا كبيرا في حقهم؛ وأفاد أنّ هناك فوج عمل متعدد القطاعات يعكف – حالياً – على إصلاح مالية الجماعات المحلية بهدف إعطائها الاستقلالية المالية المرجوة.

وبشأن حصيلة الصيرفة الإسلامية وتوجيهها نحو الاستثمار، أكد ممثل الحكومة أن الجهود المبذولة في هذا الإطار كبيرة جدا، من خلال وضع الإطار التنظيمي الذي يحكم منتجات هذا النوع من الصيرفة، بما فيها المنتجات الموجهة لتمويل الاستثمار؛ وأفاد أن النتائج المحققة تبعث على الارتياح؛ مذكّراً في ذات السياق أن المراجعة القريبة لقانون النقد والقرض ستمنح التكريس القانوني لها.

وبخصوص مساهمة الجباية البترولية في الميزانية العامة للدولة، أوضح ممثل الحكومة أنه بالنظر لتحسّن مؤشرات الاقتصاد الكلي والمالي، أصبحت مساهمة القطاعات خارج المحروقات أساسية في دعم النمو الاقتصادي، على غرار الفلاحة والصناعة والخدمات.

وفيما يخص تخفيض الرسوم والحقوق الجمركية على استيراد السيارات المستعملة التي تقل عن ثلاث (3) سنوات، أوضح ممثل الحكومة أن جمركتها تخضع لنظام جبائي تفضيلي، على أساس معيارين حدّدتهما المادة 66 وهي الوقود المستعمل من جهة، وسعة الأسطوانة من جهة أخرى؛ كما أن السماح بجمركة السيارات الكهربائية يندرج ضمن المقاربة المعتمدة في إطار التحوّل الطاقوي، وأن باب الاستثمار مفتوح في مجال شحن السيارات الكهربائية والهجينة.

وبشأن رفع التجميد عن المشاريع، أوضح ممثل الحكومة أن الحكومة شرعت ـ منذ سنتين، وبالتدريج ـ في رفع التجميد عن عدد من المشاريع في كلّ ولايات الوطن، مع منح الأولوية لقطاعات الصحة والتربية والموارد المائية؛ ويتمّ الاستمرار في نفس النسق كلما تحسّنت القدرات المالية للبلاد؛ مؤكّدا أنه تمّت معالجة طلبات رفع التجميد بإيجابية كبيرة وهذا دائماً في إطار الإمكانيات المتاحة.

وعن تمويل عجز الميزانية في سنة 2023، أكد ممثل الحكومة أنّ ذلك سيتم وفق آليتين: الأولى تتمثل في اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات، والثانية باللجوء إلى السوق المالية أو المديونية الداخلية؛ مذكراً أن عدم اللّجوء إلى المديونية الخارجية قرار سيادي اتخذته السلطات العليا للبلاد من أجل ضمان استقلالية القرار السياسي والاقتصادي الوطنيين.

وحول وجهة الاعتمادات المالية غير المخصصة، أوضح ممثل الحكومة أنها تتعلق، لاسيما بـ «الاحتياطي المجمّع» والذي من شأنه السماح بتغطية النفقات غير المتوقعة، وكذا التكفل بعملية تثمين النقطة الاستدلالية ومنحة البطالة ومنح ومعاشات التقاعد وغيرها من الإجراءات.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

إتضح للجنة، من خلال دراستها نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023، أنّ الحكومة قد باشرت التنفيذ الفعلي للنمط الجديد للحوكمة المالية العمومية، وفقًا لأحكام القانون العضوي رقم 18 – 15 المؤرخ في 22 ذو الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 الذي يتعلّق بقوانين المالية؛ وذلك ضمن مقاربة مالية جديدة تأتي خصّيصًا للتكفّل بتداعيات التطورات العميقة التي عرفتها الإدارة العمومية، وتحديات عصرنة النظام المالي والميزانياتي للدولة.

وتقوم هذه المقاربة المالية الجديدة لتسيير الشأن المالي للبلاد على أساس النتائج والأداء، حيث يتمّ تنفيذ الاعتمادات المالية حسب البرنامج عوض التوزيع حسب القطاعات الذي كان مطبقا لحد الآن؛ ويتمّ وضع هذه الاعتمادات المالية لفائدة مسيري البرامج المسؤولين عن المصالح المركزية والمصالح غير المركزية والمؤسسات والهيئات العمومية تحت الوصاية المكلّفة بتنفيذ كلّ أو جزء من البرنامج.

كما جاء النص بمجموعة من التدابير التشريعية التي تهدف إلى التكفّل المالي بمختلف الإجراءات والتدابير التي أقرّتها السلطات العليا للبلاد، وذلك بتشجيع الاستثمار ومواءمة وتبسيط الإجراءات الجبائية وتعبئة الموارد وتشجيع النشاطات التضامنية والشمول المالي والجبائي ومكافحة الغش والتهرب الضريبي، مع تعزيز القدرة الشرائية للأسر، وكذا مراجعة منحة البطالة وضبط المستفيدين منها، وتثمين

المرتبات في قطاع الوظيفة العمومية، فضلا عن معاشات التقاعد، وهذا بمراعاة القدرات المالية المُتاحة.

ومن ثمَّ فإنّ نص قانون المالية لسنة 2023 جديرٌ بالتثمين، باعتبار أنّ «ميزانية 2023» غير مسبوقة في مجال الإنفاق العمومي في تاريخ الجزائر المستقلة؛ وهو ما يشكل أبلغَ دليلٍ على حرص رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، علَى الدفع قدمًا بعجلة النمو الاقتصادي، من جهة، وتكريس الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية، مثلما نصّت عليه المرجعية النوفمبرية الخالدة، من جهة ثانية.

ذلكم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، هو التقرير التمهيدي الذي أعدّته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمِّن قانون المالية لسنة 2023.

شكرا على كرم الإصغاء والمتابعة.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة؛ الآن نمر إلى النقطة الثانية من جدول أعمال جلستنا وهي المناقشة العامة، وقبل ذلك، أفيدكم أنه بعد التشاور مع السيدة والسادة أعضاء مكتب المجلس، وكذا السادة رؤساء المجموعات البرلمانية، تم تحديد مدة 6 دقائق لكل عضو متدخل ومدة 20 دقيقة بالنسبة لتدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية، وقد بلغ عدد المسجلين في المناقشة العامة إلى حد الآن 63 متدخلا.

مباشرة أحيل الكلمة للسيد محمد رضا أوسهلة، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد رضا أوسهلة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على الرسول الكريم.

الفاضل رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،

السيدة والسادة الوزراء والوفد المرافق لهم من إطارات وزارية،

الفضليات والأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

أستهل مداخلتي اليوم بشكر رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بمجلس الأمة، والسادة أعضاء اللجنة على مجهوداتهم المكللة بإعدادهم تقريرا وافيا، كافيا، مستوفيا لكل مضامين مشروع قانون المالية لسنة 2023 وأثني الثناء الحسن على التلاوة المتميزة لهذا التقرير، من قبل مقرر اللجنة، وعلى مخارج الحروف العربية السليمة المعبرة بحق عن اللغة العربية، كلغة رسمية مع أختها اللغة الأمازيغية للدولة الجزائرية كما ينص على ذلك الدستور.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

نناقش اليوم أهم النصوص القانونية الدورية السنوية، وهو نص قانون المالية لسنة 2023، والذي يأتي متميزا بامتياز عما سبقه من قوانين مالية منذ استرجاع السيادة الوطنية.

فمن الناحية الشكلية ولأول مرة، سيتم تشريع قانون للمالية في إطار قانون عضوي مؤطر لقوانين المالية، وهو القانون 15-18، المعدل والمتمم. وفي هذا السياق، يجب الثناء على الحكومة وممثليها اليوم، على احترام الآجال المنصوص عليها في هذا القانون العضوي، الذي نصت أحكامه على ضرورة إصدار قانون المالية 2023 في إطار الاحترام التام للقانون العضوي المذكور آنفا.

أما من ناحية المضمون، ولأول مرة كذلك، منذ 60 سنة، سيصدر قانون المالية محددا لأهداف وملتزما بنتائج، في سياق رؤية استشرافية مالية لثلاث سنوات، 2023، 2024 و2025. أما من ناحية القيمة، ولأول مرة كذلك، منذ 1962، تتبنى الدولة الجزائرية ميزانية ضخمة بحجم الجزائر القارة، وهي حوالي 100 مليار دولار أمريكي.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

السادة الحضور مع حفظ الألقاب والمناصب،

إن كل ما ذكرته ليس نتاج نص قانون وحسب، وإنما هو ثمرة سياسة حكم رشيدة اتبعها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، منذ أن زكاه الشعب الجزائري لاعتلاء سدة الحكم، كيف لا؟! ورئيس الجمهورية أكد منذ أول اجتماع لمجلس الوزراء على الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية، وفاء منه لميراث الشهداء ووعد المجاهدين في بيان أول نوفمبر، وهو البيان الذي أصبح بعد النص عليه في ديباجة دستور الفاتح نوفمبر، جزءًا لا يتجزأ من دستورنا، ذلك أنه رغم التأثيرات السلبية للجائحة العالمية، على الاقتصاد العالمي وما تمخض عنها من ارتفاع نسبة التضخم عالميا، وما لذلك

من تأثيرات مباشرة على السياسات الاجتماعية، إنه ورغم كل ذلك، حافظت الجزائر على طابعها الاجتماعي بفضل القرارات الحكيمة التي اتخذها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لاسيما في الشق الاجتماعي، فأعفى أصحاب الأجور الشهرية، الأقل من 30000 دينار جزائري من الضريبة على الدخل، واستحدث منحة للبطالة لطالبي العمل لأول مرة، وتصوروا ما لذلك من أثر إيجابي على المستفيد منها، لاسيما فيما يخص التغطية الاجتماعية والصحية!

وقام رئيس الجمهورية، بإسداء تعليماته إلى الحكومة لتفعيل وتجسيد إدماج المستفيدين من أجهزة المساعدة على الإدماج المهني، الذين بلغ عددهم نصف مليون مدمج، أي نصف مليون منصب للعمل.

أما في الجانب الاقتصادي فقد حرص رئيس الجمهورية على أن يجعل من الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء خلال سنة 2022، بنكا للقرارات الاقتصادية المدروسة والمستشرفة، ومنهلا لمشاريع نصوص قانونية، توفر بيئة تشريعية ملائمة ومتماشية مع المعايير الدولية لجلب الاستثمار، وعلى رأسها قانون الاستثمار الذي صادق عليه مجلسنا في الدورة المنصرمة.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

الحضور الكريم مع حفظ الألقاب والمناصب،

إن نص قانون المالية 2023، جاء لتكريس هذين التوجهين، الاجتماعي والاقتصادي، فتضمن نص القانون محل المناقشة رصدا لموارد مالية هامة، سيتم بموجبها التكفل بمراجعة الأجور ومعاشات التقاعد بما يكفل تحسين القدرة الشرائية والمعيشية للجزائرية والجزائري.

كما استبعدت من مضامينه أية زيادة في الضرائب أو الرسوم، بما قد يؤثر على المستوى المعيشي للمواطنة والمواطن الجزائري.

أما في الجانب الاقتصادي، فإن نص قانون المالية لسنة 2023 تضمن أحكاما تشريعية لمرافقة الترسانة القانونية المرصودة للاستثمار، وعلى رأس هرمها قانون الاستثمار المذكور آنفا.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

الحضور الكريم مع حفظ المناصب والألقاب،

إن هذه المنجزات الاجتماعية والاقتصادية الهامة في ظروف دولية صعبة، من التأثيرات المتراخية للجائحة العالمية، والتبعات المباشرة وغير المباشرة للنزاع في أوروبا الشرقية، هي منجزات لا ينكرها إلا جاحد ويتمنع عن التبصر فيها إلا المصابون بعمى الألوان السياسي، فلا يرون إلا السواد ويتمنعون حتى عن الأبيض المتماهي معه، سيسجل تاريخ الجزائر، وأرض الجزائر، الضارب في التاريخ منذ ما قبل التاريخ أن الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية وهو حلم الشهداء أصبح اليوم حقيقة وحقا يراه ويعيشه مناصرو الحق وينكره مناصرو الباطل.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، نفنى نحن وتحيا الجزائر، السلام عليكم وشكرا على كرم الإصغاء والتتبع.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد رضا أوسهلة؛ الكلمة الآن للسيد عبد الباري بوزنادة، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الباري بوزنادة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، أما بعد؛

السيد المحترم رئيس مجلس الأمة،

السادة الوزراء،

السادة رئيس وأعضاء لجنة المالية،

أخواتي وإخواني أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

صحيح أن نص قانون المالية 2023 جاء ليحافظ على التوازنات المالية وطابعها الاجتماعي.

وصحيح، أن يختلف نص هذا القانون عن سابقيه، في أنه يريد أن يكرس نمطا جديدا لحوكمة المالية العمومية، من خلال ميزانية البرامج والأهداف.

وصحيح أيضا أن ميزانية 2023 الأكبر التي عرفتها الجزائر في تاريخها بـ 13786.8 مليار دينار تقارب 98 مليار دولار.

وصحيح أن الطابع الاجتماعي أخذ حيزا هاما في نص القانون، رغبة في الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، وذلك بدعم الطبقة العمالية، من خلال تعديل الشبكة الاستدلالية للرواتب ورفع الأجور، ومنحة البطالة ومنحة التقاعد.

وصحيح أيضا أن قانون المالية جاء بجملة من الإجراءات التحفيزية الجبائية الموجهة للاستثمار.

وصحيح كذلك أن نسبة النمو يرتقب أن ترتفع إلى 4.1٪ في سنة 2023، إلى أن تصل 4.6٪ نهاية 2025، وكذلك ارتفاع احتياطي الصرف.

كل ذلك أمر مشجع ويدعو إلى التفاؤل.

لكن غير المفهوم وغير المبرر هو حجم التضخيم في الإنفاق العمومي في هذه الأجواء العالمية التي يسودها الخوف والترقب من تداعيات الحرب الأوكرانية، وبعد أزمة اقتصادية كبيرة جراء كوفيد 19.

أيعقل أن نشرع مباشرة لزيادة الإنفاق جراء ارتفاع مداخيل الطاقة بشكل ظرفي وفي هذه الأجواء غير المستقرة؟!

وغير المفهوم أيضا أن تتغول ميزانية التسيير التي أصبحت تشكل 70٪، بزيادة 27٪ على الميزانية السابقة، على حساب ميزانية التجهيز المهمة التي تشكل 30٪، بزيادة 2.7٪، ما بين 70 و30، ألا يعد هذا اختلالا وعرجا في القانون؟!

وغير المفهوم أيضا هو معالجة تحسين القدرة الشرائية للمواطن، بزيادة الأجور ومنح التقاعد والبطالة، دون زيادة حقيقية في الإنتاج، فتصبح الأموال كثيرة وستطارد السلع القليلة، مما سيزيد التضخم ويضعف القدرة الشرائية مجددا! فماهو علاجكم لكبح هذا التضخم؟

وغير المفهوم أيضا هو معالجة المضاربة والندرة بأساليب لا تشرف الجزائر الجديدة، العدالة.. أجل، محاربة الندرة.. نعم، لكن دون ظلم ودون اعتداء ودون مزايدة!

وغير المفهوم أيضا هو أن نص قانون المالية جاء ليكرس الشفافية في التعاملات المالية، لكن ما مصير 2056 مليار دينار غير الخاضعة لرقابة السلطة التشريعية، والموجهة للدواوين والوكالات والمخابر؟ ألا يعتبر هذا إنقاصا من حق التشريع في مراقبة المال العام؟!

وغير المفهوم أنه في ميزانية تعتمد على الأهداف، جل القطاعات الوزارية، إلا ما ندر، لم تحدد نقطة الوصول (الوضعية المستهدفة) وإذا لم نخطط للوصول، فكل الطرق وإن توفرت الوسائل والمال، تؤدي إلى المتاهة، فأين النجاعة؟

وغير المفهوم أن يصبح العجز في الميزانية 40٪ بمبلغ 5885 مليار دينار مبلغ مهول! وأنتم تؤكدون، السيد الوزير، أن دقة هذه المعطيات تبقى مرهونة لعوامل خارجية غير متحكم فيها، كمستوى الطلب العالمي وتقلب سعر البترول، فلماذا الاعتماد المفرط على الريع البترولي وصندوق ضبط الواردات لتغطية هذا العجز المهول؟!

وغير المفهوم منحة المعاق، أقل بكثير من منحة البطال، أين ميزان العدالة بين البطال والمعاق؟!

وغير المفهوم أن نشجع الفلاحة ولا نلغي الرسوم على القيمة المضافة والرسوم الجمركية للعتاد الفلاحي والأسمدة والبذور والأدوية الفلاحية!

السيد الوزير المحترم،

لابد أن يواكب قانون الصفقات العمومية، الحركية المنشودة ويسرّع عملية الإنجاز والجودة، ابتداء من إعداد دفتر الشروط إلى الأمر بتنفيذ الأشغال، المطلوب قانون يسهل الإجراءات والمدة.

السيد الوزير المحترم،

لابد من استرجاع ممتلكات الدولة والهياكل الكبرى في الولايات، وإعادة استغلالها في الحركية الاقتصادية المحلية والوطنية، ومن بينها لا على الحصر، معملا التمور بجامعة والمغير، الأكبر في الجزائر، مغلقان منذ أكثر من 20 سنة! كان يوظف كل منهما أكثر من 1000 عامل.

أما آن الأوان أن يسترجعا، بعد انتهاء مدة الاتفاقية وتفعيلهما بما يخدم التنمية بالمنطقة؟

السيد الوزير المحترم،

لابد من التسريع في الإصلاحات التي تشمل:

– قانون النقد والقرض.

– قانون الجمارك.

– النظام الضريبي.

– تفعيل دور المدرسة العليا للإدارة.

السيد الوزير المحترم،

في ظل عجز ميزانية التجهيز، وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع الكبرى المهيكلة كالطرق السيارة والموانئ وغيرها، أما آن الأوان أن نطبق آلية البناء والتشغيل والتحويل (BIOT)، ننجز ونستفيد مع الآخر؟

السيد الوزير المحترم،

للذين فاقت مدة عملهم 32 سنة خدمة وعددهم يفوق 111 ألف عامل، أما آن الأوان أن يحالوا على التقاعد بعدما قلّ مردودهم ويستفيد البطال ليأكل من ثمرة يده؟

السيد الوزير المحترم،

إن المبالغ المرصودة للولايات العشرين الجنوبية ومنها الولايات العشر الجديدة، خاصة، أمر ملحوظ وجيد في الميزانية، نثمنه، لتحسين وتيرة التنمية الضعيفة بهذه الولايات في جل القطاعات والمتوافقة أساسا مع مخطط تهيئة الإقليم.

أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الباري بوزنادة، الكلمة الآن للسيد محمد لعقاب، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد لعقاب: بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

الزملاء، أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

الإعلاميون المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، يجدر التنويه بمضمون نص قانون المالية لسنة 2023، لانسجامه التام مع التزامات السيد رئيس الجمهورية، رغم العديد من الملاحظات التي قيلت خلال المناقشات، فجزء كبير من التزامات رئيس الجمهورية الانتخابية كانت التزامات اجتماعية، بذلك تجسدت التزامات رئيس الجمهورية في نص هذا القانون الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، لاسيما ما تعلق منها بالعناية بالطبقة الهشة والمتوسطة، بما يحفظ لها الكرامة والعيش الكريم.

إلى جانب، تضمن نص هذا القانون العديد من القضايا منها: إيلاء اهتمام واضح بالقطاعات الإنتاجية، لاسيما الفلاحة والصناعة، إلى جانب مراعاة الظروف الجيوسياسية التي يمر بها العالم، وكان لابد من أخذها بعين الاعتبار في قانون المالية الحالي.

وقد اتضحت العديد من الإيجابيات، من خلال التقرير الذي عرضته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، ولا أرغب في العودة إليها، لكن لدي بعض الملاحظات.

وتماشيا مع الإطار المرجعي لنص هذا القانون، في سياق الإجراءات المتخذة بإعادة تقييم منحة البطالة ورواتب العمال ومعاشات التقاعد وغيرها مما ورد ذكره أو الإشارة إليه،

وتناسبا مع سياسة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في حرصه على الطبقة الاجتماعية الهشة والمتوسطة، وبالإشارة إلى ما جاء في نص القانون أنه تم إعداده في ظل وضع الاقتصادي يتسم بتحسن ملحوظ، وبالنظر إلى ضخامة الميزانية للعام القادم، واستشراف السنتين اللاحقتين.

يطيب لي أن ألفت عناية الحكومة الموقرة، إلى المسائل التالي ذكرها، تبعا لما نقل إلينا من أصحابها، والتزاما بالمهام المنوطة بنا، لأن الأمر يتعلق بالاعتمادات المالية، آملا أن يتم إدراجها وأخذها بعين الاعتبار، في إطار إجراءات السلطات العمومية المناسبة:

1 – تسوية وضعية الدفعتين: الثانية والثالثة من الإدماج المهني:

طبقا للقرار الوزاري المشترك رقم 25 المؤرخ في 8 سبتمبر 2019 المحدد لكيفيات تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 19 – 136 المؤرخ في 8 سبتمبر 2019، حيث لم يتحصل المعنيون على مخلفاتهم المالية.

2 – تسوية وضعية فئة من عمال مؤقتين بالبلديات وهم موظفون بتوقيت كامل منذ أزيد من 10 سنوات، وينطبق هذا أيضا على عمال مؤقتين في التعليم العالي لأكثر من 20 سنة، ونتمنى أن يطوى هذا الملف بشكل نهائي.

3 – بخصوص أرامل الشهداء وبنات وأبناء الشهداء:

تطالب هذه الفئة، التي نعتقد أنها تستحق كل الاهتمام، بإعادة النظر في المنح التي يتقاضاها، مقارنة ذلك بمنحة البطالة المقدرة بـ 15000 دج، حيث إن:

– قيمة منحة أرامل الشهداء، مثلا، معدلها 50000 دينار.

– قيمة منحة بنات الشهداء المتزوجات، من دون دخل، مقدرة بحوالي 5000 دج.

– قيمة منحة بنات الشهداء المطلقات والعازبات والأرامل والأم على قيد الحياة مقدرة بحوالي 7000 دج.

– قيمة منحة أبناء الشهداء المعاقين مقدرة بـ 23000 دج.

4 – بخصوص منح بعض المجاهدين وأبناء المجاهدين:

– تقدر قيمة منحة بعض المجاهدين بحوالي 45000 دج.

– قيمة منحة أبناء المجاهدين، المعاقين مقدرة بحوالي 22000 دج.

5 – بخصوص فئة أخرى، الضحايا المدنيين وضحايا الألغام:

تقدر قيمة منحة الضحايا المدنيين وضحايا الألغام المتفجرة بنحو 10000 دج، حسب نسب الإصابة.

6 – كذلك رفع إلينا انشغال يتعلق بالمحاشر، الذي له دخل بالقضايا المالية، ففي بعض الولايات، المحاشر ضيقة أو لم تعد تتسع للمزيد، لذلك تم اقتراح أن يتم الدفع مقابل رفع الحشر، وبذلك تستفيد الخزينة العمومية؛ ومن جهة أخرى، ينبغي التصرف مع السيارات التي مكثت في الحشر مدة تفوق 6 سنوات أو أكثر، بالبيع أو بالإجراءات القانونية المناسبة.

7 – بخصوص بعض البنوك:

يشتكي كثير من المواطنين من عدم تمكنهم من استغلال مداخيلهم بالعملة الصعبة، مثل بعض الأساتذة والصحفيين الذين يكتبون بالقطعة، مما يجبرهم على فتح حسابات في الخارج.

8 – استغلال الفرصة لوقف نزيف الأدمغة:

في ذات السياق، نعتقد أن الفرصة تبدو مناسبة لمضاعفة الاهتمام بالأدمغة الجزائرية، بتحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، للحيلولة دون استقطابها من الدول الأجنبية، لاسيما قطاع الطب والتعليم العالي والمهندسين وغيرهم.

9 – برامج خاصة لبعض الولايات:

في السياق نفسه، أقترح تخصيص بعض الولايات التي تعرف تأخرا تنمويا ببرامج خاصة، منها على سبيل الذكر فقط، ولاية بومرداس التي لازالت تعاني من مخلفات زلزال 2003 وفيضانات 2007، لاسيما الجهات الشرقية منها، في مجال السكن والطرقات على وجه الخصوص.

على كل حال، هذه كانت أهم الملاحظات وسأقدم بقية التدخل مكتوبا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ختاما، وفي انتظار دراسة المسائل السالفة بما تملكون من سلطات وواسع النظر، تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد لعقاب؛ الكلمة الآن للسيد بومدين لطفي شيبان، فليتفضل مشكورا.

السيد بومدين لطفي شيبان: بسم الله الرحمـن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أسرة الصحافة،

صباحكم سعيد.

سيدي الوزير، الحمد لله، إن توقعات مداخيل المحروقات تفوق 55 مليار دولار، والسعر المرجعي 60 دولارا للبرميل، والحمد لله أن السعر الحقيقي يتجاوز 100 دولار هذه الأيام.

إن الميزانية الكلية 98 مليارا، وميزانية التسيير حوالي 70 مليار دولار، وميزانية التجهيز تقدر بحوالي 28 مليار دولار، لكن العجز قدر بـ 42 مليار دولار.

كيف يمكن تغطية هذا العجز؟ وماهي آثاره على الخزينة العمومية؟

سيدي الوزير،

الجانب المتعلق بالنمو الاقتصادي، التقرير عرض نص قانون المالية 2023، وتقديرات 2024 – 2025 والذي تقترحون فيه نموا متوقعا للقطاعات، كيف وصلتم إلى مستوى النمو في الصناعة من 5.2٪ في 2022 إلى مستوى 9.3٪ سنة 2025؟

سيدي الوزير،

الحكومة مشكورة على الإجراءات المشجعة والمدعمة للاستثمار، من خلال قانون الاستثمار وصناديق التمويل المتعددة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة والحاضنات والمقاول الذاتي، ولكن فيما يخص تبسيط الإجراءات الجبائية وباعتراف من الوزير الأول، حول الضغط الضريبي، للمستثمر والمنتج والتاجر والمستهلك والمواطن، تمثل الضريبة في الدول الناشئة 14٪ وتمثل في بلادنا أكثر من 52٪.

ألم يحن الوقت لنرى أمام البرلمان مشروعا لإصلاح الضريبة بقيمة منطقية لاستقطاب الاستثمار المحلي والأجنبي؟

إذا أردنا رفع القدرة الشرائية للمواطن، فعلينا أن نخفض الضريبة وأن نرحم المستثمر والمنتج والتاجر، وأخيرا، المواطن البسيط.

بالنسبة للتدابير المتعلقة بتعبئة الموارد، فلا يمكن القيام بهذا إلا بتوفير مناخ كامل، مرتبط بتبسيط كل الإجراءات الإدارية، منها الضريبة ومرافقة البنوك والسوق المالي والجمركة والعقار والرقمنة في كل القطاعات التي لم تنطلق

إلا بحوالي 10٪، أما الرسوم فلا نجني منها إلا الخراب!

كما أن القرار الحكيم للتنمية الفلاحية، من خلال استيراد المعدات الفلاحية الأقل من 7 سنوات، وبالنسبة للأشغال العمومية، الأقل من 3 سنوات، لكنه لم يتبع بالمراسيم إلى يومنا هذا!!

فالشكر لرئيس الجمهورية بالنسبة للتدابير الأخيرة، لاستيراد السيارات بعد 3 سنوات منذ توقيفها، وفي الحفاظ والاستقرار في القدرة الشرائية، من خلال إجراءات، سواء دعم المواد الأساسية واتخاذ قرار بعدم فرض رسوم وضرائب جديدة على المواطن.

كما نشكر أيضا مقترحات وزير التعليم العالي، في مشروع شهادة المؤسسات الناشئة، براءة الاختراع؛ وتصميم خريطة الطريق ستساهم في تجسيد هذا القرار والذي إذا نجح سيحدث ثورة في قطاع البحث العلمي وخلق الشركات بشتى أنواعها والقضاء على البطالة.

سيدي الوزير،

السادة الوزراء،

ولايتي هي الولاية الرابعة، هذه الولاية التاريخية كانت في سبات في السنتين الماضيتين؛ والحمد والشكر لله ولرئيس الجمهورية وللحكومة على استدراك الموقف والتغيير الذي مس المسؤول الأول عن الولاية بتعيين وال جديد، أعطى نفسا جديدا وديناميكية على السير العملي، بالرغم من الموروث السلبي الكبير الذي ورثه.

وفي هذه الفترة القليلة لمسنا فيه نية حسن العمل، مع السير الجيد، المحكم، المدعم بفكر جديد يتماشى مع المنطقة التي تعتبر منطقة ظل بأكملها.

ومن باب المروءة أن يقال للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت، ومن يزرع المعروف يحصد الشكر، معظم وزراء الحكومة لا يعرفون ولايتي، فأنتم مدعوون لزيارتها وهذا شرف لسكان ولاية أم البواقي.

وبالنظر إلى التأخر التنموي الذي شهدته ولايتي، ومن هذا المنبر، نرجو أن تكون ولايتي ضمن الولايات العشر المدرجة في البرنامج الخاص بالسيد رئيس الجمهورية.

شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بومدين لطفي شيبان؛ الكلمة الآن للسيد محمد روماني، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد روماني: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمـن الرحيم؛ والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،

سيدي وزير المالية المحترم، والطاقم الحكومي المحترم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد؛

بداية، نثمن مخلصين كل الجهود الكريمة التي ما فتئ رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون يبذلها في محو صورة جزائر الماضي الأليم، وإبراز صورة الجزائر الجديدة، رغم كل الصعوبات والعراقيل من بقايا العصابة والطامعين في نهب ثروات الوطن، كما نشد على يديه في موقفه النبيل، الداعم للقضية الفلسطينية، وهو موقف سيسجله له التاريخ في صحائفه البيضاء، ونسأل الله التوفيق والسداد له ولكل المسؤولين المخلصين في هذا الوطن الغالي، العزيز.

وفقا لمنظور علم النفس السياسي، أوجه نصيحة صادقة إلى رئيس الحكومة وفريقه الحكومي: إن شعار أضخم ميزانية في تاريخ الجزائر يمكن أن يكون أكبر حافز للنهوض الاقتصادي للدولة، غير أنه يمكن أيضا أن يكون غير ذلك، إذا لم تنعكس هذه الميزانية الضخمة على حالة البلاد والعباد، لتحدث الرفاه الاجتماعي والازدهار الاقتصادي المنشود؛ فالدول لا تبنى بالشعارات بل بما تحققه من إنجازات.

وبعد ذلك، لا ريب أن ثمة إيجابيات كثيرة في هذه الموازنة الضخمة، أسجل منها خمسا في عجالة:

1 – المبلغ الضخم المرصود، يمكن الدولة، بلا شك، من مجابهة مختلف التحديات الاقتصادية، وتحديدا في جانبها المتعلق برفع الأجور ومنحة التقاعد وكذا الحوافز الخاصة بتشجيع الاستثمار المنتج للثروة، فنحن نتحدث عن نحو 98.5 مليار دولار، بزيادة قدرها 24.5 مليار دولار عن موازنة 2022 التي بلغت قرابة 74 مليار دولار و36.5 مليار دولار عن موازنة 2021 التي بلغت قرابة 62 مليار دولار، ونتأسف إذا لم يترجم هذا الرقم الضخم إلى إنجازات ضخمة حقيقية!

2 – الموازنة الضخمة مهمة لتحسين القدرة الشرائية للجزائريين في ظرف استثنائي عالمي، عصبه الصراع الدائر

بين روسيا والغرب.

3 – الموازنة الضخمة رد واضح وقوي على تقرير سابق لصندوق النقد الدولي، والذي ادعى أن الجزائر بحاجة إلى سعر برميل النفط بـ 150 دولارا، لكي تستطيع بناء توازن في موازنتها، بينما الموازنة التي أمامنا بنيت على سعر مرجعي للنفط قُدر بـ 60 دولارا للبرميل.

4 – خلو نص قانون المالية من الرسوم والضرائب الجديدة على المواد الواسعة الاستهلاك وكذا المواد الطاقوية مثل الكهرباء والغاز، رغم الارتفاع العالمي المحسوس للمواد الطاقوية بسبب تأثيرات الحرب الروسية – الأوكرانية.

5 – نسجل بارتياح التحفيزات الجبائية الموجهة للاستثمار، وعلى رأسها الإعفاءات لفائدة المؤسسات الناشئة والحاضنات، والذي يسمح مع غيره من التدابير لتأسيس نواة اقتصادية صلبة.

وككل جهد بشري ترافق إيجابياته سلبياته، ثمة سلبيات وثغرات كثيرة أيضا، أسجل منها في إيجاز خمسا أيضا:

1 – أضم صوتي هنا إلى أصوات القائلين بغياب مؤشرات قياس النجاعة والتي تعتبر مهمة جدا للتقييم والتقويم.

2 – عدم وجود توازن بين ميزانية التسيير وميزانية التجهيز، مما يؤثر سلبا على التنمية المنشودة.

3 – نثمن تصدر موازنة وزارة الدفاع على القطاعات بـ 22.7 مليار دولار، لكن من الواضح، بحسب تجارب الدول الصاعدة، أن التعليم هو رافعة أي تقدم وازدهار حقيقي، لهذا من المخيب للآمال أن تكون ميزانية التعليم الرابعة بعد المالية والداخلية، بحوالي 8.3 ملايير دولار، هناك خلل في الأولويات!

4 – إعتماد الموازنة على سعر مرجعي للنفط قُدر بـ 60 دولارا للبرميل، مرتفعا بـ 15 دولارا للبرميل عن موازنة 2022، أي 45 دولارا، مما يعني مواصلة ارتهاننا للريع النفطي، والذي يعلم الجميع أن سعر برميل النفط لا أمان له، فهو دائما مرتبط بالتقلبات الجيوسياسية.

5 – هناك نقطة غاية في الأهمية وهي أن القرارات الجيدة والجريئة قد تكون عرضة للفشل بسبب عدم تهيئة الجو المناسب لنجاحها، فإذا كنا أمام ميزانية ضخمة، تسيّر قطاعيا وفق أهداف مخططة، فإن الواجب هو تكوين الإطارات لتواكب هذه النقلة النوعية، وإتاحة الوقت الكافي للتنفيذ، مما يؤدي بنا إلى طرح السؤال التالي:

– ما مدى جاهزية مصالح الرقابة المالية والمحاسب العمومي والآمرين بالصرف، من ناحية تكوين الإطارات وتحيين أنظمة الإعلام الآلي، للتكفل بهذا النظام الميزانياتي الجديد وذلك من حيث التكفل بتسديد الأجور، على سبيل المثال، في كل القطاعات الوزارية ابتداء من جانفي 2023، حتى نتفادى وقوع احتقان الطبقة الاجتماعية للموظفين؟

وأختم مداخلتي هاته بنقطة مهمة، ربما تكون رجاء أو أمنية ترتكز على منطق العدل، الذي تقوم على أساسه السموات والأرض وتقوم على أساسه الدول، إن الولايات العشر المستحدثة تحتاج ميزانيات ضخمة، ليشعر مواطنوها أن إنشاءها لم يكن مجرد قرار سياسي، ولكنه قرار استراتيجي لإنعاش الصحراء التي تعتبر منبع النفط والثروات التي تجعل دولتنا قائمة على قدميها.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، إن ولاية تيميمون المجاهدة ببلدياتها العشر، بحاجة ماسة إلى مستشفى، وإلى شبكة طرق حديثة، وهنا أفتح قوسا، فعندما نقول إننا نحتاج إلى مستشفى، ليس مثلما جاء في كل تدخلات الزملاء الأعضاء، الذين طالبوا بمستشفيات للسرطان أو الأطفال أو مستشفيات جامعية..

نحن نطالب بمستشفى عمومي فقط! إن ولاية تيميمون تضم 10 بلديات ولها مستشفى وحيد وقديم، بالإضافة إلى شبكة طرق حديثة، منها: طريق البيض وأوقروت وطلمين وقنتور تيميمون وأولاد علي لمطارفة.

واسمحوا لي من هذا المنبر أن أوجه نداء ودعوة خاصة لزملائي الأعضاء للولايات المستحدثة، لعقد اجتماع عاجل، لتحديد المشاكل العالقة بين ولاياتنا الناشئة والولايات الأم، لنرفعها في تقرير إلى السيد المحترم، وزير الداخلية.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وتحيا الجزائر، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد روماني؛ الكلمة الآن للسيد محمد بوبكر، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بوبكر: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله.

أولا، الشكر للسيد الوزير وللجنة الشؤون الاقتصادية والمالية.

بمناسبة مناقشة نص قانون المالية لسنة 2023، وهو قانون استثنائي بكل المقاييس، في حجم الأموال المرصودة، وفي ظروفه، وطريقة تحضيره، سأركز في تدخلي حول قطاعين هامين، هما قطاع الصحة وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

سيدي الرئيس،

لا يوجد ما هو أغلى من الصحة، الصحة الجيدة تجعل الفقراء أثرياء.

وقال ابن خلدون: «إن الصحة فن ضروري في المدينة، فهي تحمي الأصحاء وتشفي المرضى».

وأبدأ بقطاع الصحة، هذا القطاع الحيوي الذي له علاقة مباشرة بالمواطن، والذي نقيس به تطور الأمم ومكانتها، فقد خصصت له الدولة، خلال السنة القادمة، غلافا ماليا يفوق 616 مليار دج، أي بزيادة تقدر بـ 14٪ مقارنة بالسنة الماضية.

وقبل تقديم ملاحظاتي الخاصة بالقطاع، أتوجه بالشكر للسيد رئيس الجمهورية، على متابعته لمشروع المستشفى الجزائري – القطري – الألماني، الذي وضع حجر أساسه مع أمير دولة قطر، الذي أشكره بالمناسبة على هذا المشروع الهام، والذي يترجم صورة رائعة للتعاون بين البلدين، والذي يمثل مكسبا لقطاع الصحة في الجزائر، وهذا ما جعل المواطن الجزائري والصحة والمنظومة الصحية الجزائرية، تقدم.. لايوجد زرع للأعضاء، كنا نقوم بزرع الكبد، منذ 10 سنوات، لكن اليوم لم يبق هذا، وإن شاء الله، يكون هناك زرع للأعضاء، بالنسبة للقلب والرئة، زرع الكلى اليوم هو من الحي إلى الحي، وهذا يجعلنا ننشر طبا حديثا.. هذا هو...

السيد الرئيس،

رغم الزيادة في ميزانية القطاع، إلا أنها تبقى بعيدة عن تلبية الاحتياجات الحقيقية للقطاع، بالنظر إلى عدد السكان في الجزائر، وبالنظر إلى النقائص التي يعاني منها القطاع من جهة نوعية الخدمات، والأطقم الطبية، وحظيرة الأجهزة الطبية، دون أن ننسى الأدوية والمنتجات الصيدلانية، ولا ننسى الكيميائية والأشعة.

وسأركز على موضوع الأجهزة الطبية في المستشفيات ومشاكل صيانتها، والتي تمثل النقطة السوداء، وأثرت بطريقة سلبية على تقديم الخدمات الطبية ونوعيتها.

فرغم ما أنفقته الدولة على تجهيز المستشفيات والمرافق الصحية بمختلف الأجهزة الطبية وأحدثها، بل إن بعض المستشفيات تم تجهيزها بأجهزة طبية غالية جدا، إلا أن غياب الصيانة جعلها خارج الخدمات كما أن مشكل كثرة الأعطاب أثّر بطريقة مباشرة على ضبط مواعيد المرضى، وبالتالي، أثر على المنظومة الصحية بشكل عام.

وما زاد من صعوبة هذا الملف هو عجز المؤسسات الصحية عن توفير الغلاف المالي لتغطية تكاليف الصيانة بسبب نقص الاعتمادات، والبيروقراطية في التعاقد مع الجهات التي توفر خدمات الصيانة.

والغريب أن هذا المشكل غير مطروح في القطاع الخاص، ما يشير إلى مشكلة غياب وقلة أعوان وتقنيي الصيانة على مستوى المؤسسات الصحية.

فالمطلوب هو إعادة النظر في ملف صيانة الأجهزة الطبية على مستوى المؤسسات الصحية، وضرورة توفير المناصب المالية لأعوان وتقنيي الصيانة، ورفع الغلاف المالي المخصص لهذا الملف، مع ضرورة الصرامة في استغلال وصيانة ومتابعة واستعمال الأجهزة الطبية.

أما الملف الثاني الذي سأناقشه، فيتعلق بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

وهنا أذّكر بتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، بمناسبة اجتماع مجلس الوزراء في 2 أكتوبر الماضي، والتي أكد فيها على منح الجامعة الدور الريادي، كقاطرة للاقتصاد الوطني.

سيدي الرئيس،

كلمة فقط، لأن هذا القطاع يجب التدخل من أجله...

وفي نفس السياق، ورغم رفع ميزانية قطاع التعليم العالي بنسبة 16٪ مقارنة بالسنة الماضية، إلا أن هذا الرقم يبقى بعيدا عن الأهداف.

ما أردت قوله هو أن نوفر أموالا إضافية للبحث، لأن ميزانيته لم تتجاوز 1٪ أو أقل من 0.35٪، يعني 35 مليون دينار، هذا غير مقبول ! ليس باستطاعتنا أن...

لو نقارن هذا مع بلدان أخرى فسنجد أنها تخصص الملايير لذلك.

ما سأختم به، هي التوأمة في الميدان التي تسير ضد.. وجعلت الخدمة فاشلة..

شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بوبكر، رسالتك وصلت وبارك الله فيك؛ الكلمة الآن للسيد مراد لكحل، فليتفضل مشكورا.

السيد مراد لكحل: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيد وزير المالية،

أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية، نثمن إدراج صياغة نص قانون المالية في إطار القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية 15 – 18، وهو ما من شأنه ضمان الوضوح في الأولويات والتخطيط في كل قطاع، كما نشيد بمحتوى نص قانون المالية لسنة 2023، خصوصا تكريسه الطابع الاجتماعي للدولة والحفاظ على القدرة الشرائية، بخلوه من أي ضرائب جديدة، من شأنها إثقال كاهل المواطن، وكذا تكريسه لمقاربة ونمط جديد لحوكمة المالية العمومية، القائمة على الأهداف والبرامج وليس الوسائل.

وفي هذا الإطار، نثمن ما تضمنه نص القانون من تدابير لرفع الأجور ومنحة البطالة، إذ نلاحظ تخصيص أزيد من 47٪ من ميزانية التجهيز لرفع الأجور، وذلك بالموازاة مع الحفاظ على التوازنات المالية، مما يثبت أن الحكومة ماضية في سياستها الاجتماعية الرشيدة، رغم الظروف العالمية الراهنة والتي تعتري المرحلة، كما أن هذه القرارات تبرز وجود تطور كمي ونوعي لاهتمام الدولة بمختلف شرائح المجتمع، وفي الوقت نفسه تكرس العمل على تحقيق الإقلاع الاقتصادي والتنموي، وهي بدورها تعكس حرص السيد رئيس الجمهورية على تجسيد التزاماته وتعهداته أمام المواطنين، بما في ذلك رفع الغبن عن ذوي الدخل الضعيف، ومكافحة الغش والمضاربة، وأقول بملء الفم، مكافحة الغش والمضاربة الضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه التلاعب بقوت الجزائريين، وقطع جذور الاحتكار، وخلق أرضية متينة لتنفيذ التغيير والإصلاحات وتكريس الإرادة الشعبية.

هنا أفتح قوسا، لأخاطب الجميع، أعضاء وحكومة، بأننا يجب أن نكون على قدر تطلعات الشعب الجزائري، كما أوجه خطابا إلى الحكومة، خاصة، بأن يكونوا هم أيضا في مستوى تطلعات وتحديات والتزامات السيد رئيس الجمهورية، وأن نرى تلك الفاعلية والعملية والديناميكية في القطاعات المختلفة، لأن الشعب يريد ما هو منجز وليس ما هو مكتوب على الأوراق، وسنأتي في بيان السياسة العامة بعد سنة لنرى ما أنجز وما لم ينجز، لأننا في كثير من الأحيان نرى مسؤولين لا يتحملون المسؤولية، حتى الولاة يتفاخر بعضهم بإرجاع شيء من ميزانية الولاية إلى الوزارة المعنية، والسيد رئيس الجمهورية والوزير الأول، في بيان السياسة العامة، طمأنكم كحكومة وكولاة، وقال لكم: «إعملوا لمصلحة الوطن والمواطن، وما دمت لم تضع في جيبك فلا تخف» هذا شعار يبعث فيكم الطمأنينة لخدمة مصلحة المواطن الجزائري.

وبعد القراءة المستفيضة لمضمون نص هذا القانون، ندعو إلى مايلي:

– إتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، لاسيما في ظل السياق الدولي الحالي، وفي أفق انضمام الجزائر إلى مجموعة الدول الناشئة «بريكس» والذي من شأنه أن يشكل فرصة للجزائر لدفع شراكاتها الدولية، سواء في مجال الاقتصاد أو في ميادين أخرى كالتكنولوجيا والبحث العلمي والأمن.

– توفير مزيد من الدعم للقطاعات ذات القيمة المضافة العالية، كالتعليم العالي والبحث العلمي والطاقات المتجددة والمناجم.

– وفي ظل منظومة الميزانية، حسب البرامج والأهداف، ندعو إلى تعزيز نظام الرقابة على مستوى كل المصالح والإدارات العمومية، كما ننبه إلى وجوب مراعاة القدرة على تعبئة الموارد المحتملة لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة باستمرار، والتي لا يمكن التكفل بها ضمن حدود الأرصدة المالية المتوقعة.

– إعادة تفعيل التقاعد المسبق، لاسيما بالنسبة للعمال الذين أتموا 32 سنة من الاشتراكات في صندوق الضمان الاجتماعي، وهو حد أقصى، كما ندعو إلى رفع منحة ذوي الاحتياجات الخاصة، رفعا للغبن وحفاظا على الكرامة وإعانة لهم على تخطي ظروف الحياة، كما ندعو إلى رفع سن الاستفادة من منحة البطالة إلى 50 سنة.

– وفي مقابل رفع أجور القطاع العمومي، ندعو أيضا إلى إيجاد آليات وتدابير وإسداء تعليمات، فيما يخص رفع أجور العاملين بالقطاع الخاص، وذلك بغية مواكبة ما يشهده القطاع العمومي من زيادات.

– دعم إنشاء المؤسسات الناشئة والتي تعتبر حلا أمثل للتقليل من البطالة.

– البحث عن حلول عملية وفق استراتيجية فعلية، والتوجه إلى قطاعات أخرى للتخلص من الاقتصاد الريعي والتبعية للمحروقات، ويمكن لقطاع الفلاحة أن يكون ضمن تلك القطاعات البديلة.

وفي الختام، ندعو إلى منح البرلمان سلطة ممارسة رقابة مرافقة فاعلة على النشاط المالي للحكومة، إذ يفتقر لنصوص قانونية تخول له ممارسة ذلك أثناء تنفيذ قانون المالية، باستثناء ما نراه في الأسئلة الشفوية والكتابية، وكمقترح، ندعو إلى اعتماد لجنة برلمانية للمتابعة، يتمكن من خلالها البرلمان من تقديم أداء رقابي متميز وفاعل.

شكرا على كرم الإصغاء، والمتابعة وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مراد لكحل؛ الكلمة الآن للسيد مهدي براهيمي، فليتفضل مشكورا.

السيد مهدي براهيمي: بعد بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نشكر السيد وزير المالية على العرض المفصل لنص قانون المالية لسنة 2023، الذي تناول جوانب كثيرة وتخفيضات مهمة، سواء على مستوى الميزانية أو تحصيل الضرائب.

ويأتي نص قانون المالية 2023، في ظروف داخلية وخارجية غير مسبوقة، علما أن الجزائر قد عرفت مثلها مثل العالم ركودا بسبب جائحة كورونا، التي كان لها الأثر الكبير في الركود الاقتصادي وأدى إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وفقدان الكثير من مناصب الشغل، والظروف الخارجية التي اتسمت بأزمة أوكرانيا وروسيا وتداعياتها على السوق الخارجية.

يأتي نص قانون المالية 2023، في ظل الإصلاحات التي باشرها السيد رئيس الجمهورية، وفق التزاماته التي خصت العديد من القطاعات الحيوية والتي تتطلب رعاية خاصة من ناحية التخصيصات المالية، بما يتلاءم والأهداف الموسومة من المشاريع المبرمجة.

من الملاحظات الإيجابية، هو الاهتمام بالتحصيل الضروري الخاص بأملاك الدولة، على مستوى الجماعات المحلية، مما يمكن أن يدفع بالتنمية المحلية التي يتطلع إليها المواطن وتسعى الدولة، من خلال مؤسساتها، السهر على تجسيدها على أرض الواقع، إلا أن التنمية ترتكز على وضع مؤشرات واقعية يمكن من خلالها تصويب الدعم في كل المجالات الحيوية.

قبل نهاية السنة، باشرت السلطات عملية الإحصاء العام للسكان، والذي يعتبر أرضية بيانات مهمة جدا، يمكن بناء السياسات العامة والتخطيط المحكم، وفق المعطيات المستخلصة من الإحصاء والتي تعكس الاحتياجات الحقيقية للسكان في كل مناحي الحياة.

وعليه، نرفع بعض الملاحظات التي نراها مهمة جدا، لأن الاستقرار والأمن مرتبطان بتوفير الخدمة اللائقة للمواطن، مع توفير الإمكانيات والوسائل التي تنفذ بها الخدمة.

تشهد الجزائر وتيرة إنجاز سكنات غير مسبوقة وهذا وفق الطلب المتزايد، وهناك خلق لأحياء كبيرة في مساحة

صغيرة، يصل عدد سكانها إلى مدينة بكاملها، مما يستوجب مخططا أمنيا بما يتوافق وعدد السكان، وحدث أن هناك العديد من الأحياء تشهد حالات انفلات وفوضى بسبب انعدام مراكز الأمن الجواري، هذا، السيد وزير المالية، بسبب فرض التجميد، أي عدم وجود مراكز أمنية في الأحياء الجديدة، سكنات عدل، بسبب تجميد التوظيف في الوظيف العمومي، الخاص بالشرطة، وهذا جانب مهم يجب أن نوليه الأهمية الكبرى، وتدعيمها بخلايا لمرافقة الشباب، لما تعرفه هذه الأحياء، من آفات اجتماعية: كالمخدرات والعنف والسرقة، رغم حرص رئيس الجمهورية على القضاء الكلي على البناءات الفوضوية وطلبات السكن الاجتماعي التي تفوق بكثير العدد المنجز، تبقى من أولويات الطبقة دون المتوسطة، وإمكانية استحداث صيغ تجاه الشباب. وللعلم، ولاية وهران، وحدها، بلغ عدد طلبات وصل السكن بها تقريبا 120000 طلب، في حين العدد الإجمالي المبرمج لسنة 2023 هو 15000 على المستوى الوطني، وهذا ما نعتبره قليلا جدا!

ونحن نتحدث عن الجزائر الجديدة، وبممارسات جديدة وآفاق كبيرة، لا يليق أننا لحد الآن، لم ننجح في التوطين البنكي، وفتح مكاتب الصرف يعتبر حجر عثرة في طريق الاستثمار السياحي، حيث تعاني وكالة السياحة والسفر من التحويلات البنكية، في حين يعتبر القطاع السياحي من القطاعات التي يعول عليها في الإقلاع الاقتصادي، بالترويج للوجهة الجزائرية.

أيضا بالرغم من بذل الدولة جهودا في التخفيض والقضاء على السيولة في السوق، إلا أن هناك بعض المؤسسات والتجار لا يقبل الدفع بالشيك أو حتى الدفع الإلكتروني، لذا يجب تعميم وفرض الدفع الإلكتروني في كل المعاملات التجارية والدخول في نظام الرقمنة.

فيما يخص المادة 68، سيدي الوزير، والتي خصت المركبات محل المصادرة التي تستفيد منها الإدارات والمؤسسات العمومية فقط، لكن، سيدي الوزير، هناك تماطل في اتخاذ هذه الإجراءات، رغم أمر رئيس الجمهورية بتسريع عملية الجرد النهائي لمختلف الممتلكات المحجوزة ووضعها تحت سلطة الدولة وتجسيد وكالة وطنية لاسترجاع الممتلكات والأموال المصادرة، كآلية جديدة تكون تحت وصاية وزارة المالية والعدل، إلا أن هناك في ولاية وهران، إن لم أقل في مختلف ولايات الجزائر، ومنذ سنين، حظيرة المركبات المحجوزة، ممتلئة وتنتظر الإفراج أو الحل، ولم لا يتم وضعها في مزاد علني، حيث تبلغ قيمة هذه المركبات المحجوزة آلاف الملايير، عوض بيع هذه المركبات لصالح مؤسسات الاسترجاع بغرض الإتلاف؟

فيما يخص الميزانية التي وضعت لوزارة الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية، نأمل أن تكون لولاية وهران، ميزانية مخصصة لما تنتظره من مشاريع مجمدة فيما يخص الري، كمشروع ربط قنوات المياه بين واد تليلات وطفراوي، ومناطق الظل التي يحرص رئيس الجمهورية على تحسين وضعية سكان هذه المناطق.

سيدي الوزير،

ما لاحظناه أيضا في نص قانون المالية، ونحن نتكلم عن الإيرادات المالية، هناك شركة الخطوط الجوية الجزائرية، ورغم وجودها في السوق من دون منافس، إلا أنها تحتاج – هذه الشركة – إلى إعادة هيكلة وتنظيمها، من خلال وضع برنامج استشرافي، يسمح بتحقيق رقم أعمال مربح، إذ وجب التكلم عن خسارة نسبة رقم أعمال هذه الشركة، وذلك بعدم برمجتها لرحلات العمرة غير الكافية، رغم الطلب المتزايد، مما سمح لخطوط جوية أجنبية، الحصول على نسبة فوائد كبيرة، حيث حققت هذه..

السيد الرئيس: شكرا للسيد مهدي براهيمي؛ بارك الله فيك، الكلمة الآن للسيد يوسف مصار، فليتفضل مشكورا.

السيد يوسف مصار: شكرا سيدي الرئيس المحترم، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية، ممثل الحكومة المحترم،
السيدة والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي الأكارم،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم جميعا.
السيد الرئيس المحترم،
السيد وزير المالية المحترم،

لا يسعني، في حقيقة الأمر، بعد اطلاعي على نص قانون المالية لسنة 2023 إلا تثمين مختلف الإجراءات الاقتصادية والمالية، وكذا التدابير التشريعية التي جاء بها هذا النص بالنظر إلى الميزانية الضخمة التي خصصتها الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتعزيز الجبهة الاجتماعية، فهي حقيقة، مثلما جاء في التقرير التمهيدي للجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، وهي مشكورة على العمل المقدم، حيث وصف التقرير هذه الميزانية بكونها ميزانية غير مسبوقة في تاريخ البلاد.

إنها ميزانية لسنة مقبلة تكون عامرة، إن شاء الله، بالخير والرفاهية، من خلال إجراءات تحسين القدرة الشرائية للمواطن، والحفاظ على دعم المواد ذات الاستهلاك الواسع ورفع الأجور، وتثمين منحة البطالة ومعاشات التقاعد، وكذا السماح للمواطنين باستيراد السيارات الأقل من ثلاث (3) سنوات؛ وهو ما يعكس حرص رئيس الجمهورية، الأخ عبد المجيد تبون، على الحفاظ وتكريس الطابع الاجتماعي للدولة، التزاما منه بتعهداته الـ 54 ومثلما نص عليه بيان أول نوفمبر 1954.

بالإضافة إلى ذلك، وهو مهم جدا، فإن نص هذا القانون لم يأت بأية ضرائب جديدة، ولم يرفع تلك الموجودة من قبل.

كما نص على تدابير، من شأنها تشجيع الاستثمار العمومي والخاص وتحسين مناخ الأعمال.

ونؤكد بهذا الصدد، على ضرورة مواصلة الإصلاحات المالية والاقتصادية، الرامية إلى تنويع مصادر التمويل، للخروج من التبعية للمحروقات وتجسيد حوكمة المالية العمومية بالتركيز على الرقمنة.

وفقكم الله إلى ما فيه الخير للبلاد والعباد، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ وشكرا لكم سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد يوسف مصار؛ الكلمة الآن للسيد ميلود ضربان، فليتفضل مشكورا.

السيد ميلود ضربان: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

على غير ما كان يتوقع من أفق انتظار، من لدن المراقبين والمتخصصين، ها قد جاء نص قانون المالية لسنة 2023 صادما لنبوءة المرجفين والمشككين، ليظهر في ثوب قشيب، مانحا المواطن، على وجه الخصوص، تفاؤلا طالما انتظره من خلال تخصيص ميزانية لم تعهد منذ الاستقلال، وهو ما يتناغم مع مشروع وطموحات الجزائر الجديدة.

ومن خلال قراءتنا الفاحصة لهذا النص، يتجلى دون عنت، أو كد ذهني، الرؤيا الاستشرافية التي خصصتها الحكومة لبناء اقتصاد ضخم، نكاد نلمسه ونتقراه في محاوره الأربعة التي تنبني عليها ركائز الدولة والمتجلاة في:

– البعد الاجتماعي وهو أولى الأولويات.

– البعد الاقتصادي وهو حجر الزاوية في هذا النص.

– تكريس العدالة في أبعادها المختلفة وهو ما يعطي للدولة حضورا وهيبة ومصداقية.

– أما البعد الرابع، فيتجلى في استعادة الهوامش المالية، من خلال ضمان ديمومة الإصلاحات وهذا ما لم يكن في أي ما سبق، وإني أراه العنصر الذي يفعل العناصر الثلاثة الآنفة الذكر.

وإني أرى أن تفاعل هذه العناصر الأربعة، إن جرت كما هو مخطط لها، حتما سوف تنعكس إيجابا على نسبة النمو الاقتصادي ونستشرف ذلك حتى أفق 2025.

ورغم ما يعيشه العالم من تجاذبات وصراع وتناقض وتكتلات إقليمية ودولية، إلا أن بلادنا تمشي في خط متوازن، مما أكسبها قدرة على التفاعل مع المحيط بكل تناقضاته وهو ما انعكس على السياسة الخارجية في مصداقية الدولة.

أما على الصعيد الداخلي، فانعكس استقرارا من خلال الإنعاش الاقتصادي وتشجيع الاستثمار في بعده الصناعي والفلاحي، وهو ما بدا للمواطن العادي من انحصار ظاهرة التضخم وتوفير المواد من خلال الصرامة القانونية، وهذا ما عاشه حالا وليس مقالا في تحسين قدرته الشرائية اليومية.

واللافت للانتباه في هذا النص وهو ما يثلج الصدر، هو رقمنة قطاع المالية، الذي سوف يقضي على أحلام المتطفلين، مما يحسن نوعية الخدمة العمومية، ويسهل مفهوم

المراقبة.

وربما لأول مرة يتوجه نص هذا القانون إلى المواطن رأسا، من خلال تفعيل ما ينعكس على معاشه اليومي، بدعم المواد ذات الاستهلاك الواسع ورفع شبكة الأجور ومنحة التقاعد وتخصيص منحة للبطالة بتقنينها ورقمنتها.

وبما أني منتخب عن ولاية تيارت وممثل لها، أناشد رئيس الجمهورية وحكومته الموقرة، بتخصيص غلاف مالي هام، للنهوض بولايتنا المعروفة، على غرار جوارنا وخاصة دائرة مغيلة، هذه المنطقة الجبلية المعزولة، المجاهدة في الثورة والمنافحة عن الوطن في العشرية السوداء، فهي تتخندق دائما حيث تكون مصلحة الوطن، ومأثور عنها الفروسية والكرم، ومع كل ذلك فهي المحرومة من أدنى مرافق الحياة، حتى إن غالبية سكانها هجروها، أو هُجّروا منها، وربما تستغربون، إن قلت، إن هذه الدائرة لا يوجد فيها ثانوية، حماية مدنية، ملعب جواري، مركب رياضي، صندوق الضمان الاجتماعي، تقسيمة فلاحية، التكوين المهني، مصالح الموارد المائية والري، تعاونية الحبوب، محطة البنزين، وحتى الطريق التي تؤدي إلى الولاية مهترئة، وهذا ما لم يوجد في أي دائرة أخرى، بل إن بلدية السبت تفتقد هي الأخرى حتى إلى متوسطة، فكأن الحرمان عشعش فيها وأفرخ، وهذا ما يكرس الإخلال الواضح، الفاضح في مبدإ عدم التوازن في تسجيل المشاريع التنموية.

وفي الأخير، أتوجه باسمي الخاص، ونيابة عمن أمثلهم بالشكر الجزيل، إلى الحكومة التي ما زالت تسن القوانين وتراقب بمنظار اجتماعي، وعينها على المواطن الهش الذي ليس له بعد الله إلا دولته.

شكرا لكم على كرم الإصغاء، ودمتم في رعاية الله وحفظه.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ميلود ضربان؛ الكلمة الآن للسيد مبروك دريدي، فليتفضل مشكورا.

السيد مبروك دريدي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله.

يأتي نص قانون المالية لسنة 2023، في ظروف استثنائية وفي سياق دولي معقد استراتيجيا، وغير مستقر جيوسياسيا، وهو في العنوان الاقتصادي يحمل صفة التحدي، حيث يواجه معارك حقيقية باتجاه مسار صعب؛ وفي هذا لن نكون في وارد المغالطة أو المدح الديماغوجي إذا قلنا بأن رصيد قانون المالية يتصف بالشجاعة وبشاهد الأرقام الدالة على مقدرات المال للنفقات والاستثمار والتفاعل الاقتصادي، ويلزمنا ذلك الصدق في الرجاء والإرادة بأن تحمى وتصان وتُقوى هذه الشجاعة بحكمة في تسيير الأموال، وبالصرامة والنزاهة في تصريفها، بما يصل بها إلى الأهداف التي رصدت لها ومن أجلها.

لعل أول ما يلفت انتباه متطلع الأرقام في هذا النص هو نفقات الميزانية التي عرفت نسبا ارتفعت في التسيير بـ (+ 26.9٪)، وارتفعت في التجهيز بـ (+ 2.7٪)، ويقدر في ذلك التدخل الاقتصادي للدولة بـ 1927.20 مليار دينار جزائري، بزيادة قدرها 557.17 مليار دينار جزائري، أي (+ 40٪) أو أكثر، موزعة كما هي مذكورة في التقرير.

تكشف لنا القراءة العامة لنص قانون المالية لسنة 2023، وعي الدولة بظرفية السياق الصعب، وحساسية التحديات، وهو ما صنع مقاربة براغماتية مبنية على ضرورة الانتقال وحتمية التحول التدريجي، وهو ما يخبر به عمل ممنهج، دلت عليه مؤشرات، أهمها في تقديرنا التدابير التشريعية؛ والتي حددتها النقاط الآتية:

- تشجيع ودعم الاستثمار.
- مواءمة وتبسيط الإجراءات الجبائية.
- تعبئة الموارد.
- تشجيع النشاطات التضامنية.
- الشمول المالي والجبائي.
- مكافحة الغش والتهرب الضريبي.

فعلى سبيل المثال، يعد رفع معدل الخصم من النتيجة الجبائية للمصاريف المخصصة للبحث والتطوير داخل المؤسسة إلى 30٪ بدلا من 10٪، مؤشرا قويا على مسارات الابتكار والتوسع الإيجابي في المجال الاقتصادي

ومردوده، وكذلك الشمول المالي والجبائي وما تضمنه من تدابير وأهداف.

ولعلنا في هذا الصدد – سيدي الوزير – نعيد التذكير بما تتطلع إليه الحكومة في تجسيد وتحقيق برنامج السيد رئيس الجمهورية، والذي من أهم محاوره احتواء وتأطير الاقتصاد الموازي، وتنظيمه في حدود هيكل الدولة وإخضاعه للحركية الصحيحة والمنتجة، فما تم التصريح به في هذا الشأن هو أن كتلة مالية تصل إلى حوالي 100 مليار دولار توجد خارج الجهاز الرسمي للاقتصاد الوطني وتتحرك في مسارات موازية له، ويستوجب هذا الواقع رسم الحدود ووضع الأدوات بصرامة تضمن للدولة حقها وواجبها في مرافقة ومراقبة جميع المقدرات وحركتها الاقتصادية

كما تستوجب، كذلك، الإشارة بقوة وإصرار إلى واجب التسريع في إصلاح النظام البنكي والمالي وعصرنته بما يجعله الجهة المخولة والمسؤولة عن جميع العمليات المالية بطريقة رقمية ومحوسبة، وكذا عصرنة ورقمنة النظام الضريبي، وبسط تحكمه في مستحقات الجباية ومرافقة النشاط المالي لجميع المتعاملين، وأقتبس من كلام السيد رئيس الجمهورية الذي قال: «ما يبقاش غير الموظف اللي يخلص الضرائب»، وكذا تمكينه من الأدوات اللازمة لمراقبة واستقصاء جميع المعاملات والتعاملات ضمن قنوات الدولة ومؤسساتها، وكذلك تسريع وتيرة رقمنة قطاع التجارة، والدفع الإلكتروني.

وعلينا، سيدي الوزير، بمنطق الواجب، أمام مبلغ المال العام المرصود في نص قانون المالية لسنة 2023 والتذكير بعمق، بأن تأهيل الكفاءات البشرية المسيرة للاقتصاد ونشاطات الإنتاج وإدارة الأعمال والابتكار والمعرفة تمثل العامل الأساس والفاعل المركزي، وهو ما قد بدأته الدولة في نسق إرادة السيد الرئيس، ورتبت عوامله في أفق يهدف إلى حفظ المال العام وتدويره وتحريكه وإنمائه، في شبكة اقتصادية منتجة، تسعى إلى النمو والتطور واكتساب طاقات المنافسة بجهاز مناعي قوي يحارب الفساد ويقف في وجهه ويحارب جريمة تخريب الاقتصاد الوطني.

سيدي الوزير،

إكتفت الحكومة في مشروعها برفع التجميد عن المشاريع المهيكلة والقاعدية، أذكركم، في سطيف ما زلنا ننتظر سد ذراع الديس، وهو مهم جدا، وطريق جن جن –العلمة وهو مهم جدا، وكذلك مركز الردم التقني وكذلك تسجيل مستشفى جامعي يليق بأكثر من مليونين، من ساكنة ولايتنا.

عاشت الجزائر سيدة، حرة، وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مبروك دريدي؛ الكلمة الآن للسيد محمد زكرياء، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد زكرياء: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد وزير المالية المحترم، ورفقاؤه،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

يأتي نص قانون المالية لسنة 2023، في ظروف عالمية صعبة وخطيرة وحساسة، ماليا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا، مما يستوجب إيجاد وسائل وحلول لمجابهة هاته التحديات والتصدي لهاته المخاطر، خاصة وأن الوفرة المالية هذه السنة، نتيجة ارتفاع عائدات المحروقات وارتفاع نسبي لصادرات البلاد خارج المحروقات، رغم ما يقع فيها من تجاوزات ومعاناة يتعرض لها المصدرون، كما جاء في التقرير السنوي لمجلس المحاسبة.

وهكذا، فإننا نلاحظ أن ميزانية الإنفاق العمومي قد بلغت رقما قياسيا مقارنة بالسنوات الماضية، بأكثر من 13600 مليار دينار وبلغت ميزانية التسيير 9700 مليار دينار، وتدني غير مفهوم لميزانية التجهيز، حوالي 4000 مليار دينار، والذي لم يحظ بالأهمية الكافية، خاصة أن البلاد تحتاج إلى مشاريع وتجهيزات قاعدية تقوم عليها المجتمعات العصرية والمستقبلية، خاصة على مستوى جنوب البلاد، حيث المسافات الشاسعة بين مؤسسة وأخرى، ونقص في البنية التحتية وشبكات الطرق ونوعيتها والمؤسسات الصحية والتربوية والمياه والكهرباء والصحة، وأكثر من هذا، معاناتها من الحرارة صيفا ومن السكن وغير ذلك...

ثم نلاحظ العجز المالي في ميزانية 2023، البالغ 5720

مليار دينار، حيث أصبح يفوق ميزانية التجهيز لسنوات 2023 – 2025، ونتساءل ما هو السبيل لتغطية هذا المبلغ حتى وإن بقيَ حسابيا فقط؟

وهكذا، فإننا نرى أن السياسة الاقتصادية لا تعتمد على المخاطرة والمغامرة في غمرة النشوة والتفاؤل على خلفية ارتفاع أسعار المحروقات التي هي ملك لنا وملك للأجيال التي ستأتي بعدنا. وتبقى مجازفة غير مضمونة العواقب في حال حدوث طارئ دولي مفاجئ أو وطني، وتدني أسعار المحروقات، كما نشاهده مؤخرا.

وينبغي التركيز على اقتصاد بديل، يقوم على أساس الإنتاج وتنمية القطاع الفلاحي وتكوين الموارد البشرية، وتكوين جيل يتحلى بالروح الوطنية والحس المدني والأخلاق الفاضلة.

وبالرغم من هذه الملاحظات، فإننا نرحب ونثمن ما استجد في هذا النص، الذي يدخل في إطار القانون العضوي رقم 18 – 15 الذي يقتضي إنشاء نمط جديد لحوكمة المال العام العمومي، القائم على أساس ميزانية البرنامج والأهداف ويمكن أن نضيف على أساس النتائج، كما أن وضوح الأولويات والتخطيط في مختلف المجالات أمر ضروري.

كما نرحب، كذلك بتدابير دعم الاستثمار وإجراءات استيراد العتاد الفلاحي المستعمل ورفع التجميد عن حصة معتبرة من المشاريع، ونرجو المزيد، خاصة مناطق الجنوب، تعزيزا للمكاسب الاجتماعية، وتحسينا للقدرة الشرائية للمواطن.

ولنجاح ما جاء في نص القانون هذا، فإننا نوصي بتسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية ومحاربة البيروقراطية التي تكبح مجهودات الدولة في مسعاها للنهوض بالتنمية، وتذكي تذمر ومعاناة المواطنين وهجرة الأدمغة، و«الحرقة» وغير ذلك.

كما نوصي بإصلاحات النظام المالي والعمل على إقامة نظام اجتماعي وتربوي، يتماشى مع الواقع المعيش، وتحسين مناخ الأعمال، مما يتطلب مراقبة صارمة واستغلال أدوات التكنولوجيات الحديثة والمعلوماتية الحديثة وردعها وتلافيها كما هو الشأن في قضية المضاربة حاليا، والمحاسبة والمساءلة.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

وفيما يخص ميزانية التسيير التي بلغت 9700 مليار دينار، والتي تكتسي طابعا اجتماعيا بامتياز، للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين، كما وعد به السيد رئيس الجمهورية، مشكورا، وهي التي ترمي إلى رفع أجور الموظفين في الإدارة المركزية، على الخصوص، وتوظيف عدد آخر في الوظيف العمومي، وتحويل عقود الإدماج إلى عقود غير محددة المدة ومنح البطالة وغير ذلك، ما من شأنه تعزيز المكاسب الاجتماعية للمواطنين، فلا يسعنا إلا أن نرحب بها، إلا أن ذلك له عدة جوانب سلبية، يجب الانتباه لها، والمثل الصيني يقول: «علمه كيف يصطاد السمكة عوض إعطائه سمكة»، لأن التعود على الدعم لا يشجع على الإنتاج، بل يشجع على التهريب والمضاربة، وأن الاتكال على سخاء الدولة بالحصول على قروض من دون استرجاعها أحيانا وغيرها سوف يساعد المواطن على التعود على الحياة السهلة والكسل، وعدم الاتكال على مجهوداته وعنائه، ثم إن هذه الوفرة المالية الحالية والمعتبرة وهذه البحبوحة، التي تعود عليها وسيتعود عليها المواطن...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد زكرياء، إذا كان تدخلك مكتوبا، سلمه؛ الكلمة الآن للسيد يوسف لعراب، فليتفضل مشكورا.

السيد يوسف لعراب: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن نص قانون المالية الذي يعكف مجلسنا الموقر، على مناقشته اليوم، هو من أهم مشاريع الدولة ويكاد يعتبر شريان حياتها، خلال كل سنة، ولاشك أن الكثير من المواد الهامة

التي اشتمل عليها نص قانون المالية 2023، تمثل نقلة نوعية في التكفل بانشغالات المواطنين، وهنا أشيد بما تضمنه من تدابير، خاصة تلك المتعلقة بتحفيز الاستثمار، رفع أجور العمال والمتقاعدين ومنحة البطالة.

وأعرض على حضرتكم بعجالة، مستعرضا بعض الانشغالات والتصورات المتعلقة بالشأن الوطني والمحلي، خاصة ما تعلق بالتنمية كما نطالب ببرنامج استعجالي لحماية ولاية الطارف من الحرائق، مع برنامج تنموي خاص بالبلديات المتضررة.

في قطاع السياحة:

– التعجيل في تهيئة منطقة التوسع السياحي، بكابروزة بالقالة، تشجيعا على تنويع الاقتصاد الوطني وترقية السياحة في القالة.

قطاع النقل:

– إطلاق مشروع خط السكة الحديدية عنابة –الطارف –تونس، الذي لم ير النور لحد الساعة.

– فتح الطريق السيار الذرعان – بوثلجة، على مسافة 52 كلم.

في قطاع المجاهدين والذاكرة الوطنية:

– نطالب الوزارة الوصية بالتدخل المستعجل لترميم ورد الاعتبار لمركز التعذيب بمنطقة برج نام، بلدية الذرعان، الذي يعد معلما أثريا، شاهدا على تضحية الرجال وحرائر هذا البلد، للمحافظة على تاريخنا وذاكرتنا.

– كما أتمنى من سيادة رئيس الجمهورية والسيد الوزير الأول، التفضل بإقامة مجلس وزراء ثالث، إن شاء الله، بولاية الطارف، بعد خنشلة وتيسمسيلت والوقوف على واقع التنمية بولاية الطارف.

في مجال الرياضة:

رفع التجميد عن مشروع توسيع الملعب البلدي، لكل من الطارف، البسباس، ملعب القالة والذرعان، وإنجاز ملعبين: ببحيرة الطيور وبلدية بالريحان.

سكان ولاية الطارف ينتظرون الإفراج عن التقسيم الإداري الجديد بالولايات الشمالية، مع الحرص على ترقية دائرة الذرعان أو دائرة القالة إلى ولاية منتدبة، لأن ترقية إحدى الدوائر الكبرى يعزز بسط سيادة الدولة لما تزخر به من حظائر كبرى، والتي تتوفر على قدرات سياحية ضخمة.

في قطاع السكن:

نطالب السيد الوزير، الذي نشكره بالمناسبة، على ما يشهده قطاعه من حركة وتطور، باستعجال برنامج «عدل 3»، كون الأرضية المتعلقة بهذه الصيغة لم تفتح أمام المكتتبين الجدد منذ ما يقارب نحو 10 سنوات، خاصة وأن هذه الصيغة عرفت نجاحا يتناسب مع دخل المواطن البسيط، كما نطالب بحصص كافية من برنامج صيغتي «عدل» والسكن الاجتماعي لفائدة ولاية الطارف، خاصة في ظل توفر الأوعية العقارية لعدة بلديات وفقا لمخطط شغل الأراضي.

يتلقى آلاف المؤجرين لسكنات ديوان الترقية والتسيير العقاري، إشعارات تسديد مستحقات ديون مختلفة مع صيغة التنازل عن السكنات وتمليكها في حالة تسديد الديون، فيما ترفض البنوك التعامل مع المدينين من أجل قروض مالية لتسوية هذه الوضعية، أكثر من 50٪ من مستأجري السكنات الاجتماعية عليهم ديون إيجار لسنوات طويلة، حيث بلغت الديون 107 ملايير سنتيم، تسببت في عجز نسبي للقيام بالصيانة في حظيرة السكنات، علما أن أغلبية المدينين من عمال ومتقاعدين، وقد استغرب العديد من المواطنين الشروط التعجيزية للبنوك، مفادها أن القرض المطلوب مرهون بالتأمين على الحياة، رغم التصريح الرسمي والكتابي لديوان الترقية والتسيير العقاري، بالوعد بالتنازل، رغم الامتيازات والتحفيزات الجديدة، التي أقرها آخر قانون للتنازل عن السكنات الاجتماعية، أرجعت ضعف الإقبال إلى تراكم ديون مخلفات الإيجار، عجز غالبية المدينين عن التسديد، لأن آخر شطر كشرط لإيداع الملف، كما عجز العديد من المواطنين في اتصالاتهم مع البنوك من أجل فتح قروض بنكية، في إطار قانون شرط الوعد بالبيع، ليتمكن المواطن المدين من تسوية وضعيته وتمكينه من تمليك مسكن اجتماعي، من جهة، وتتمكن مؤسسات ديوان الترقية والتسيير العقاري من تحصيل مستحقاتها وتحسين وضعها المالي، من جهة ثانية، وأيضا تستفيد البنوك من فوائد، فالدولة ملزمة بالتدخل لإنقاذ الجميع من العجز، حسب خبراء الاقتصاد، إذ على الدولة التدخل في المؤسسات البنكية لإدراج صيغة قانونية لقروض بنكية لفائدة المستأجرين المدينين لتمكينهم من تسوية وضعيتهم والاستفادة من تمليك السكنات الاجتماعية،

وهي الرهينة الضامنة للقروض على قاعدة الوعد بالبيع، ويكون مبلغ البيع موجها مباشرة للجهة الدائنة، تفاديا للتلاعب بالقروض المالية.

في قطاع الفلاحة:

بالنسبة لمشروع الكهرباء الفلاحية لربط الآبار العميقة، برنامج رئيس الجمهورية في ولاية الطارف، فيه 324 طلب استفادة من هذا البرنامج، لحد الساعة تم ربط 36 مستثمرة فلاحية فقط، حيث إن النص يسير بوتيرة بطيئة جدا، ضف إلى ذلك شركة سونلغاز، عن المعنيين...

السيد الرئيس: شكرا للسيد يوسف لعراب؛ الكلمة الآن للسيد عبد الرحمن مدني، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الرحمن مدني: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية ومن خلالك الطاقم الحكومي،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تتبعنا باهتمام العرض المفصل الذي قدمه السيد الوزير، حول نص قانون المالية 2023، والذي أعطى أرقاما هامة، تنم عن الوضعية الجيدة للاقتصاد الوطني والمؤشرات الإيجابية التي يحتويها، والتي تؤكد اهتمام برنامج السيد رئيس الجمهورية بالجانب الاجتماعي، الخاص برفع الأجور للطبقات البسيطة والمتوسطة، علاوة على رفع أجور المتقاعدين ومنحة البطالة، بالإضافة إلى دعم السلع الأساسية والحفاظ على القدرة الشرائية، وهذا ما يدل على التزام السيد الرئيس بتعهداته أمام المواطنين.

كما لا يفوتني أن أعرب عن سعادتي لنجاح القمة العربية والمواقف الثابتة للدولة الجزائرية، تحت القيادة الرشيدة لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

سيدي الرئيس،

أنتهز هذه السانحة لرفع بعض الانشغالات لولاية سعيدة التي تبعد عن العاصمة بـ 500 كلم وعن مدينة وهران بـ 180 كلم وعن تلمسان بـ 250 كلم، وحتى نقرب هذه المسافات بمقر الولاية الواعدة في مجال الاستثمار الفلاحي والصناعي والسياحي، فإنه من الضروري تهيئة وتوسعة المطار الذي يقع في بلدية أولاد خالد من أجل المساهمة في بعث التنمية بشكل واسع، ولا زلنا ننتظر ربط ولاية سعيدة بالطريق السيار شرق – غرب من ناحية ولاية معسكر والطريق رقم 6 الرابط بين ولايتي البيض وسعيدة الذي يعرف تأخرا كبيرا، وهذا أمر مهم ومستعجل.

ويستوجب على وزارة النقل فتح رخص خطوط نقل أخرى على مستوى وسط المدينة.

كما نطالب بإنجاز مستشفى بطاقة استيعاب 320 سريرا، لتلبية الحاجيات الصحية لساكنة الولاية، للتقليل من معاناة المرضى، وكذا إنجاز مركز جهوي لمعالجة مرضى السرطان للتكفل بهذه الفئة وتخفيف أعباء التنقل إلى الولايات المجاورة.

للتذكير، نطالب بإنجاز مستشفى للأمومة والطفولة، وهذا الأمر مستعجل، لأن المستشفى المتواجد حاليا لم يعد يقدر على استيعاب المرضى.

ونطالب بتسريح ملف التجزئات العقارية، 797 تجزئة متوقفة على مستوى الوزارة، ذلك للمساهمة في القضاء على مشكل السكن الذي أرهق المواطن، وأشكر وزير السكن على المجهودات الجبارة.

إن سعيدة ولاية أب الإدارة الجزائرية السيد أحمد مدغري، تزخر بإطارات كفؤة، تناشد المسؤولين المركزيين بالالتفات إلى هذه الفئة وتمكينهم من الترقية إلى مناصب عليا؛ ونطالب بإدماج عقود ما قبل التشغيل التابعين للقطاع الاقتصادي والخاص، على غرار زملائهم في الوظيف العمومي.

نظرا لتوجه الدولة إلى قطاع الفلاحة، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، فإن بعض البلديات تتمتع بمساحات شاسعة، غير أنها تقع في منطقة حمراء لا يسمح فيها بحفر الآبار، مثل بلدية الحساسنة وأولاد خالد، لذا يتطلب منا إنجاز سدود وحواجز مائية ليتمكن فلاحو هذه المناطق من استغلال أراضيهم، كما نطالب بإنجاز مخازن للحبوب ببعض البلديات بمقاييس حديثة.

وعليه، نناشد من هذا المنبر المستثمرين في مختلف المجالات وخاصة المؤسسات الوطنية التي تملك مؤهلات وإمكانيات كبيرة للاستثمار الفلاحي، على غرار مؤسسة «كوسيدار» و«سوناطراك»، التقدم إلى مصالح ولاية سعيدة للاستفادة من الامتيازات التي تحتويها هذه الولاية، خاصة

وأن المسؤول الأول بهذه الولاية يولي اهتماما كبيرا بهذا المجال.

وبالمناسبة، نشكر السلطات المحلية للولاية، وعلى رأسهم السيد الوالي، الذي أعاد الثقة بين المواطنين والدولة، من خلال خرجاته الميدانية ولقاءاته الجوارية والاستماع إلى انشغالات المواطنين والتكفل بها، فهو يستحق منا الإشادة والتنويه بهذه المجهودات.

ولضيق الوقت لا يمكن التطرق إلى جميع انشغالات ساكنة الولاية.

ختاما، نطالب ببرنامج خاص بولايتنا، لأن ساكنة سعيدة تعرف الرئيس عبد المجيد تبون والسيد الرئيس يعرف ساكنة سعيدة.

أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الرحمان مدني؛ الكلمة الآن للسيد عمر دادي عدون، فليتفضل مشكورا.

السيد عمر دادي عدون: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد وزير المالية الفاضل،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان الفاضلة،

السادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، بودي أن أسجل بكل ارتياح، أن ما عرضتموه علينا من نص قانون المالية لسنة 2023، سيدي الوزير، يعد عملا تستحقون عليه كل الشكر والثناء، وقد ساعدكم على ذلك الوضع المالي المريح، وكذا توجيهات وتعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ومستوى النمو وارتفاع احتياطي الصرف، وجزيل الشكر للجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، رئيسا وأعضاء، على الجهد المبذول في إعداد التقرير التمهيدي، فلها منا تحية تقدير وثناء.

لعل أهم التباشير التي جاء بها نص قانون المالية 2023، هي تكريس وتأكيد الطابع الاجتماعي للدولة، والتي اتخذت منه نهجا، بل مبدأ ثابتا، ما تزال وفية له، حفاظا على تلاحم الأمة، وحرصا على حماية كل أطياف المجتمع ووفاء بعهد الشهداء، لذا فإننا نثمن عاليا التدابير المتخذة في نص هذا القانون والتي ترمي إلى تحسين القدرة الشرائية للمواطن، من خلال رفع الأجور ومراجعة منحتي التقاعد والبطالة، وعدم زيادة الرسوم الضريبية، وكذا الإعفاءات الجبائية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

رغم أن نص قانون المالية أرقام وتقنيات، ولغة اقتصادية معقدة، إلا أن الكلام عنه شيق ومتشعب ومتعدد المناحي، وسأحاول أن أكون مختصرا، موجزا كلامي، في موضوعين مهمين، ولهما علاقة مباشرة بالمواطن.

1 – قطاع التربية:

إن ميزانية الدولة رصدت وترصد سنويا مبالغ ضخمة وأموالا كبيرة، لقطاع التربية الوطنية، ونحن نثمن عاليا ما أنجز من مؤسسات تربوية لفائدة أبنائنا في كل الأطوار، غير أن نقص الإتقان في الإنجاز والتأخر في التجهيز، خاصة ما هو ضروري جدا، واستلام بعض المؤسسات وهي ما زالت ورشات في بعض مرافقها، كل ذلك يؤثر دونما شك، على مردود المعلم وتحصيل التلميذ، نتمنى أن يأتي زمان لا نستلم فيه المؤسسة التربوية إلا جاهزة، كاملة الإنجاز والتجهيز.

2 – قطاع الصحة:

رغم النفقات الباهظة التي تنفقها الدولة على قطاع الصحة، والمجهودات الجبارة التي تبذلها من أجله، والاهتمام الكبير للسيد رئيس الجمهورية به، إلا أن ملاحظاتي العديدة وأنا أتفقد بعض المرافق الصحية، أستطيع أن أجزم، وبكل أسف، أن الصحة بالجزائر ما تزال تعاني، فهناك نقص في الهياكل الصحية، خاصة في مناطق الجنوب، وإهمال لبعض الهياكل وعجز في الخدمات في بعضها الآخر.

سيدي الوزير،

إن مرضانا يطلبون النجدة، مرضانا يستغيثون، لا دواء كاف ولا أطباء أخصائيون بعدد كاف، ولا تأطير ولا

صيانة، ولا نظافة؛ ومن هنا وبهذه المناسبة، نهيب بالحكومة أن تولي عناية إضافية لهذا القطاع، وتسطر برنامجا جادا لإصلاحه، وتبحث عن مكان الخلل لإصلاحه، خدمة للمواطن البسيط، يقول عليه السلام: (أبغوني الضعفاء فإنما تنصرون وترزقون بضعفائكم).

سيدي الوزير،

ما أنجزناه وما نصبو إلى إنجازه، لا ينسينا أخطاءنا وهفواتنا، فحجم الإنفاق المهول على المشاريع، يجب أن يرافقه تطوير حقيقي لآليات الرقابة، القبلية والبعدية، لأن التخطيط والرقابة من مسؤولية وصلاحية قطاعكم الوزاري وذلك للقضاء على الفساد في صورته البينة، وتفادي ظاهرة الإنجاز من أجل الإنجاز، واحترام آجال الإنجاز لتفادي التكاليف الإضافية.

لا أملك، في الأخير، في هذا المجال سوى تثمين مجهودات الدولة، داعيا إلى مواصلة هذا النهج، كل ذلك مع مراعاة التوازنات المالية الكلية للدولة الجزائرية، خاصة وأن محيط المال والأعمال في العالم يعرف هزات لم تعرفها من قبل، وظروف جيوسياسية متقلبة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، شكرا جزيلا؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمر دادي عدون؛ الكلمة الآن للسيد ميهوب دغة، فليتفضل مشكورا.

السيد ميهوب دغة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية وبمناسبة اليوم العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة، الذي يصادف اليوم الثالث من كل شهر ديسمبر، نهنئهم بيومهم العالمي ونشكر للدولة الجزائرية عنايتها واهتمامها ورعايتها لهذه الفئة، ونرفع طموحنا نحو اهتمام أكبر يصون كرامتهم ويحفظ حقوقهم.

السيد الوزير،

بعد اطلاعنا على محتوى نص قانون المالية لسنة 2023، الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، يطيب لنا مشاركتكم بعرض قراءتنا، حيث جاء نص القانون، بما لا يدع مجالا للشك، أن الدولة ماضية في سياستها الاجتماعية، وسياسة الدعم، بالرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة، التي يعيشها العالم اليوم، والتوجه برؤية اقتصادية جديدة وجدية، وأكثر واقعية نحو تنويع الاقتصاد، ومما يبعث الطمأنينة في أنفس الجزائريات والجزائريين أن هذا المشروع لم يتضمن ضرائب جديدة على المواطن، نتمنى أن يكون لهذه الميزانية الضخمة أثر إيجابي على المستوى المعيشي للمواطن، وكذلك على مستوى التنمية الوطنية للبلاد.

السيد الوزير،

نحن في حزب التجمع الوطني الديمقراطي، نثمن قرارات السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بالزيادات في الأجور وعلاوات التقاعد والرفع من منحة البطالة، إلا أننا نخشى أن تمتص هذه الزيادات من ارتفاع الأسعار.

مع واجب الإشارة كذلك إلى رفع منح ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير المناصب المالية المطلوبة من طرف مديريات الحماية الاجتماعية، لأصحاب الأمراض المزمنة، وكذا إنصاف فئة الأسلاك المشتركة في مختلف الاختصاصات والقطاعات.

السيد الوزير،

إن ما نراه واجب التثمين في نص هذا القانون، تلك الرؤية الموضوعية التي تستهدف تنويع الاقتصاد الوطني، والتحكم في حركة رؤوس الأموال، ولعل أهم ما يعكس ذلك، استجابة هذا النص لبناء أرضية استثمار حقيقي، تحقيقا لقانونه الجديد وكذا الدعم الذي أولاه لاقتصاد المعرفة والابتكار، وعنايته بالمؤسسات الناشئة والمقاولاتية، وكذا ما لمسناه من اهتمام كبير بالإصلاحات القاعدية للنظام المالي، لاسيما ما تعلق بنظام الجباية والضرائب، وجملة التحفيزات التي اقترحها في هذا المجال، إن التفعيل المنهجي لهذه الرؤية الواقعية من شأنه أن يعطي النتائج المرجوة في أفق الأهداف المسطرة.

السيد الوزير،

نغتنم هذه السانحة لنلفت عنايتكم الموقرة، إلى مشاريع ضرورية وهامة في ولايتنا المسيلة، لعل أهمها:

1 – ضرورة ازداوجية الطريق الوطني رقم 46 في جزئه الرابط بين بلديتي بوسعادة والهامل، بمسافة 11 كلم فقط.

2 – تفتقر ولايتنا إلى المرافق الرياضية والترفيهية، فعلى سبيل المثال، ليس في الولاية مسابح كافية لساكنتها وكذا الملاعب والملاعب الجوارية.

3 – في الأخير، ونحن على مقربة من الذكرى 62 لمظاهرات 11 ديسمبر 1960، التي كانت منعطفا حقيقيا، في تاريخ شعب بكامله والذي استطاع إسماع كلمته على الصعيد الدولي، وإبطال فرضيات المدافعين عن الجزائر فرنسية، نترحم على أرواح شهدائنا الأبرار وأطال الله أعمار مجاهدينا الأفاضل الأبطال.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ميهوب دغة؛ الكلمة الآن للسيد لزهاري نعيمي، فليتفضل مشكورا.

السيد لزهاري نعيمي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد وزير المالية،

رغم المرحلة الحساسة التي شهدتها السنوات المالية السابقة، إلا أن الدولة رصدت مبالغ مالية جد معتبرة، مبتغية في ذلك العدل في الشكل الاجتماعي، من خلال الوزارات المعنية بحياة المواطن، انسجاما مع توجيهات السيد رئيس الجمهورية، الموجه الأول لعملكم الحكومي وصاحب العهدة الشعبية والعهد الأخلاقي مع المواطنين، إلا أن هذا الانطباع الإيجابي لا يمنعنا أن نطالب الحكومة، من خلال نص قانون المالية 2023، من إنصاف ولاية البيض بتسجيل مشاريع بميزانية التجهيز، وفاء بوعودها تجاه ساكنة هذه الولاية، قصد تحقيق التوازن بين الولايات والتي كان من ضمنها:

1 – إنجاز مستشفى 320 سريرا يستجيب لمتطلبات ساكنة الولاية، مع الأخذ بعين الاعتبار معاناتهم في نقل مرضاهم وصعوبة استقبالهم في المستشفيات المستقبلة.

2 – تسجيل حصص معتبرة من مختلف الصيغ السكنية (إيجاري وريفي).

3 – دعم قطاع الشباب والرياضة عبر كامل بلديات الولاية بملاعب معشوشبة ومسابح.

4 – تسجيل عمليات بناء هياكل تربوية، تحسبا للدخول المدرسي القادم، لتفادي الاكتظاظ.

5 – إزدواجية الطريق الوطني رقم 6، الرابط بين بوقطب والبيض، وإعادة تهيئة الطرقات المهترئة وإنجاز طريق الرقاصة – السخونة.

6 – تسوية وضعية شركة سوباتي وإعادة بعثها من جديد.

7 – ربط قريتي المغسل والتواليل ببلدية الكراكدة بالغاز الطبيعي، وهذا لأنهما أبرد منطقتين بولاية البيض.

السيد الوزير، ممثل الحكومة،

عند تقييم القطاع الفلاحي لولاية البيض، يظهر فشل المسؤولين المحليين للقطاع وهذا ما يتضح في النقاط التالية:

1 – إن الموالين الحقيقيين بجميع بلديات ولاية البيض، الذين عانوا من الفساد الذي ضرب القطاع في شقه الخاص بالأعلاف، استبشروا خيرا بانطلاق عملية إحصاء المواشي، باستخدام الشفرة الإلكترونية أو (الأقراط في بداية الإحصاء)، أملا منهم في قطع دابر الطفيليين وإحقاق التوزيع العادل للأعلاف المدعمة وحماية قطعانهم من الأمراض المتنقلة، إلا أن ذلك لم يكتمل، حيث عهدت بعض الجهات إلى استخدام الطلاء بدلا من الشريحة، خلافا لتصريحات مسؤولي القطاع، وهو أمر مقلق ولا يطمئن بتاتا، مع العلم أن أحد أسباب نقص الثروة الحيوانية بولاية البيض راجع إلى عدم حصول نسبة كبيرة من المربين على الأعلاف المدعومة لتغطية احتياجاتهم، مما حتم عليهم تأمين نفس الأعلاف المدعومة (من شعير ونخالة) من السماسرة بمبالغ خيالية من السوق السوداء، وأمام عدم قدرتهم على الاستمرار دُفعوا إلى بيع قسط كبير من قطعانهم لتأمين احتياجات القسم الآخر، إلى غاية فقدانهم لكامل قطعانهم، وأصبحوا لا يقوون على تأمين لقمة العيش، لذا نطالب الدولة بالتكفل بهذه الفئة

وإعادتهم إلى نشاطهم.

2 – مشروع مخازن الحبوب بسعة 100.000 قنطار، الذي أسند لتعاونية الحبوب والبقول الجافة، كان مقررا تسليمه بحلول شهر جوان 2019، إلا أن الأشغال توقفت به عند حدود إنجاز نسبة 20٪؛ وكان من أسباب معاناة الموالين في تنقلهم إلى ولاية سعيدة لاقتناء الأعلاف المدعومة.

3 – تعرف الولاية تأخرا كبيرا في الربط بالكهرباء الفلاحية والريفية.

4 – بلدية الغاسول بها 350 فلاحا، يعيشون على ما تدره بساتينهم الصغيرة، هم اليوم يعانون من شح المياه بعد تضاؤل منسوب جريان عين الغاسول، ويطالبون بتسجيل مشروع للبحث عن الماء في حدود الينابيع المعروفة والتي دفنتها السيول حماية لها من الاندثار.

5 – عدم الاستغلال الأمثل للمركب الجهوي للحوم الحمراء ببلدية بوقطب.

أما في مجال الاستثمار:

بالنظر إلى أهم الموارد التي تزخر بها ولاية البيض من مناجم ومناطق سياحية ومواد أولية، مثل الجلود والصوف ومادة النعناع، نناشد الوزارات المعنية بالاستثمار للبحث عن صيغ لتحفيز وتشجيع المستثمرين للاستثمار في الولاية وإعادة إحياء المصانع التي أغلقت، مثل مصنع الأحذية ومصنع النجارة اللذين لا تزال منشآتهما قائمة.

كما نطالب بفتح تحقيق عن الأسباب التي تقف عائقا بالنسبة:

1 – لإنجاز مصنع الإسمنت بالأبيض سيدي الشيخ الذي أسند إلى المجمع الصناعي للإسمنت، والذي كان من شأنه توفير أكثر من 800 منصب شغل.

2 – توقف الإنتاج بمصنع تعبئة المياه المعدنية بالشلالة.

3 – توقف إنجاز مصنع الآجر بالغاسول.

وفي الأخير، نشكر السيد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على الموافقة على إدراج ولاية البيض ببرنامج خاص استدراكي، وهذا نتيجة تأخر الولاية في التنمية.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد الرئيس: شكرا للسيد لزهاري نعيمي؛ الكلمة الآن للسيد أحمد دزيري، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد دزيري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعد؛

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

أسرة الإعلام،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، اسمحوا لي أيها السادة الأفاضل، أن نهنئ أنفسنا، شعبا وحكومة، على النجاح الذي حققته القمة العربية العادية في طبعتها الـ 31، بالجزائر، والتي استطاعت أن تجمع الفرقاء وتقرب الأشقاء وتكسب احترام الأصدقاء وتكسر شوكة الأعداء، فكانت لها مكانة بين الأقوياء، وهذا في ظل الجمهورية الجديدة التي كانت حلم الجميع، وتبناها السيد رئيس الجمهورية في تعهداته الـ(54)، فكان أساس نشأتها شعب أبي وجيش قوي وحكومة راشدة ودبلوماسية رائدة.

نعود إلى ما جاء به السيد وزير المالية بخصوص نص قانون المالية لسنة 2023، إننا نثمن ونبارك كل ما جاء في هذا القانون من امتيازات وإنها تصب في مصلحة المواطن البسيط، كالزيادات في الأجور، وعدم فرض أي ضريبة جديدة وخاصة تلك الإجراءات الرامية إلى المحافظة على التوازن الاجتماعي.

سيدي الوزير،

نعود إلى ولاية تيارت لطرح بعض الانشغالات، من بينها القطاع الفلاحي، ونحن نعلم جميعا الأهمية الكبيرة التي يوليها السيد رئيس الجمهورية له، خاصة الاستثمار في هذا القطاع، إلا أننا نسمع يوميا عن العراقيل التي تضعها الإدارة، مما جعل هذا القطاع لا يرقى إلى الهدف المنشود، مثال على ذلك: عندنا 16 مستثمرا عندهم عقود امتياز منذ 5 سنوات، لم يتم تنصيبهم إلى يومنا هذا، كل هذا بسبب البروقراطية!! لا أدري ماذا هناك؟! في كل مرة نتكلم عنهم، لكن ليس هناك أي تحركات ولا تجاوب، ليس هناك أي شيء!!

سيدي الوزير،

طالبنا بإنجاز الطريق الذي يربط بلدية زمالة الأمير عبد القادر ببلدية الناظورة، لما له من أهمية، وهذا كان في مداخلتنا السابقة منذ 4 سنوات، وها نحن اليوم نلح من جديد على

ذلك للمرة الألف، لا نكل ولا نمل حتى يتحقق لنا هذا المطلب، عندنا طريق ترابي طوله 40 كلم، سيدي الوزير، لا نطلب أي شيء، فقط أن تفتحوا لنا هذا الطريق بأي طريقة، هذا الطريق به مدرسة تبعد عن البلدية بـ 40 كلم، وبلديتنا تبعد بـ 160 كلم، على الأقل، يتم اختصار المسافة لتصبح 90 كلم وستنقص بـ 60 كلم، سيدي الوزير، نتمنى أن تأخذوا هذا المطلب بعين الاعتبار، إن أبناءنا لا يستطيعون الذهاب للدراسة في أيام تساقط الأمطار، لا يستطيعون ذلك، سيدي الوزير، في كل مرة نتكلم عن هذه الأمور!! لو كانت امرأة وجئنا لنخطبها لأعطيتمونا إياها!! كل مرة، سيدي الوزير..!!

كما لا أنسى أن أثني على السيد المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، على المجهودات التي يقوم بها على مستوى ولايات الوطن، وأداء مهامه بكل مسؤولية وتفان وإخلاص، وهذا ما جعل الصندوق يأخذ منحنى تصاعديا في تحصيل المبالغ بشكل ممتاز، بفضل قيامه بالرقابة الصارمة على الإدارة، لتذليل المشاكل والصعاب أمام المواطن وكسب ثقته والقضاء على «الحقرة» والبيروقراطية، مثلما يحدث على مستوى ولاية تيارت، من طرف المدير الحالي للصندوق، من سوء تسيير واستغلال نفوذه في قضاء أموره الخاصة، نذكر منها على سبيل المثال: إقامة حفلة عيد ميلاده في مقر المؤسسة، وفي وقت العمل، حفلة عيد ميلاده! وأنا أملك صورا تثبت هذا الأمر، كذلك قام بزيارة إلى وكالة بالمهدية بلباس... ليس لي ما أقول عنه سوى أنه لباس غير محتشم، هو والوفد الذي رافقه في هذه الزيارة، إنه لأمر كارثي!!

ليتكم رأيتم هذا! فالجزائر الجديدة لا تقبل بمثل هذه الأشياء، أين هي الإدارة من كل هذا؟!

نتمنى أن تجدوا حلا لهذا المدير، إنه متسلط هناك، يمارس «الحقرة» ويفتعل المشاكل!! إنها كارثة عندنا!!

جئت هنا، لنوصل انشغالنا هذا، ويجب أن نجد حلا لهذا المدير، سواء بإيفاد لجنة أو غير ذلك لينظروا في أمره، هناك أمور تكلمت عنها وأنا أملك الأدلة، هناك أدلة.

أنا أتمنى من السيد الوزير، أن يجد حلا لهذه المؤسسة، وفي أقرب الآجال، وشكرا وبارك الله فيكم.

«وربي يخليكم إن شاء الله».

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد دزيري؛ إن الكلام الذي كنت تقوله كلام هام وخطير في نفس الوقت..

السيد أحمد دزيري: إني أملك أدلة على ذلك..

السيد الرئيس: إسمع ما أقول، أنت لا تستمع إلى ما أقوله، يجب إعداد تقرير مفصل وواضح، ومؤكد لما قلته، حتى يسلم للأطراف المعنية.. **(تصفيق)**..

شكرا، الكلمة الآن للسيد إبراهيم أكادي، فليتفضل مشكورا.

السيد إبراهيم أكادي: السلام عليكم ورحمة الله، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، صالح ڤوجيل المجاهد،

أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أهلا وسهلا بكم.

أيتماء نشتماء مايقان دون.

(كلام باللهجة التارقية)

سيدي الوزير،

تخبر مطالعتنا لنص قانون المالية لسنة 2023، بأنه جاء مراعيا لطابع الدولة الوطنية، لاسيما في اهتماماته باستقرار الحياة المعيشية للمواطنات والمواطنين، وهو ما تشهد به المبالغ المرصودة لتقوية الجبهة الاجتماعية، رفع الأجور والإدماج.. إلى غير ذلك، ونثمن ذلك، رافعين شكرنا إلى السيد رئيس الجمهورية وللحكومة، كما نشيد ببعض التدابير المتخذة ماليا باتجاه تنويع الاقتصاد وتطويره وتعزيز الاستثمار وتنميته، بما ينعكس إيجابا في نتائج، نرجو تمامها في نهاية هذه السنة، إن شاء الله، والانتقال بعد ذلك إلى مرحلة أكثر قوة في القادم.

ونغتنم هذه المناقشة للإشارة إلى الولايات الجديدة وما تحتاجه من تأهيل في جميع القطاعات.

سيدي الوزير،

ننتظر منكم ومن خلالكم الحكومة، ونحن في ولاية برج باجي مختار، هاته الولاية الحدودية والاستراتيجية والمنسية، العناية الكافية، خاصة البنية التحتية والمشاريع

القاعدية ولعل أهمها تمثل في:

قطاع الصحة:

الحديث عن الصحة في هذه الولاية يشعرني بالأسف الشديد، نعم، يشعرني بالأسف الشديد، فما وصلت إليه الصحة العمومية في ولايتي أمر لا يشرف الجزائر الجديدة، بحيث يعاني مرضى الولاية بشكل كبير، خاصة المرأة الحامل، إذ في أغلب الأحيان أو دائما ما تضطر المرأة الحامل في تيمياوين وبرج باجي مختار إلى التنقل من الولاية إلى رڤان أو ولاية تمنراست، بحجة عدم وجود أخصائي الولادة وكذا الأجهزة الخاصة بذلك، وعندما نقول رڤان فهذا يعني مسافة 650 كلم؛ وعندما نقول تمنراست فهذا يعني مسافة 600 كلم أو أكثر، ولكم، سيدي الوزير، أن تتخيلوا حجم المعاناة وما يترتب عن هذا التنقل، خاصة أن الطريق غير معبد!

لهذه الأسباب نناشدكم، السيد الوزير، بإدراج مشروع مستشفى الأم والطفل لفائدة ولاية برج باجي مختار لوضع حد لهذا الأمر.

قطاع التجارة:

هل يعلم السيد الوزير، أن ساكنة ولاية برج باجي مختار، أصبحوا يعيشون وكأنهم في السجن! لعدم توفر المواد الأساسية الغذائية بالكمية التي تحفظ لهم كرامتهم وكذا الطوابير الكثيرة التي يشهدها الشارع في برج باجي مختار، من أجل الحصول على قارورة زيت أو كيس سميد.. هذه الصورة أصبحت من يوميات الساكنة هناك، ولعل تحديد الكميات الواجب جلبها من طرف مديرية التجارة لأمر غير مفهوم!

إلى جانب هذا، التحجج بحجة التهريب، كما لا يخفى عن الجميع، كل الولايات الحدودية في الجزائر أو العالم يغلب عليها طابع التهريب، فلماذا التركيز على ولاية برج باجي مختار فقط؟! هل هي ليست كغيرها من باقي ولايات الوطن؟!

نحن نثق تمام الثقة في جيشنا والجهات الأمنية لردع هذه الممارسات، فلماذا يدفع المواطن البسيط الثمن، في ظل وجود جهاز كبير لا يمل ولا يكل دائما للتصدي لهذا الأمر؟

ولإيجاد حل نهائي، فضرورة فتح مفتشية الجمارك للولاية، تعد مطلبا لساكنة الولاية عامة، والتجارة خاصة.

قطاع الأشغال العمومية:

إن إشكالية الطريق الوطني رقم 6، الرابط بين رڤان وبرج باجي مختار، ومنه إلى بلدية تيمياوين الحدودية، أصبح إشكالا كبيرا، فمن دون طريق لا وجود للتنمية، بل لا وجود للحياة، فالإنجاز السريع والجدي لهذا الطريق، من شأنه التخفيف من معاناة سكان ولاية برج باجي مختار، وتسهيل تنقلاتهم، ولعل صرخة ووهن حناجرنا وحناجر كل ممثلي ولاية برج باجي مختار، لأمر كاف ومعبر كثيرا عن هذا المطلب وضرورة الالتفاتة إلى هذا الطريق.

ومن هنا أغتنم الفرصة لأرفع قبعة الاحترام والشكر للسيد النائب بالمجلس الشعبي الوطني، عمار عولمي، رئيس لجنة الإسكان، وذلك على وقوفه شخصيا إلى جانب أعضاء اللجنة التي أبت إلا أن تتنقل برا، من دائرة رڤان إلى برج باجي مختار، بل وإلى آخر نقطة حدودية، تيمياوين، خلال مهمتهم الاستعلامية للوقوف على حقيقة الطريق الوطني رقم 6، وأمام كل هذا، السؤال المطروح:

– متى ستستكمل هذا الطريق؟

قطاع الطاقة:

إن بطء الإجراءات المتخذة في إطار منح الرخص للحرفيين للاستغلال المنجمي، لاستخراج مادة الذهب بالنسبة لولاية برج باجي مختار، لأمر غير مقبول وغير مفهوم، متى سيستفيد شبابنا من هذه الإجراءات التي بإمكانها امتصاص عدد كبير من البطالة؟

كما نرجو من الحكومة الأخذ بعين الاعتبار الفاتورة المرتفعة للكهرباء بالمناطق الجنوبية، نظرا للارتفاع الكبير لدرجات الحرارة، فمثلا ولاية برج باجي مختار، لا تعرف إلا فصلا واحدا، خلال السنة وهو فصل الصيف، والأمر نفسه بالنسبة للمناطق الداخلية..

السيد الرئيس: شكرا للسيد إبراهيم أكادي.

على كل، نحن لن ننسى أبدا برج باجي مختار، إن هذه الولاية تحمل اسم رجل عظيم، برج باجي مختار، .. **(تصفيق)**..عند تسمية الولاية، أظن أنك لم تكن قد ولدت بعد! كيف أعطيت تسمية باجي مختار لهذا البرج؟

بعد الاستقلال مباشرة، الإخوة المجاهدون ممن كانوا في مالي، دخلوا من هذه المنطقة، أتذكر المجاهد أحمد دراية، مساعدية، رحمة الله عليهما، عندما نزلوا في ذلك البرج أعطوه تسمية باجي مختار، لأن باجي مختار، منذ أول نوفمبر، كان في منطقة سوق أهراس، واستشهد في بداية

الثورة، بعد 15 نوفمبر، بمعنى 15 يوما بعد انطلاق الثورة، استشهد باجي مختار، وعليه، فإن هذا البرج لا ولن يُنسى!

الملاحظة الثانية، هناك مجهودات ولا يمكن أن ننكر ذلك، لكن حسب الكلام الذي كنت قلته، قدمت لوحة سوداء! وكأنه لم يُعمل شيء في هذه الولاية!

أيضا، كما قلت، قبل قليل، لابد من متابعة هذه الولاية، وذلك بإيفاد لجنة استعلامية من المجلس للاطلاع على الأوضاع، في عين المكان، وكل ما جاء في تدخل السيد إبراهيم أكادي، يجب أن يثبت، لأن المجهودات مبذولة حاليا حول الجنوب والجنوب الكبير، بصفة خاصة، بحكم أنها منطقة تاريخية، استراتيجية، على الحدود مع إفريقيا، لذا يجب على كل مسؤول وعلى كل واحد منا أن يكون واعيا بمسؤوليته في هذه المنطقة.

على كل حال، آخر متدخل قبل أن نرفع هذه الجلسة، هو السيد محمد بوكرو، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بوكرو: بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نلتقي في هذا الجمع لمناقشة قانون المالية لسنة 2023، والبلاد تعيش أزهى أيامها بعد النجاح الديبلوماسي والتنظيمي للقمة العربية في شهر نوفمبر، والذي كان باهرا ولمّ شمل الفصائل الفلسطينية، وبهذا أهنئ الشعب الجزائري الذي أصبح أكثر اعتزازا بهذا الوطن الغالي، هي الجزائر، والتي تسترد مكانتها الحقيقية وموقعها الطبيعي بين الأمم، كما أرادها الآباء الشهداء والمجاهدون والمخلصون من أبنائها.

تحية احترام وتقدير لكل مؤسسات الجمهورية، وعلى رأسها السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، على هذا النجاح.

كما لا ننسى تقديم تشكراتنا الخالصة للأب المجاهد، السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، على تهيئة الجو للعمل البرلماني والرقابي المقدم لأعضاء مجلس الأمة.

يأتي نص قانون المالية لسنة 2023 استكمالا لمسار بناء اقتصاد قوي، يسمح بمواجهة كل التحديات التي يفرضها الوضع العالمي الجديد، مع مواصلة الإصلاحات المالية والاقتصادية الرامية، وبالأخص ما يتعلق بتنويع مصادر التمويل بعمل نص قانون المالية الجديد على تكريس حوكمة المالية العمومية من خلال ميزانية البرامج والأهداف، التي تسمح للجزائر بالاعتماد على تمويلها الذاتي، بدلا من الرجوع إلى الاقتراض، هاته هي الإصلاحات التي جاءت بفضل توجيهات السيد رئيس الجمهورية السديدة.

إن التدابير الواردة في قانون المالية الجديد، من شأنها تشجيع وتسهيل بلوغ الاستثمار الخاص في جميع المجالات، لاسيما الصناعية والفلاحية وتحسين مناخ العمل الذي يسمح بتنويع المداخيل وإنعاش الخزينة العمومية.

إن مخرجات قانون المالية لسنة 2023 جديرة بالتثمين، حيث رصدت الحكومة موارد مالية هامة، تتضمن ميزانية واعدة للتكفل بالإطار الاجتماعي والمعيشي للمواطن الذي يحترم أيضا متطلبات التنمية، والظروف الصعبة التي يمر بها المواطن في قدرته الشرائية، ويعزز المكاسب الاجتماعية، من خلال إجراءات تحسين القدرة الشرائية للمواطن، والحفاظ على دعم المواد ذات الاستهلاك الواسع ودعم الطبقة العمالية، من خلال تعديل الشبكة الاستدلالية للرواتب ورفع أجور الموظفين ورفع منحة التقاعد ومنحة البطالة، دون أن يتضمن إدراج أية ضرائب جديدة.

كما نذكركم بالمشاريع المجمدة عبر الوطن، والتي لها علاقة مباشرة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمواطن، ولا يخفى عن سيادتكم، أن استكمال هاته المشاريع يعطي دفعا للاقتصاد الوطني، حيث يوجد على مستوى ولاية قسنطينة وحدها أكثر من 100 مشروع مجمد، ولهذا فنحن نطالب برفع التجميد عن هاته المشاريع، التي أذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

– تهيئة المنطقة الصناعية ببلدية ديدوش مراد.

– مركز التكوين المهني ببلدية ابن زياد.

– مرافق شبانية ورياضية، ودور الشباب وقاعات رياضية متعددة الرياضات ومسابح ببلدية الخروب، ملعب 2000

مقعد بالمدينة الجديدة علي منجلي.

قطاع التعليم العالي:

– أكثر من 100 مليار مجمدة، نطالب برفع التجميد عنها، منها: مطعم، قاعة رياضية، إقامة جامعية ومكتبة مركزية.

– أيضا نطالب برفع التجميد عن هياكل الأمن والشرطة.

– هياكل اجتماعية وإدارية على سبيل المثال: مقرات أمن حضرية ومقرات أمن دوائر، خاصة ببلدية قسنطينة والخروب.

– المركز الجهوي للضرائب، إضافة إلى مراكز جوارية للضرائب بالخروب وقسنطينة وابن زياد.

– مقرات الجمارك.

– لا ننسى (المصعد الهوائي) المتوقف منذ 2015.

– مستشفى 60 سريرا، عين عبيد.

قطاع الثقافة:

– نطالب برفع التجميد عن المسرح الجهوي بالخروب.

– إعادة تأهيل قاعات السينما.

– وحدات الحماية المدنية بكل من بلديتي زيغود يوسف وابن زياد، والوحدة الرئيسية ببلدية قسنطينة.

– مراكز الصناعات التقليدية.

– مقرات المديريات، مثل: مديرية الشؤون الدينية.

– مقر خزينة الولاية ومركز أرشيف الولاية.

ومن موقعنا هذا، نحن جنود مجندون لخدمة هذا الوطن الغالي بكل اعتزاز وتقدير، ونتابع الجهود المبذولة من أجل بلوغ الإصلاحات المنشودة لبناء جزائر جديدة، كما حلم بها الشهداء الأبرار والمجاهدون والباقون على دربهم.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، نشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

.. (تصفيق)..

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بوكرو؛ نتوقف عند هذا الحد من التدخلات، لنواصل أشغال مجلسنا، إن شاء الله، على الساعة الثانية والنصف مساء؛ صح فطوركم والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الخامسة والأربعين
بعد منتصف النهار

محضر الجلسة العلنية الثالثة عشرة
المنعقدة يوم الإثنين 11 جمادى الأولى 1444
الموافق 5 ديسمبر 2022 (مساءً)

الرئاسة: السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير التربية الوطنية؛
- السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
- السيدة وزيرة الثقافة والفنون؛
- السيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين بعد الزوال

السيد الرئيس: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

نواصل أشغالنا حول مناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023.

أرحب بالسيدات والسادة الوزراء الذين التحقوا بنا، ومباشرة الكلمة للسيد عز الدين هبري، فليتفضل مشكورا.

السيد عز الدين هبري: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية ممثل الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد؛

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لقد تضمن نص قانون المالية لسنة 2023 رؤية نهضوية، واعتمد على قراءة واقعية للاقتصاد الوطني واحتياجات الدولة، هو ما عكسه الطابع الاجتماعي والحفاظ على القدرة المعيشية للمواطنات وللمواطنين، كما جاء مشروع القانون بتدابير مهمة ركزت على دعم قطاع الاستثمار وتأسيس قواعد اقتصاد تنافسي منتج وخالق للثروة، وقد انعكس ذلك في العمل التشريعي بإرساء ضوابط التحكم في الحركة والنشاط الاقتصادي.

ويبدو هذا في أن نص قانون المالية اعتمد على منظور مبرمج ومحدد في خطوات تراعي ظروف وسياقات الواقع الحالي وربطها بالممكنات والأهداف الموضوعية في أفق تدريجي يوفر شروط نسق تدريجي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إننا نلمس وعي الدولة بالمعطيات والطموحات في مشروع قانون المالية لسنة 2023، وهو ما سجلته القراءة الموضوعية والمنطقية للفجوة بين قيمة الإيرادات وقيمة النفقات التي تمثل تحديا حقيقيا وواقعيا وجبت مواجهته بطريقة منهجية وفعالة، وفي ذلك يكون نص القانون قد حدد رؤية ووضع أرضية في المدى المنظور والمتوسط من أجل خلق مفاهيم مجدية لمعالجة الخلل، فمن ذلك دعم الاستثمار وتحرير المبادرة الاقتصادية والتشديد على الشمول المالي والضريبي وإصلاح نظام الرقابة والمرافقة، وهو الاتجاه الذي يحقق التفاعل والتكامل المنشود في ارتباط اقتصاد الدولة في مستواه العمومي، ومستواه الخاص، ويمنح أدوات التحكم في سيطرة وظيفية على كتلة مالية مهمة ما تزال خارج الإطار الرسمي والمراقب لمؤسسات الدولة، خاصة بعد القرار السياسي القاضي بتشديد الخناق على ظواهر الجشع من احتكار، ومضاربة، وتحويل الامتيازات، والتهرب الضريبي، وغيرها.

بالإضافة إلى نفقات مرافقة المؤسسات المصغرة والناشئة التي تراهن عليها الجزائر، لبناء شبكة قاعدية ونسيج مؤسساتي قوي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، خاصة في ميدان المناولة والاقتصاد الرقمي والمعلوماتية.

وكذلك تطوير روح المقاولاتية والتوظيف الذاتي، من خلال تأهيل الأشخاص الطبيعيين الذين يحققون رقم أعمال لا يتجاوز 8 ملايين دينار جزائري (المقاول الذاتي)، مع إخضاعهم للضريبة الجزافية 5٪ على رقم الأعمال، مهما كانت طبيعة نشاطهم، وإعفاء عمليات التصدير التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيون من كل الضرائب والرسوم، وتأسيس نسبة منخفضة للضريبة على أرباح الشركات بمعدل 10٪ لفائدة الشركات المنتجة التي تقوم باقتناء معدات الإنتاج لزيادة قدراتها في التمويل الذاتي، وإلغاء تطبيق الرسم على النشاط المهني على مؤسسات الإنتاج والمهن الحرة، وإدراج إعفاءات لدعم النشاط الفلاحي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إن الأوضاع الدولية الحالية وانعكاساتها الاقتصادية تملي على مختلف الفاعلين في البلاد مواجهتها عبر إصلاح النظام المالي العمومي، وحوكمة الميزانية للنهوض بديناميكية الاستثمار الذي سيشكل أداة فعالة لتحقيق أهداف الدولة الجزائرية.

فإذا كان القطاع الصناعي الوطني قد أظهر خلال فترة الحجر الصحي، وحتى في ظل الظرفية الحالية، مرونة كبيرة وقدرة واضحة على التكيف، ضامنا استمرارية تزويد السوق الوطنية بجميع المنتجات، فإن تعزيز هذه السيادة الصناعية يتطلب تأمين المصادر فيما يتعلق بالمدخلات، وتوطيد النفوذ الصناعي الجزائري بهدف الوصول إلى الأسواق، عبر تسريع الزخم الإصلاحي الذي تم إطلاقه على مستوى تعزيز جاذبية مناخ الأعمال بأكمله والتدابير الرامية للتحفيز على الاستثمار، والأولوية تبقى ممنوحة لاستكمال البرامج الجاري إنجازها وكذا ترقية الإمكانيات المتاحة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

ومن خلال تعزيز البنية التحتية، من خلال بعث إنجاز مشاريع مهيكلة، ورفع التجميد عن مشاريع أخرى، فإننا نتطرق إلى هياكل تمثل شريانا اقتصاديا هاما في ولاية تيبازة منها:

- إستكمال مشروع ميناء الحمدانية ببلدية شرشال الذي له طابع وطني وإقليمي، يعّول عليه في تعزيز البنية التحتية للاقتصاد الوطني.

- تكملة إنجاز مشروع الشطر الثاني للطريق السريع لولاية تيبازة من مدينة حجرة النص إلى مدينة الداموس، ويعتبر هذا الطريق السريع شريانا هاما في حركة المرور، خاصة في فصل الصيف، وخلق ديناميكية اقتصادية، خاصة بالمنطقة الغربية لولاية تيبازة، والمعروفة بالإنتاج الفلاحي الغزير في مجال الخضروات، كذلك توافد الأعداد الكبيرة للمصطافين إلى هذه المنطقة في موسم الاصطياف.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نغتنم هذه الفرصة لإعادة التذكير بالأهمية القصوى للقطاع السياحي ومنشآته القاعدية، لاسيما في ولاية تيبازة واستثمار إمكاناتها ومؤهلاتها بما يخلق نشاطا وموردا اقتصاديا هاما، على سبيل المثال:

– شاطئ العقيد عباس - ببلدية دواودة - الذي يعتبر

أهم الشواطئ الجزائرية، حيث يتوسط كلاّ من ولاية الجزائر وولاية البليدة وولاية تيبازة، إلا أنه يعاني من الإهمال والتهميش، وعدم استغلاله كمرفق سياحي.

ـ مجمع تونيك صناعة، الذي ينتظر قرارا سياسيا للنهوض به، رغم الإمكانيات البشرية والتكنولوجية الهائلة، إلا أنه يعرف ركودا وجمودا منذ سنوات، وقد آن الأوان لهذا الصرح أن يحقق استثمارا حقيقيا في مجال استرجاع الورق والمحافظة على البيئة.... (مواكبة الصرح الصناعي العالمي وكذا ترقية الإمكانيات المتاحة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لتحسين مناخ الأعمال، حتى تتمكن الجزائر من أن تصبح وجهة مفضلة للمستثمرين الأجانب، وذلك عبر تبسيط القوانين الإدارية، ومحاربة البيروقراطية، وتسهيلات التمويل، وتكوين الرأسمال البشري، وتطوير الكفاءات البشرية الضرورية لإقلاع صناعة الغد، وهذا الجهد يتطلب المزيد من الوعي السياسي، وتعبئة شاملة لمجموع الفاعلين المعنيين.

وشكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيدة فيروز بوحويتة قرمش، فلتتفضل مشكورة.

السيدة فيروز بوحويتة قرمش: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير،

نحن في حزب صوت الشعب ومن خلال قراءتنا المتأنية لنص قانون المالية لسنة 2023 في أجزائه الأربعة، وجدنا أنه أحاط بكل الجوانب التي سطرتها الدولة من أجل دعم التنمية الشاملة والمستدامة والمتوازنة عبر كافة تراب الجمهورية، لتحقيق تطلعات المواطن وخدمة مصالحه المشروعة.

بالإضافة إلى عزم السلطات العليا للبلاد بالدفع بالاقتصاد الوطني وبعجلة التنمية في جميع جوانبها، رغم الأوضاع الاستثنائية، مثلما وصفها السيد الوزير الأول، خلال مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، إلا أن الحكومة طرحت نص قانون المالية لعام 2023 بميزانية تعتبر الأكبر في تاريخ الجزائر.

كما حمل القانون مؤشرات توحي بأن سنة 2023 ستتميز بالإفراج عن المشاريع المجمدة وبتعزيز أكبر للقدرة الشرائية للمواطن.

وهو ما يعكس فعلا الإرادة القوية للسلطات العليا للبلاد وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية بغية المحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة في مختلف الأحوال والظروف، حيث إن هذا المشروع لم يحمل أي ضرائب جديدة على المواطن البسيط، بالإضافة إلى التكفل بالزيادة في الأجور ومنح المتقاعدين ومنح البطالة وتكاليف أخرى، مع إطلاق كل البرامج والمشاريع المجمدة، ناهيك عن الجديدة التي تتناسب وتطلعات الشعب الجزائري.

لذا، فإن حزب صوت الشعب يدعم أي مشروع يحسن من القدرة الشرائية للمواطن ويحافظ على الطبقة المتوسطة التي تمثل روح المجتمع.

إن حزب صوت الشعب يدعم – بصفة عامة – التوجه الاقتصادي للبلاد الذي يجب أن يكون دائما يسير بأسرع وتيرة و أكثر فعالية، ذلك لمواكبة التحولات الاقتصادية الكبرى التي يشهدها العالم.

لذا السيد الوزير، نرى بأن نص قانون المالية 2023 يعتبر فعلا خطوة مشرفة في مسار التوجه النهضوي الاقتصادي للدولة الجزائرية.

لذلك نرى نحن في حزب صوت الشعب أنه ومن أجل تحقيق هذه النهضة الاقتصادية المنشودة وضمان سياسة اجتماعية عادلة، كما أرادها شهداؤنا الأبرار ومجاهدونا الأوفياء، لدينا بعض التساؤلات والبعض منها نراها من النقائص التي يجب تسجيلها وتداركها:

1 ـ كيف يمكننا التطبيق العادل للضريبة على الثروة، من دون استثناء، ما دام لم يتم لحد الآن التجسيد الفعلي والكامل للرقمنة في جميع القطاعات؟

2 ـ كيف يمكننا الحديث عن جلب الاستثمارات الخارجية الكبرى، في ظل غياب الدور الفعلي للبورصة،

التي أصبحت هيكلا بلا روح والتي يجب إعادة تفعيل الدور الحقيقي لها؟

3 ـ كيف يمكننا السماح باستيراد السيارات الأقل من 3 سنوات والمتمثلة في السيارات الكهربائية والهجينة، ونحن ما زلنا لا نملك محطات كهربائية خاصة بهذا النوع من السيارات؟

4 ـ ينتظر صدور النصوص التنظيمية والتطبيقية الخاصة بسير وتنظيم نشاط الوكالة الوطنية للعقار الصناعي، حتى تمكّن المستثمرين من الاستفادة من امتيازاتها والحصول على الأوعية العقارية، مع ضرورة انتهاج هذه المرة، أسلوبا مختلفا في توزيع العقار، عبر منحه لرجال الأعمال الجادين، وإعطائهم الأولوية في ذلك للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

سيدي رئيس المجلس،

السادة الوزراء،

في مداخلتي هذه أريد أن أنوه ببعض مشاكل ولاية سكيكدة.

1 ـ قطاع التشغيل:

ما زالت عقود التشغيل المنتهية على مستوى ولاية سكيكدة وحتى على المستوى الوطني تثقل كاهل الجزائري والمتعاقد بهذه الصيغة في العديد من القطاعات، فبعد سنوات من العمل بأجور زهيدة، وعدم تخليهم عن مؤسسات كانت بحاجة إلى سواعدهم، أحيل اليوم الكثير منهم على البطالة، دون تسوية وضعيتهم منذ سنوات طويلة!

لذا، فإننا ندعو الحكومة للتدخل لإنقاذ هذه الفئة، وفتح ومناقشة هذا الملف لإيجاد الحلول النهائية والمناسبة لهم، وفق ما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 19 ـ 336 الصادر في 08 ديسمبر 2019، الذي يخص إدماج المعنيين، ناهيك بعد تصريح الوزير الأول بأنه سيتم معالجة هذا الملف.

2 ـ قطاع الطاقة والمناجم:

فيما يخص بلدية بن عزوز بولاية سكيكدة، فإن هذه البلدية تحتوي على أكبر احتياطي للرمل في شرق البلاد، استفادت سابقا من رخصة لإنشاء مؤسسة تابعة لها لاستغلال منجم للرمل، بمنطقة ـ مجاز السطح ـ التابعة للبلدية والمحمية دوليا بموجب اتفاقية «رمسار»، وقد جاءت المطالب المحلية لإنشاء مرملة في بن عزوز (Sablière) نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية عديدة، ومنها أن البلدية عاجزة ماليا وتعتمد في مصادرها المالية على إعانات الدولة المحدودة.

لكن الإشكال أن هذه المرملة تم غلقها منذ عدة سنوات بسبب عدم التزام المستثمر صاحب المشروع بمحتوى دفتر الشروط المنظم لسير وعمل واختصاص هذه المرملة.

لذا، فإن سكان المنطقة يطالبون الوزارة الوصية بإعادة بعث منجم هذه المرملة من جديد، مع مشروع مصنع الزجاج الذي كان من المفروض أن يتم إنشاؤه بهذا المنجم الرملي، وهذا لما سيوفره من مناصب شغل وكذا مداخيل إضافية لخزينة البلدية.

كما لا يفوتني، باعتباري عضوا بمجلس الأمة، أن نطلب التشديد في التطبيق الصارم لقرارات رئيس الجمهورية فيما يخص الاستماع لانشغالات البرلمانيين بغرفتيه، مع السلطة المركزية والمحلية، في ظل الاحترام.... (المتبادل بين السلطة التشريعية والتنفيذية وهذا ما تقتضيه ثقافة الدولة.

وفي الأخير، أشكركم على كرم الإصغاء، دمتم ودمنا في خدمة الشعب، والسلام عليكم ورحمة الله)

.. **(تصفيق)**..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد صالح رقيق، فليتفضل مشكورا.

السيد صالح رقيق: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي له العزة والجبروت وبيده الملك والملكوت وله الأسماء الحسنى والنعوت.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زملائي الأعضاء الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله.

ها نحن اليوم نحظى بشرف مناقشة قانون المالية لسنة 2023، في ظل أضخم ميزانية عرفتها بلادنا منذ الاستقلال وبصيغتها الجديدة، الميزانية بالبرامج والأهداف بدل الميزانية بالوسائل المعتمدة، الأمر الذي سيطلعنا على حيثيات

عمل الحكومة ويشعرنا في نفس الوقت بتحمل المسؤولية المضاعفة.

حيث بلغت هذه الميزانية 13786 مليار دج، أي قرابة 100 مليار دولار أمريكي، وهذا راجع إلى الزيادة في نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

الأمر الذي وجب تثمينه، كونه يصب في مصلحة المواطن بالدرجة الأولى وذلك بفضل الإرادة السياسية للسيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، وتمسكه بالطابع الاجتماعي للدولة وتحسين القدرة الشرائية للمواطن، مع رفع الأجور ومنحة البطالة ورفع الدعم الموجه للمواد الاستهلاكية، مع رفع التجميد عن بعض المشاريع كالصحة والتربية والموارد المائية وعدم زيادة أي رسوم ضريبية.

غير أن كل هذه النقاط الإيجابية قد رافقها عجز في الميزانية، وصل إلى 5885 مليار دج، أي ما يعادل 42 مليار دولار أمريكي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إن ما شهدناه من تبعية تكاد تكون كلية للمحروقات هو نتيجة لتراكمات عشناها في سابق السنوات، فكل السياسات التي سبقت سنة 2020 والتي تندرج في إطار بناء اقتصاد منتج خارج المحروقات قد أحاط بها الفشل إحاطة السوار بالمعصم، نتيجة توزيع الميزانية على مختلف القطاعات دون التركيز على قطاع استراتيجي معيّن، أي تقسيم الجهد المالي دون أن ينجح أي قطاع، فإما أن نكون دولة فلاحية بامتياز أو نكون دولة صناعية أو تكنولوجية، وما أروع أن نكون على ما سبق!

لقد آن الأوان أن نستفيد من ماضينا ونركز في كل سنة مالية أو سنتين على قطاع استراتيجي معّين، فلنجعل من سنة 2023 سنة إقلاع فلاحي في بلادنا، جاعلين الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء نصب أعيننا، فلنشجع الاستثمار الفلاحي المحلي والأجنبي وندعم الفلاحة الصحراوية والفلاح البسيط، مع إلغاء الرسوم على القيمة المضافة والرسوم الجمركية على العتاد الفلاحي وتوفير المناخ المناسب لذلك، وفي السنة الموالية أو السنتين المواليتين نركز على الاستثمار في المجال الصناعي، بتقديم كل التسهيلات الممكنة لذلك وهكذا دواليك إلى أن تقف كل القطاعات على السكة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

من جانب آخر، راودتنا بعض الأسئلة، نراها بالغة الأهمية في تسيير الميزانية الضخمة وهي كما يلي:

ـ كيف يمكن تغطية العجز المسجل في الميزانية، دون طبع النقود، لما له من تداعيات على اقتصادنا؟

ـ هل هناك برامج أو بدائل لهذه الميزانية، في حالة انخفاض سعر برميل النفط إلى ما دون 60 دولارا أمريكيا للبرميل، لا قدر الله؟

ـ هل توجد أوعية عقارية لاستيعاب مختلف المشاريع المبرمجة، مع العلم أن أغلب الولايات لا يزال بها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) يراوح مكانه أو دون تحيين؟

ـ هناك مشاريع ضمن الميزانيات السابقة مرتبطة بالمشاريع المبرمجة في هذه الميزانية وهي تنتظر الانتهاء منها وتسليمها، وهنا سأفتح قوسا، السادة الوزراء، عندما تصلكم مدونة المشاريع القطاعية وتلاحظون وجود مشاريع تتكرر دوما ولا تزال تراوح مكانها، أي أن نسبة التقدم المادي منعدمة أو ثابتة فاعلموا أن هناك مشكلة أو خلل ما، فإما أن تبعثوا لجانا من وزاراتكم لإصلاح الخلل أو تستدعوا المدراء التنفيذيين لحل هذه المشاكل، خصوصا المشاكل المتعلقة بالحياة اليومية للمواطن.

كما لنا مطالب وهي:

1 ـ رفع التجميد عن مشاريع الصحة ومشاريع الأشغال العمومية والمنشآت الإدارية والمنشآت الرياضية والثقافية بولاية تندوف، نظرا لحاجة هذه الولاية الماسة إلى هذه المشاريع الحيوية.

2 ـ نطالب بالإفراج عن المشاريع الخاصة بالمناطق الحدودية، بالرغم من أن كل الولايات الحدودية قدمت اقتراحاتها بهذا الخصوص.

3 ـ نطالب برفع المنحة الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والأمراض المزمنة بما يضمن كرامتهم.

4 ـ إسترجاع التقاعد النسبي، دون شرط السن، 32 سنة خدمة فعلية.

5 ـ نطالب برفع منحة البطالة إلى سن 50 سنة.

السيد وزير النقل،

نطلب إعفاء مرضانا وشيوخنا وأطفالنا من معاناة

الرحلات الليلية، فكل الرحلات من تندوف إلى الجزائر العاصمة هي رحلات ليلية، نطلب، على الأقل، رحلتين نهاريتين في بداية ونهاية الأسبوع.

شكرا على كرم الإصغاء.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد الطاهر غزيل، فليتفضل مشكورا.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، أشكر السيد رئيس الجمهورية على تنفيذ التزاماته نحو شعبه، وكذا السيد وزير المالية والطاقم المرافق له على تقديم هذه الميزانية الضخمة والتي خصصها في نص قانون المالية لسنة 2023، والتي تعد أكبر ميزانية منذ الاستقلال.

كما نأمل أن تحظى ولاية غرداية بنصيب منها في التنمية المحلية، كون الولاية خارجة من محنة مما تسبب لها في عجز كبير في التنمية.

من بين النقاط الأساسية التي أعرج بها في مداخلتي، الصحة والنقل.

سيدي الوزير،

لدينا في ولاية غرداية مستشفى تم بناؤه سنة 1980 وليومنا هذا مازال، على الرغم من كونه بناء جاهزا صالحا لمدة 20 سنة، ولقدم المدة أصبح المريض لدى دخوله إليه يزداد مرضا، أرجوكم، أرجوكم، أرجوكم تعبت من الكلام، منذ أربع سنوات إلى حد الساعة، الميزانية أتت، على الأقل، نطالب بمستشفى في مدينة متليلي الشعانبة والمتواجد بها حوالي 80 ألف ساكن في الانتظار.

وأضيف أيضا، مستشفى الحروق الجهوي الذي تكلم عليه الوزير والمبرمج بولاية غرداية وتم تسجيل عملية الدراسة بحوالي خمسة ملايير وبعد إتمام الدراسة، نتفاجأ بوزير الصحة يتكلم ويقول عن عدم إنجاز المستشفى الجهوي للحروق بولاية غرداية، ويتم وضع جناح بالحروق في مستشفى 240 سريرا الذي هو في عملية إنجاز بالولاية!

كأن الجنوب... لا نحب أن نقول هذه الكلمة ـ الجنوب ـ لأن الجزائر واحدة موحدة، لكن هذه الأفعال هي من تدعنا نتكلم ونقول: أليس من حقنا مستشفى الحروق؟ كم من شخص قد مات؟

النقطة الثانية، لدينا طائرات (ATR) والتي لا تستطيع نقل المرضى، المشكل لدينا كبير في غرداية، لدينا (ATR) لم نفهم؟ في الثمانينيات كانت لدينا طائرات (BOEING) ورحلات نحو أوروبا من باريس، لا نعلم ما يجري الآن؟ هل نحن نتأخر أم نتقدم؟ هناك إجحاف كبير في الخطوط الجوية! 15 رحلة نحو المدن الفرنسية، وبالحديث عن الجنوب، هناك أناس لا يعجبهم كلامي، إذا كنت على خطأ فالأعضاء الذين هم معي يصححون لي.

منذ قليل، تحدث زميلي حول موعد وصول الطائرات والتي تكون في المساء، حتى 15 رحلة المتوجهة إلى فرنسا.. وفي الليل على الساعة الثانية أو الثالثة صباحا تتوجه إلى الجنوب لحمل الأشخاص، وعند حديثنا مع مضيف الطائرة لا يحتمل الحديث كونه في نهاية العمل، كان في أوروبا وبعدها توجه إلى تمنراست أو إلى.. لست أعلم.. !

نحن في الجنوب لا يصغى إلينا، أقولها وأكررها، 15 رحلة يوميا إلى المدن الفرنسية ولا توجد مدينة في الجنوب ضمنها، توجد مدن إفريقية مثل نواكشوط، داكار، نيامي، واغادوغو، أبيجان، نرى دخان طائراتها في السماء فقط! لدينا مطارات، لماذا الطائرة التي تذهب إلى موريتانيا لا تحط في مطار تندوف؟ أليس من حقهم الذهاب؟ ألا يوجد مغتربون هناك؟ مواطنو تمنراست ألا يذهبون إلى نيامي؟!

سكان شمال النيجر كلهم جزائريون ولا أحد يضعهم في الاعتبار، ليبيا دولة شقيقة، لدينا معابر معها مثل الدبداب، إليزي، الوادي، ورقلة، كل هاته الولايات، من أجل ذهاب المواطنين إلى ليبيا التي هي بجوارهم، ينتقلون إلى الجزائر ثم تونس وبعدها ليبيا، لأن الحدود مغلقة، وهم عائلات في عذاب مستمر ورغم ذلك لا يتكلمون، لأننا وطنيون! ويوم الاقتراع نكون أول من ينتخب، لكن هناك أناس تسيء إلينا دائما، نشعر بحرقة ومعاناة!

نحن متضررون وفي معاناة وقد تحدث العضو زميلي من قبل، تقلع الطائرة من ولاية تمنراست تحمل مريضا على

الساعة الثالثة صباحا تصل على الساعة الرابعة صباحا ولا يدري أين يذهب؟! والله لا أدري ماذا أقول؟! خاصة الخطوط الجوية وعلى رأسها وزير النقل، أنظروا إلينا!

غرداية، من حقها أن تكون هناك طائرات (BOEING) وكذلك ولايات الجنوب، لماذا لا تقوم الطائرات المتجهة إلى الخارج بعملية التوقف والهبوط...؟

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد فريد غربي، فليتفضل مشكورا، غير موجود؟ غائب، أحيل الكلمة إلى السيد عبد الكريم بوغالم، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الكريم بوغالم: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نثمن وبشدة قرار السيد رئيس الجمهورية الأخير، الذي اتخذه في اجتماع مجلس الوزراء الخاص بفتح تحقيق من أجل القضاء على الفساد في مجال نقل البضائع البحرية والجوية من أجل تسهيل الاستيراد واستقطاب الاستثمار الأجنبي. وفي هذا الإطار، نجد أن الجزائر في مجال نقل البضائع البحرية، مستأجرة لميناء مرسيليا نظرا لعمقه وقدرته على استقبال البواخر الكبيرة، وهذا ما أدى إلى دفع مبالغ باهظة بالعملة الصعبة، إلا أنه نستطيع العمل على إتمام مشروع ميناء جيجل وكذا مشروع ميناء شرشال الذي يتحمل استقبال البواخر الكبرى والذي هو منجز بـ 90٪ تقريبا ولم يبق منه إلا القليل، وهذا ما نص عليه قانون المالية الحالي من توجيهات وتعليمات السيد رئيس الجمهورية في ترشيد النفقات.

فيما يخص ولاية سوق أهراس:

ـ ضرورة توجيه المشاريع الاستثمارية الكبرى الوطنية والأجنبية لفائدة الولاية، لما تتوفر عليه من عقار صناعي متنوع، يشكل ميزة تنافسية وجاذبية إقليمية، تؤهل سوق أهراس لتصدر القائمة الوطنية للوجهات الاستثمارية بامتياز.

ـ إمكانية احتضان أكبر المشاريع الصناعية على مستوى المنطقة الصناعية مداوروش لقربها من خط السكة الحديدية، الطريق رقم 16، الحدود التونسية، ميناء عنابة على مسافة 90 كلم وكذا مشروع مصنع الفوسفات.

ـ دعم مشاريع البنى التحتية المسهلة والمحفزة للاستثمار، على غرار ازدواجية الطريق وكذا خط السكة الحديدية مع اقتراح إنشاء محطة قطار بمحاذاة المنطقة الصناعية مداوروش.

ـ العمل على توسيع القدرة الإنتاجية لمحطة توليد الطاقة الشمسية على مستوى منطقة النشاطات وادي الكبريت لضمان الاستغلال الأمثل لها.

ـ إعطاء الأولوية في هذا القطاع السياحي للمشاريع الاستثمارية في مجال هياكل الاستقبال والمركبات الحموية ذات الجودة بما يتماشى والمقومات السياحية للولاية.

ـ إستغلال الأوعية العقارية المسترجعة في المحيط الحضري لتوطين المشاريع السياحية والصحية الكبرى.

ـ تشجيع إقامة الصناعات التحويلية، لاسيما في تحويل المنتوج الفلاحي المحلي لتعزيز الاستفادة من المؤهلات الفلاحية للولاية.

ـ ضرورة توسيع مساحات الزراعات الصناعية، من خلال توجيه الإنتاج الزراعي بالولاية حسب خصائص كل منطقة.

ـ العمل على رفع قدرات التخزين للولاية خاصة في الشق المتعلق بإنتاج الحبوب، وللعلم فإن ولاية سوق أهراس من الولايات الأولى في إنتاج الحبوب (القمح).

ـ تفعيل الشراكة لأصحاب عقود الامتياز وكذا تفعيل تسوية أراضي العرش، في إطار المنشور الوزاري المشترك رقم 750 بتاريخ 2018/07/18.

ـ وضع برنامج ترويجي لصورة ولاية سوق أهراس وفرص الاستثمار الواعدة بها وذلك لكل قطاع على حدة.

ـ وضع برنامج للارتقاء بالأداء التصديري للولاية، كونها منطقة حدودية كامتياز اقتصادي وتنويع الإنتاج المحلي وبالجودة وفق المعايير العالمية، مما يتيح للمنتجات المحلية تحقيق التنافسية وسهولة الولوج إلى الأسواق الدولية.

ـ جذب وانتقاء المشاريع الاستثمارية المجدية مع

الأخذ بعين الاعتبار تلك المقترحة من طرف أصحاب الاختصاص، وفق خارطة استثمار تتماشى ومؤهلات الولاية.

ـ ضرورة تطبيق محتوى دفتر الشروط المتعلق بعقد الامتياز لتفادي الإشكالات السابقة فيما يخص استرجاع العقار.

ـ إستحداث بوابة إلكترونية للمناولين المحليين كفرصة ترويجية، مع إقامة معارض جهوية ووطنية تسويقية ما يسمح بالرفع من نسب الإدماج.

ـ تفعيل دور مديرية الصناعة على المستوى المحلي، من خلال تكليفها بمنح رخص الاستغلال للمنشآت والمؤسسات الصناعية، كما هو معمول به بالنسبة للمؤسسات الطاقوية والسياحية.

ـ نشر الفكر المقاولاتي في كل المراحل التعليمية لزيادة الوعي والثقافة المقاولاتية.

ـ تفعيل عمل دار المقاولاتية وحاضنة الأعمال بالجامعة وتطوير علاقتها بالمحيط السوسيو ـ اقتصادي.

نشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، عاشت الجزائر حرة.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد نور الدين حبيب، فليتفضل مشكورا.

السيد نور الدين حبيب: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد الخلق محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد وزير المالية المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

من خلال اطلاعنا على مشروع قانون المالية 2023، تأكد لنا أنه يحافظ على الطابع الاجتماعي والتضامني للدولة الجزائرية ويأتي بنمط جديد ومقاربة تتمثل في ميزانية البرامج والأهداف عوض ميزانية الوسائل التي كان عليها الحال في ميزانيات السنوات السابقة.

بناء على قانون الاستثمار الجديد وتعليمات السيد الرئيس، فيما يخص إنشاء مناطق نشاطات في كل البلديات، نقول: يجب أن يستفيد شباب البلديات من هذه المناطق ودعمهم بكل المرافق وإنشاء شركات خلاقة للثروة واليد العاملة، ويجب استفادة شباب الولاية ومستثمريها، كأولوية، كي لا نقع في شبه مستثمرين كنا قد عانينا منهم في وقت مضى.

سيدي الرئيس،

نلاحظ أن شركات وطنية تدعم بعض الفرق على حساب فرق أخرى، أليس من الأجدر أن تكون شركة من إحدى الشركات الوطنية الكبرى لتدعم فريق أولمبي الشلف العريق الذي أنجب أبطالا دوليين، على غرار النخبة الرياضية في كل الرياضات؟!

سيدي، في إطار رفع التجميد عن عدة قطاعات، وهي خطوة إيجابية لقيت استحسانا كبيرا لدى المواطنين، غير أن قطاع السياحة في الولاية يعاني البيروقراطية ونقص الدعم المالي في مناطق التوسع السياحي، يرجى وضع مخطط استعجالي للنهوض بهذا القطاع في هذه الولاية.

هناك مؤشرات إيجابية نثمنها ونقدرها، غير أن الأعباء المتعلقة مثلا بفاتورة الغاز والكهرباء تبقى ثقيلة على كاهل المواطن، وهنا نتكلم عن فاتورة الغاز في مناطق الهضاب العليا والمناطق الداخلية للوطن المعروفة بالجو البارد الذي يمتد من شهر أكتوبر إلى غاية شهر ماي.

والشيء نفسه ينطبق على المناطق الحارة في الجنوب وأيضا في بعض المناطق الشمالية، مثل ولاية الشلف، التي لا يخفى على العام والخاص أن درجة الحرارة في الصيف فيها تفوق أحيانا ولايات الجنوب! ومن هذا الأساس، نأمل أن تخفف كذلك فاتورة الكهرباء في هذه المناطق.

ننتظر أيضا أن ترتفع منحة ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذا المنحة الجزافية للأمراض المزمنة، نظرا لما تعانيه هاتان الفئتان من المجتمع، فلا يعقل أن ندعم الأصحاء ولا ندعم هؤلاء!

وتبقى دائما المنحة السياحية المقدرة بـ 100 أورو أمرا تجاوزه الزمن وغير مقبول! ولذلك نطرح السؤال التالي: متى يتم إنشاء وفتح المصارف في الجزائر؟

كما أننا نتساءل، فيما يتعلق بالرسم على السكن: لماذا لا يذهب جزء من الإيجار لسكنات الديوان الوطني للتسيير العقاري (OPGI) لصالح البلديات، لأن العقار يوجد على ترابها؟

نذكّر أيضا بقضيتين هامتين كنا ذكرناهما سابقا وهما: قضية مستشفى 60 سريرا ببلدية الزبوجة، نظرا للحاجة الملحة لساكنتها والبلديات المجاورة لها. القضية الثانية حول الطريق الوطني رقم 19 الذي يربط مدينة تنس بالولاية نظرا لحساسيته وأهميته في فك العزلة وإعادة النشاط للميناء والولايات المجاورة.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

نلفت انتباهكم للنظر بعمق وجدية لبعض البلديات في ولايتي الحبيبة، الشلف، الولاية التي عانى ولا يزال يعاني سكانها إلى يومنا هذا من مخلفات زلزال الأصنام سنة 1980، الذي أثر بشكل كبير على البنى التحتية والطابع الحضاري للولاية، وبعد مرور نصف قرن تقريبا من الزمن، نلتمس منكم إعطاء أهمية للبلديات النائية التي لا تزال تعاني في صمت وهي تفتقر لأدنى أساسيات العيش الكريم لمواطن كريم في بلد كريم.

كانت هذه بعض الملاحظات التي ارتأينا أن نقدمها بشأن قانون المالية لسنة 2023 وبعض مشاكل الولاية والله الموفق.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وتحية حب للمجاهدين الأخيار، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد يوسف رضا بن هدية، فليتفضل مشكورا.

السيد يوسف رضا بن هدية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيدتان والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني ويسعدني أن أقف اليوم أمامكم، والمشاركة في إثراء أهم المحاور الرئيسية التي ارتأيناها في مناقشة قانون المالية لسنة 2023.

إننا نبارك ونثمن كل الإجراءات التي جاءت فيه، وخاصة القرارات الصائبة من طرف السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الذي حافظ على التوازنات المالية للدولة، وطابعها الاجتماعي، كما أنه يختلف عن القوانين المالية السابقة، وذلك بحوكمة المالية العمومية، من خلال البرامج والأهداف التي تضمنها، حيث إن الطابع الاجتماعي للدولة أخذ حيزا في مشروع قانون المالية لسنة 2023.

لكن لدينا بعض الأسئلة:

السيد الوزير المحترم،

ـ بالنسبة للصندوق السيادي: لم نر في قانون الميزانية صندوقا سياديا نعتمد عليه، خاصة عند خروجنا من صادرات المحروقات كما عملت به العديد من الدول، أي تخصيص نسبة مئوية 10٪ أو 15٪ من مداخيل البترول لتعزيزها في مشاريع تثري القطاع، كالتصدير أو القطاعات الإنتاجية، للخروج من ريع البترول، إن شاء الله.

ـ بالنسبة لترشيد النفقات: رأينا بعض الولايات بها مشاريع كبرى وهناك بعض الولايات لا يوجد بها شيء، نرجو أن يكون مشروع قانون المالية يحتوي على ترشيد النفقات، أي تكون هناك سياسة واضحة لترشيد النفقات وخاصة بين الولايات القريبة والمجاورة.

ـ بالنسبة للنقل الجماعي وسط المدن وبين الولايات: رأينا الحظيرة الوطنية تدهورت، أي أصبحت قديمة، ورأينا في قانون المالية استيراد السيارات الأقل من ثلاث سنوات واستيراد العتاد الفلاحي، الأقل من خمس سنوات، نطالب بإجراء آخر خاص بالنقل الجماعي، على الأقل، استيراد الحافلات الأقل من خمس سنوات، كون هناك طبقة كبيرة وهشة تستعمل النقل الجماعي، خاصة بين الولايات.

وكمثال على هذا في ولاية تقرت، مواطنون ينتقلون في حافلات قديمة إلى العاصمة، يصلون صباحا، هناك حافلات دون تكييف وحالتها سيئة ومتدهورة، لابد من تدعيم النقل أو اتخاذ إجراء قانوني لتدعيم الناقلين، باستيراد حافلات

الأقل من خمس سنوات.

ـ بالنسبة لاستقطاب رؤوس الأموال: لابد لنا من العمل مثل الكثير من الدول، على الأقل، ننشئ مؤسسات وشركات عمومية ذات مساهمة مع الخواص لاستقطاب... لدينا أموال كبيرة في السوق الموازية لابد من استقطابها.

هذه بعض النقاط التي أردت المساهمة فيها.

أشكركم على كرم الإصغاء.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد يحيى شارف، فليتفضل مشكورا.

السيد يحيى شارف: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، تحية طيبة وبعد؛

السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله.

لقد جاء نص قانون المالية 2023 بدفعة مالية كبيرة، مبنية على أهداف محددة ومدروسة، وهو ما تعكسه التفاصيل في التخصصات المالية وتوجيهها، ورغم جميع الصعوبات والظروف المحلية والدولية إلا أن عزم الدولة على بعث الحركية والنشاط وتأهيل الاقتصاد الوطني يمثل استراتيجية مركزية، والتزم بالطابع الاجتماعي للدولة، مع إضافة بعد جديد هو ترشيد وحوكمة حضور الدولة في سهرها على إنفاق المال العام بمبدأ المرافقة وتنشيط الموارد وتحفيز الابتكار وتحرير المبادرة.

سيدي الوزير،

وضمن هذا نتفق مع الحكومة تماما في تركيزها على المشاريع الهيكلية والقاعدية، ونشير في ذلك إلى إعادة الاعتبار للمؤسسات الاقتصادية العمومية والتي كانت رائدة في وقت قريب، مثل المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية (ENIE) سيدي بلعباس والتي تعاني اليوم من تراكم في الديون والمقدرة بحوالي 10 ملايير دينار، مع تعطل تفعيل دفتر الشروط للتجهيزات الكهرومنزلية، وكذلك إعادة فتح وحدة (ENIE) تلاغ، ووحدة (ENIE) رأس الماء.

لذلك نقترح عليكم ـ سيدي الوزير ـ إعادة إنعاش المؤسسة وفق مقاربة اقتصادية جديدة وفعالة، وفق المعايير المعمول بها عالميا، مع متطلبات السوق الداخلية وذلك بتخصيص إعانات مالية للمؤسسة وإعادة تفعيلها من جديد بفتح باب للتسويق عالميا وذلك وفق مخطط الحكومة الرامي إلى تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، لبلوغ الهدف المسطر من طرفها وهو 30 مليار دولار سنة 2030.

سيدي الوزير،

نظرا للمخاطر التي تسببت فيها الفيضانات والخسائر الناجمة عنها، مما أدت إلى أضرار لحد الأرواح وممتلكات المواطنين وحتى داخل النسيج العمراني وفي انجراف التربة، لهذا نلفت انتباهكم، سيدي الوزير، إلى إعطاء أهمية قصوى وحتمية لما تفرضه الظروف المناخية الراهنة على مستوى الوطن بصفة عامة وولايتنا، سيدي بلعباس، بوجه الخصوص.

ولهذا نطلب من سيادتكم تخصيص أظرفة مالية هامة لقطاع الغابات ونذكر منها:

1 ـ إنجاز وإعادة ترميم المدرجات (Banquettes) وهذا لحماية وتثبيت انجراف التربة.

2 ـ تكثيف مشاريع التشجير بصفة مستمرة ودائمة.

3 ـ إقتراح مشاريع مستحدثة للمؤسسات الشبانية الناشئة، مختصة في متابعة ومحاربة الأمراض والحشرات الضارة بالثروة الغابية.

4 ـ إنشاء وتوسيع المناطق المحمية والسهبية.

5 ـ فتح مسالك غابية لتسهيل التنقل بداخلها وخاصة في عملية التدخل لإخماد الحرائق.

سيدي الوزير،

لنلفت انتباهكم أننا تدخلنا مرارا وتكرارا، فيما يخص قطاع الأشغال العمومية، وبالأخص الطريق الوطني المزدوج رقم 13 في شطره الرابط بين تلاغ ومدينة سيدي بلعباس، وتبعا للبطاقة التقنية والمقدرة بحوالي 560 مليار سنتيم،

ولهذا نطلب من سيادتكم تخصيص ظرف مالي لإنجاز هذا المشروع الاستعجالي والذي يعتبر شريانا اقتصاديا لجنوب ولاية سيدي بلعباس، مع الأخذ بعين الاعتبار النقاط السوداء التي يعاني منها القطاع وخاصة بعد الفيضانات الأخيرة.

سيدي الوزير،

نظرا لما يعانيه مواطنو مدينة سيدي بلعباس وبعض الدوائر والبلديات المجاورة لها من نقص فادح في المياه الصالحة للشرب، بالرغم من عدة محاولات استعجالية لسد هذا النقص، من حفر الآبار العميقة وتدعيمها بالمياه من الشط الشرقي والشط الغربي، لم تستطع تغطية حاجيات المواطنين للولاية.

ولهذا ـ سيدي الوزير ـ نقترح عملية إنجاز تحويل مياه البحر من حوض خزان شاطئ الهلال بعين تموشنت والمقدرة بـ 100000م^3/ يوميا لسكان ولاية سيدي بلعباس والمجمعات السكنية المحيطة بها والتي تفوق 400000 نسمة بمبلغ مقدر بـ 550 مليار سنتيم وهذا لتغطية العجز المالي الملحوظ لسكان هذه الولاية.

كما نقترح إنجاز محطة تصفية المياه للصرف الصحي لواد مكرة (Station d'épuration) واستعمالها لسقي 1600 هكتار للأراضي الفلاحية وحماية البيئة من التلوث وهذا بمبلغ يقدر بـ 470 مليار سنتيم وتحسين الوضع الصحي لسكان البلديات المجاورة: سيدي إبراهيم، سيدي حمادوش، تلوني، عمارنة، وتغطية الحاجيات إلى مدى 2050، مع توسيع الأراضي المسقية، في إطار سياسة دعم الدولة للري التكميلي ولترشيد الاستعمال للمياه في قطاع الفلاحة عن طريق الري المحوري والتقطير وهذا وفقا لمخطط الحكومة في ميزانية 2023، ولتحقيق الأهداف الكبرى لتقوية المنتوج الوطني والاكتفاء الذاتي.

وشكرا على حسن الإصغاء، رحم الله شهداءنا الأبرار، وتحيا الجزائر.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد يعقوب بلكحل، فليتفضل مشكورا.

السيد يعقوب بلكحل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء وإمام المرسلين.

السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيدتان والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد وزير المالية،

لا يخفى عليكم أن قانون المالية يعتبر خارطة طريق لسنة كاملة ويمكنها أن تؤثر بعدها، سواء بالإيجاب أو بالسلب، ولهذا نثمن كل مجهودات رئيس الجمهورية، فيما يخص الالتفاتة لميزانية التسيير والطبقة المتوسطة والطبقة الضعيفة، لهذا فإن أصحاب الدخل..

فيما يخص.. لاحظنا بعض تدخلات النواب يعقبون على ميزانية التسيير، والالتفاتة الكبيرة، نحن في دولة مثل الجزائر، لها إمكانيات كبيرة، وهذا، بإذن الله، لا يؤثر سلبا على ميزانيتها، إلا أن هنالك بعض الملاحظات وبعض النقائص، على سبيل المثال، للالتفاتة إلى بعض القطاعات، ألا وهي:

قطاع التربية، خصص له ما يفوق ألف مليار دج، نتمنى أن تكون التفاتة كبيرة قطاعات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي ووزارة الصحة، لأنها أهم استثمار في الجانب البشري.

كذلك في وزارة الفلاحة توجد مبالغ، ما شاء الله، ومعتبرة، إلا أنه يوجد هنالك نقص في تسيير هذه المبالغ، وعلى سبيل المثال، تخصص مبالغ في وزارة ما أو في وزارة الفلاحة لبرامج هذه السنة وتنجز بعد أربع سنوات أو خمس سنوات، مما يشكل عجزا على السنوات الأخرى القادمة.

على سبيل المثال، في ولاية المنيعة والتي تعتبر ولاية فلاحية بامتياز، توجد بها مشاريع مسجلة منذ سنوات عديدة كإنجاز مسالك فلاحية أو كهرباء؛ وهذه المشاريع مسجلة منذ أكثر من خمس سنوات ولحد الآن لم يتم إنجازها وهذا في كل الوزارات، مما يؤثر سلبا على الميزانيات القادمة، نتمنى أن يكون التسيير الحسن لهذه المبالغ المالية.

كذلك نلاحظ، في إطار وزارة المالية، تواجد محاشر كبيرة على مستوى كامل بلديات الوطن ممتلئة، ونحن،

اليوم، دورنا تثمين الممتلكات وتحسين مداخيل البلديات، نجد المحاشر ممتلئة ولا يوجد تصرف في هذه المحجوزات! لابد من إعادة النظر بخصوص هذا الموضوع.

كذلك، في ميزانية مثل هذه نحن نلاحظ، على سبيل المثال، الولايات العشر الجديدة.. مازلنا نلاحظ التوظيف بالتوقيت الكامل، يعني تجد الموظف لا يتجاوز مرتبه 20000 دج، نتمنى كذلك إعادة النظر في طريقة التوظيف بالتوقيت الكامل.

كذلك بالنسبة لوزارة الصحة.. نرى اليوم وزارة الصحة منعدمة في الجنوب.. على الأقل، بناء مستشفيات، على سبيل المثال، ولاية المنيعة، فيها استعجالات، خصصت لها مبالغ مالية كبيرة، اليوم هاته المبالغ تحتاج إلى إضافة، لم تعد تكفي ولمدة سنوات لم يتم إنجازها!

كذلك وزارة الأشغال العمومية، الطريق الوطني رقم 1، مدة الدراسة تكلف أكثر من مدة الإنجاز.. نتمنى أن يكون التسيير على مستوى الوزارات، لأن المبالغ المالية معتبرة جدا، لو تتم الاستفادة من هذه المبالغ سيتم تغيير واقع المواطن الجزائري، لهذا نتمنى أن تكون مراقبة على التسيير على مستوى القطاعات!

نفس الشيء في قطاع السكن، كانت هناك التفاتة من وزير السكن، وهو مشكور، جاء إلى ولاية المنيعة ووقف على مشاريع السكن وتتبعها، نتمنى أن يحذو حذوه كل الوزراء، وتكون متابعة في كل القطاعات، عندما تكون المتابعة تكون الميزانية ما شاء الله والدولة قائمة وفيها خير. نتمنى التوفيق لكل الوزراء في تسيير مهامهم، وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد بلقاسم باري، فليتفضل مشكورا.

السيد بلقاسم باري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

الحضور الكريم،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، نشيد بهذا الانتقال النوعي للميزانية من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج والأهداف فهي خطوة مهمة نحو الشفافية، حيث جاء إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023 في أريحية مالية فرضتها الأوضاع السياسية والدولية والتي أدت إلى ارتفاع سعر المحروقات في السوق العالمية.

إن الظروف والتغيرات التي يشهدها العالم، تستدعي توجيه النفقات نحو القطاعات ذات الأهمية البالغة وهذا لمواجهة الاختلالات التي تُظهرها هاته التطورات.

فالأزمة العالمية التي يشهدها العالم، جراء الحرب الروسية – الأوكرانية وما نتج عنها من انعكاسات، تجعل من تحقيق الأمن الغذائي مسألة ضرورية، تلزم رفع الاعتمادات المالية أكثر، في مجال دعم القطاع الفلاحي في إطار سياسة محكمة بتوسيع المساحات الزراعية والتركيز على الموارد الحيوية، مع المرافقة الميدانية وتوفير كل وسائل الإنتاج للمستثمرين، وهنا أشير ـ سيدي الوزير ـ إلى هذا قد جاء في قانون الاستثمار المصادق عليه في الدورة البرلمانية المنصرمة.

وفي المادة 18 منه، أشار إلى تحديد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي تكلف بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية، بمجال الاستثمار ولكنها لم تباشر عملها لحد اليوم.

ونحن نتكلم عن الاستثمار الفلاحي، نتقدم بالشكر إلى السيد وزير الفلاحة على إيفاد لجنة وزارية لولاية أولاد جلال، التي تعتبر قطبا فلاحيا بامتياز، والتي وقفت على الواقع الفلاحي بالولاية تحت إشراف السيد الوالي وأطلعت على النقائص التي يعاني منها القطاع، خاصة في مجال الكهرباء الفلاحية، أين تم إحصاء 1740 مستثمرة لم تصلها الكهرباء وكذلك المسالك الفلاحية، كما وقفت على واقع المحيطات العالقة والتي لم تنطلق لحد الآن وقد تم اقتراح محيطات جديدة ببلديات الولاية.

كما سيتم بعث ومرافقة مركز التلقيح الاصطناعي للأغنام من أجل الحفاظ على سلالة كبش أولاد جلال، نتمنى من السيد الوزير أن تظهر نتائج هذه الزيارة في القريب العاجل للنهوض بالقطاع الفلاحي بالولاية.

سيدي الوزير المحترم،

على الحكومة تخصيص أموال كافية من ميزانية الدولة لرفع الغبن عن المواطن في الولايات الجديدة عامة وفي

مناطق الظل بصفة خاصة، من ضروريات الحياة كالمياه الصالحة للشرب والكهرباء والصرف الصحي والهياكل التربوية مع تحيين الأغلفة المالية للمشاريع التي تم رفع التجميد عنها.

مثلا، لدينا مستشفى 120 سريرا في ولاية أولاد جلال، تمت الدراسة سنة 2016، حدد له غلاف مالي يبلغ 50 مليارا، في سنة 2020 قدر إنشاؤه بمبلغ 150 مليارا، ولهذا نطلب منكم، السيد الوزير، توفير هذا المبلغ لتكملة إنجاز مستشفى 120 سريرا بولاية أولاد جلال.

إلى جانب دعم المديريات التنفيذية للولايات الجديدة بالميزانيات الكافية، للنهوض بالتنمية من حيث الهياكل والوسائل والتأطير البشري.

هذا ونثمن كل الإجراءات الواردة في القانون الذي نحن بصدد دراسته والتي تهدف إلى صون كرامة المواطن وتحسين معيشته، والتي تدخل في إطار تعهدات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، للعناية بالطبقة الهشة والمتوسطة ومن ضمنها:

- عدم إدراج أي ضريبة جديدة على المواطن.
- العمل على رفع الأجور.
- الرفع من قيمة منحة البطالة.
- التحسين من منحة التقاعد.

كما نثمن الجهود التي تقوم بها الدولة في مجال مكافحة المضاربة، والتي ترتبت عليها وفرة في السلع واستقرار أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع.

وهنا بودي أن أذكر بعض انشغالات المواطنين الواردة إلينا وفي هذا الصدد، سيدي الوزير:

وجب إعادة النظر في منحة التضامن والرفع من قيمتها، وكذا النظر في تسوية المخلفات المالية للدفعة الثانية والثالثة من عقود الإدماج، طبقا للقرار الوزاري رقم 25 المؤرخ في 08 سبتمبر 2019 المحدد لكيفيات تطبيق المرسوم رقم 19 - 136، حيث لم يتحصل المعنيون على مخلفاتهم.

كما يجب كذلك النظر في منحة ذوي الاحتياجات الخاصة، مع انتظار الإفراج عن التقاعد المسبق والذي يعد مطلب جميع المواطنين.

شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عبد الرحمان بلعيد، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الرحمان بلعيد: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خاتم الأنبياء أجمين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيدتان والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

السيد وزير المالية،

في إطار مناقشة مشروع الميزانية العمومية لسنة 2023 التي تعد أضخم ميزانية عرفتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال، إضافة إلى أنها خرجت عن طابعها المعهود، كونها أصبحت مبنية على البرامج والأهداف.

من هذا المنطلق، لا يسعنا إلا أن نثمن ما جاء به نص قانون المالية لهذه السنة، لاسيما خلوه من الضرائب والزيادات خصوصا في المحروقات التي كانت هاجسا يثقل كاهل المواطن مع بداية كل سنة، حيث إن ذلك ينعكس مباشرة على الزيادات في المواد واسعة الاستهلاك للمواطن، كما نشيد بسياسة الدولة الجزائرية في إبقاء مبدأ الدولة الاجتماعية وهذا بالإبقاء على الدعم الاجتماعي في شتى المجالات، للحفاظ على كرامة المواطن وصونها، حيث يتضح هذا جليا في برامج الدعم المطبقة وكذا رفع الأجور ومنحة البطالة وهذا ما لمسناه في ارتفاع حجم ميزانية التسيير.

إننا نتطلع من خلال تجسيد هذه الميزانية إلى بلوغ الأهداف المسطرة من طرف الحكومة، من خلال مرافقتها الرشيدة لجميع القطاعات، حيث نرى أن ذلك لا يتأتى إلا بتوفير الأطر البشرية المؤهلة وتعديل بعض القوانين المرافقة لصرف هذه الميزانية وأخص بالذكر لا الحصر، قانون الصفقات العمومية، لأن فيه بعض الاختلالات، خصوصا في كيفية منح الصفقات العمومية، خاصة ما يتعلق بمنح الصفقة لصاحب أقل عرض، الذي ينجر عنه

تقديم خدمات متدنية لا تخدم المواطن والدولة، على حد سواء.

إن رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، قام بترقية الولايات الجنوبية العشر المنتدبة إلى ولايات كاملة الصلاحيات وأسدى أوامر بمرافقة هذه الولايات الجديدة، حتى تصبح في مصاف باقي ولايات الوطن.

في حقيقة الأمر، إننا لا ننكر المجهودات المبذولة من طرف الدولة، ممثلة في الحكومة والسلطات المحلية لإرساء قواعد الولاية الجديدة، ذلك بتوفير جميع الوسائل المادية والبشرية اللازمة، لكن هذا لا نراه بالشيء الكافي الذي يسمح بالسير الحسن لجميع الإدارات، حيث ما زال هناك نقص كبير في الموظفين، خاصة الكوادر، ناهيك عن الوسائل المادية (سيارات، مكاتب، أجهزة الإعلام الآلي).

في ظل هذا الوضع، يصعب تنفيذ مخصصات الميزانية، ليس لسبب ضعف الإطارات وإنما لما ذكرناه سلفا.

وعليه، نتمنى أن يكون قانون المالية لهذه السنة قد خصص ميزانية معتبرة لهذه الولايات الجديدة لتكون في مصف باقي ولايات الوطن، فلا يعقل، سيادة الوزير، أن ولاية المغير التي أمثلها لا تحتوي على محطة نقل للمسافرين ولا على محطة للنقل عبر السكك الحديدية في جميع بلديات الولاية، هذا فيما يخص قطاع النقل.

أما عن قطاع الأشغال العمومية، فسيبقى مطلب ازدواجية الطريق الوطني رقم 3 هاجسا يؤرق مستعملي هذا الطريق، هذا المطلب أولى أولويات ساكنة الولاية، لذا نطلب تخصيص مبلغ مالي لإكمال الأشطر الثلاثة (3) المتبقية دفعة واحدة.

كما نلتمس إدراج مشروع ثماني (8) محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي ضمن ميزانية سنة 2023، خاصة وأن الميزانية العمومية أصبحت ميزانية أهداف وبرامج، حيث يدخل هذا المطلب ضمن هدف تنمية الجنوب، خاصة وأن الدراسة موجودة منذ 2010 فقط، ننتظر التجسيد الفعلي لهذا المشروع، باعتبار أن بلديات الولاية متضررة منه، كما أن عدم إنجازه يهدد ثروة النخيل وكذا البنية التحتية للمنطقة ما تسبب في ظاهرة صعود المياه.

أما عن قطاع الصحة، نطلب من سيادتكم، تدعيم الهياكل الصحية بالمعدات والإمكانيات المادية وتخصيص مستشفى الأم والطفل وتخصيص مشروع استعجالي لإنجاز غرفة للإنعاش.

وبالحديث عن قطاع السكن، لا يفوتنا أن نشكر السيد وزير السكن والعمران والمدينة على المجهودات المبذولة وطنيا ومحليا وننتظر منكم، سيادة الوزير، المزيد، خاصة على مستوى ولايتنا، المغير، هذا نظرا للنمو الديمغرافي الكبير الذي تشهده الولاية وكذا مخلفات التهميش الذي كانت تعاني منه منطقة وادي ريغ فيما سبق.

كما تجدر الإشارة إلى مراجعة الإعانة التي تمنحها الدولة في برنامج السكن خاصة في المناطق الجنوبية حيث إن إعانة 1 مليون دينار جزائري لم تعد كافية، في ظل ارتفاع أسعار مواد البناء، خاصة أن المناطق الجنوبية من الوطن تسجل ارتفاعا كبيرا لأسعار هذه المواد بسبب تكلفة النقل الباهظة ومحدودية عدد الموردين الذي أثر مباشرة على الأسعار.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، عاشت الجزائر حرة أبية، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عبد الناصر زناقي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الناصر زناقي: أولا، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد صالح ڤوجيل، الأب المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيدتان والسادة الوزراء،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، الزملاء أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

ثقتنا كبيرة فيما تقدمونه ويجب التأكيد بأن بلادنا سائرة بثبات على الخطة التي رسمها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في الإصلاحات الضرورية والهادفة للارتقاء بالصالح العام في شتى المجالات.

أولا، نثمن ما جاء به نص قانون المالية لهذه السنة وهي

أضخم ميزانية في تاريخ الجزائر، واستبشرنا خيرا خاصة بالجانب المتعلق بالإبقاء على الدعم الاجتماعي، كما توجد فيها مقاربة جديدة وهي الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج والأهداف وعدم تضمنها لرسوم أو ضرائب تثقل كاهل المواطن، وهذا يعني مواصلة سياسة الدعم الاجتماعي للدولة وتجسيد التزامات السيد رئيس الجمهورية في الحفاظ وصون كرامة المواطن الجزائري.

أما بخصوص المؤشرات والخطوط العريضة لهذه الميزانية، لقد تضمنت نفقات كبيرة وخصص لها مبالغ معتبرة لقسم التسيير وبالأخص الأجور، ولا يزال دعم الدولة موجودا في قطاع السكن والصحة والتعليم والتقاعد..

أما بخصوص الجانب المحلي: إن هذه المرحلة تستدعي إدراكا بالواقع المحلي ومحاولة ربطه بالتحديات الوطنية فكما يتابع المواطن من ولاية بني عباس جهود الدولة المبذولة، فإنه يرجو من حكومته أن تدرك معاناته في كثير من المجالات والتي تستدعي المرافقة والعناية، خاصة في بعض المجالات.

قطاع السكن: قطاع السكن بولاية بني عباس يعاني من قلة الحصص السكنية المخصصة لها، مقارنة بالطلب الهائل على مختلف الصيغ وأكثرها صيغة السكن الريفي، وإعادة النظر في مراجعة الاعتمادات المالية المخصصة للسكن الإيجاري الترقوي (LPA) وذلك حسب طبيعة المنطقة، كما يجب فتح المجال لإنشاء تجزئات ريفية جديدة مهيأة على مستوى البلديات وإنشاء مدينة جديدة أو قطب بكل المواصفات ببلدية بني عباس محاذية للطريق الوطني رقم 6، لتكون لدينا نظرة استشرافية لمستقبل هذه الولاية، أتمنى أن يلتفت السيد وزير السكن لولاية بني عباس في هذا الموضوع.

قطاع النقل: أصبح من الضروري رفع التجميد عن أشغال مطار بني عباس وإنجاز محطة للنقل البري.

قطاع المناجم: كل منطقة الساورة وبالأخص تبلبالة ولوقارتة ببني عباس تزخر بثروات طبيعية هائلة وكبيرة، متنوعة ومهمة، وجب استغلالها وهذا من شأنه المساهمة في الدخل المحلي والوطني والقضاء على البطالة وخلق مناصب عمل مباشرة وغير مباشرة.

قطاع الصحة: بعض الهياكل الصحية الحالية لم تعد تستجيب للتحول الديمغرافي والصحي الحالي الذي فرض نفسه بترقية الولاية، أصبح من الضروري تجسيد هياكل صحية جديدة تعوض الهياكل القديمة (بمستشفى محمد يعقوب) وتحقيق حاجيات المستقبل، ولنعيد للمواطن كرامته في الحصول على خدمة صحية متميزة، حيث نسجل عجزا معتبرا، لاسيما في توفير الخدمات المتخصصة في جودتها، وللقضاء على الحلول الجزئية المقدمة مثل النقل والتي لم تسمح بتحقيق نجاحات دائمة، وعليه، تسجيل بعض المؤسسات والمصالح الاستشفائية معدلات جد منخفضة في شغل الأسرة.

وللنهوض بالمنظومة الصحية في ولاية الساورة ولتحسين التغطية الصحية بالمنطقة، يجب توفير:

- الأطباء الأخصائيين.

ـ وكذا إنجاز مصلحة للأمومة والطفولة ومصلحة للحرائق، كما يجب توفير الوسائل المادية من الأجهزة الضرورية لغرف الجراحة، وأجهزة التنفس الاصطناعي وتعزيز التوأمة والطب عن بعد بين مؤسسات الصحة شمال وجنوب.

ـ التفكير في فتح مستشفى مختلط مدني عسكري بالمنطقة والإسراع في إعداد اتفاقيات شراكة مع وزارة العمل والضمان الاجتماعي، للتكفل بمرضى الجنوب على مستوى العيادات الخاصة في الشمال.

ـ إنشاء مدرسة للشبه الطبي العمومي بالولاية.

ـ تدعيم قطاع الصحة بسيارات إسعاف لكل من قرية مازر وزغامرة وبنت الشرك.

قطاع التضامن: إنشاء مركز للتكفل وتكوين ذوي الهمم، لإدماجهم في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

قطاع الموارد المائية: أصبح أكثر من الضروري تأمين مدينة بني عباس بالمياه الصالحة للشرب، بجلب التحويلات الكبرى وهذا للزيادة الكبيرة في عدد السكان.

قطاع الأشغال العمومية: من ضمن المشاريع التي تحقق مبتغى وهو مشروع:

ـ إنجاز الطريق الرابط بين تبلبالة ومقر الولاية.

ـ وكذا الطريق الرابط بين قرية مازر وبني عباس وهذا لفك العزلة وتقريب الإدارة من المواطن والمساهمة في الاقتصاد الوطني.

ـ إنجاز منشأة فنية (جسر) لكل من بلدية القصابي وتامترت لفك العزلة.

ـ إنجاز مقرات لكل المديريات الولائية.

أخيرا، كل ذلك لا ينقص من عزيمتكم أو عزيمتنا ولا في آمالنا، خاصة في ولاية بني عباس، لأنها ولاية تستحق أن تحظى بالتنمية لتلتحق بركب باقي ولايات الوطن.

عاشت الجزائر حرة مستقلة، مستقرة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

نشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

.. (**تصفيق**)..

السيد الرئيس: شكرا؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد المجيد بن قداش، غير موجود؟ غائب، السيد عمار بن معمر، غير موجود؟ غائب، السيد عبد القادر شنيني، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر شنيني: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكريم،

السلام عليكم.

سيدي الرئيس،

إذا نظرنا إلى ما هو جار في العالم من حروب وأزمات، يحق القول إن الجزائر انتصرت على الصعيدين الاقتصادي والاستشرافي، بمدخول ناتج عن ارتفاع المحروقات، تغلبنا على ميزان المدفوعات ووفرنا اليسير من العملة الصعبة، أما ارتفاع أسعار الحبوب وندرتها عبر العالم، فهي الأزمة التي أفرزت الهمة وأرغمتنا على الابتكار والإسراع بالدفع بمشتلة الصناعات الصغيرة والناشئة في جو التحفيزات المقدمة من طرف وزارة الصناعة والآليات القانونية المؤطرة الخاصة بالوظيف العمومي والمقاول الذاتي.

آليات يجب أن نراهن ـ سيدي الوزير ـ عليها أكثر وعلى فلاحة قوية لبناء ميزانية سنة 2023 ولا نراهن على مؤشرات اقتصادية عالمية في الوقت الذي تعيش هذه الدول تذبذبات اجتماعية لكل من دول «البريكس» واضطرابات وتدهور النمو الاقتصادي للدول المتقدمة بسبب الحروب.

سيدي الوزير،

نحن نثمن الجهد المبذول من طرفكم وتقديمكم لنا ميزانية احتفظت بالمدفوعات الاجتماعية، لكن بعد تمعننا في النص، نأمل أن توضحوا لنا بعض البنود.

1 ـ جاء فيما يخص سلوك الاقتصاد الوطني، خلال 2022، أن الموارد العادية انخفضت بـ 91.32 مليارا، انخفاض راجع إلى قلة أرباح البنك الجزائري، هل هذا الانخفاض راجع إلى قلة القروض الممنوحة للخواص، مترجمة بذلك قلة مشاريع التجهيز؟ أم آثارا للقروض الخاصة غير المسددة؟

2 ـ نمو اقتصادي معتبر حققناه، انخفاض لبعض العملات، في ظل السياسة الرشيدة والثقة، بعد التزامات السيد رئيس الجمهورية، ألا ترون أن هاته العوامل أصبحت منصة للرفع من قيمة الدينار؟

3 ـ التضخم قدر بـ 9.41٪ هل هاته النسبة مستندة على ارتفاع التضخم عالميا، أم أخذت بعين الاعتبار الأسواق الوطنية؟

4 ـ البلد المصدر للغاز والبترول عبر ($Stream_1$ و$Stream_2$) في حاجة إلى مدخول والبلدان الأوروبية بحاجة إلى الطاقة لإنعاش اقتصادها، الكل في محيط التوجه غير المسبوق نحو الطاقات الجديدة والهيدروجين، ألا ترون أن توقعاتنا للأسعار المقبلة للمحروقات مبالغ فيها؟

تقبلوا فائق الشكر والامتنان والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محفوظ بوصبع، فليتفضل مشكورا.

السيد محفوظ بوصبع: شكرا سيدي الرئيس المحترم، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الصحافة والإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، نثمن ما جاء به نص قانون المالية لسنة 2023 من إجراءات مالية واقتصادية وتدابير تشريعية هامة، حيث خصصت الدولة ميزانية ضخمة غير مسبوقة بعنوان سنة 2023، تستهدف في الأساس الدفع بعجلة التنمية والاقتصاد الوطني وترقية الحياة الاجتماعية للمواطن، لاسيما من خلال رفع الأجور وتثمين منحة البطالة وكذا المعاشات والتقاعد واستيراد السيارات الأقل من 3 سنوات وغيرها من الإجراءات التي استبشر بها المواطنون خيرا.

سيدي الرئيس المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

ثمة عائق قانوني بالنسبة للولايات الحدودية وأخص بها ولاية تبسة، في أقصى شرق البلاد، والمتمثل في الشعاع الجمركي الذي يشتكي منه التجار ومن بعض التجاوزات، حيث أصبح يثقل كاهل المواطن قبل التاجر، لاسيما في المناطق المتاخمة للحدود الشرقية، بسبب عدم احترام المسافة المحددة لتنصيب حواجز المراقبة التي تفوق أحيانا 100 كلم عن الحدود بدلا من 30 كلم.

وبالتالي، تشكل ضغطا عليهم في تنقلاتهم لجلب السلع والبضائع من ولايات الوطن، بغرض تزويد السوق المحلية بمختلف المواد، لاسيما الاستهلاكية منها، ويطالبون باتخاذ الإجراءات التي تسهل نشاطهم وتشجيعهم على ممارسته والإنسيابية في العمل على تطوير آليات مراقبة الشريط الحدودي، بدلا من التضييق عليهم، مما يؤثر سلبا على تمويل ساكنة هذه المناطق بالمواد الغذائية والاستهلاكية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

لدي بعض الانشغالات، حملني إياها مواطنو وساكنة ولاية تبسة، أسردها عليكم مختصرة على النحو التالي:

1 ـ نطلب تسجيل إنجاز مشروع الطريق المزدوج بين دائرة بئر العاتر وعاصمة الولاية.

2 ـ ضرورة تسجيل برنامج للسكن بالدائرة وكذا المنشآت القاعدية والبنية التحتية، دائرة بئر العاتر يمر بها أنبوب الغاز «أنريكوماتي» إلى إيطاليا، وبها آبار البترول وبها أكثر من ثلاثة ملايين شجرة زيتون.

3 ـ ضرورة تسجيل مشروع النقل بالترامواي في عاصمة الولاية، تبسة، وفتح خطوط دولية لمطار تبسة.

4 ـ ضرورة تركيب مصفاة على مستوى مركب الفوسفات في جبل العنق وأخص به وزارة البيئة الذي أصبح يشكل خطرا على صحة ساكنة المنطقة، من انتشار الأمراض الصدرية والتنفسية والحساسية وارتفاع عدد المرضى المصابين، بالإضافة إلى الأضرار البيئية والأمراض الخبيثة المنتشرة.

5 ـ تجسيد بئر العاتر كولاية كاملة الصلاحيات، في إطار مراجعة التنظيم الإقليمي للبلاد وهي ضرورة ملحة للمنطقة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

أنتهز هذه السانحة لأدعو السيد الوزير الأول، أصالة عن نفسي ونيابة عن ساكنة ولاية تبسة، إلى إنزال حكومي بولاية تبسة الحدودية والتاريخية والمجاهدة، التي تفتقر إلى أدنى شروط الإقلاع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، للوقوف في عين المكان على معاناة هذه الولاية والغبن الذي يعيش فيه سكانها، الذين يلتمسون من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، إيلاء هذه الولاية العناية التي تستحقها، على غرار ما تم في ولايتي خنشلة وتيسمسيلت مؤخرا وليس ذلك بعزيز على رئيسنا ودولتنا وحكومتنا.

وشكرا لكم مسبقا، أشكركم على الإصغاء والمتابعة.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد سالمي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد سالمي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سأكون مختصرا في تدخلي وأذهب مباشرة إلى القطاعات التي أريد لفت الانتباه إليها وتحظى بالأولويات:

1 ـ فيما يخص المناجم: لم ير المسؤول والمواطن بأقصى الجنوب، تندوف، انطلاقا حقيقيا لمنجم غار جبيلات

بسبب السياسة غير المجدية لمدير الشركة الوطنية للحديد والصلب في تسيير هذا الشأن، هذا المنجم العالمي!

2 ـ قطاع البنوك: وقد تكلمنا كثيرا حول هذا الموضوع وأسال الكثير من الحبر، خاصة مسألة عصرنة ورقمنة القطاع، لما لهذه العملية من أهمية قصوى في القضاء على البيروقراطية وإحلال الشفافية في التعاملات المالية والمعاملات الاقتصادية، وهنا نستفسر، السيد الوزير، أين وصلت هذه العملية بالأرقام؟ وكذا بالنسبة لفتح فروع لبنوك جزائرية في الخارج؟ ونفس الشيء بالنسبة لفتح بنوك أو فروع لبنوك وطنية عمومية وخاصة في الولايات الحدودية التي تعتزم الدولة إقامة مناطق التبادل الحر فيها؟

وفي ذات السياق، هناك مشكلة أخرى تتعلق بقروض الدفع (CP) التي يتسبب تأخير دفعها إلى تأخير مستحقات المقاولين وأصحاب المشاريع في تعطيل الإنجاز وعدم احترام الآجال والتسليم، مما يؤدي بالتالي إلى مراجعة الأسعار وإعادة التقييم، وهو ما يُشكل عبئا ثقيلا على الخزينة العمومية.

وبشأن بعض المشاريع الحيوية بولاية تندوف، على غرار مشروع جلب الماء جنوب ـ جنوب، ومشروع السكة الحديدية، اللذين هما قيد الدراسة والتسجيل، نطلب من الوزراء الوقوف والحرص على المدة الزمنية لإنجاز هذه المشاريع، وكذا بالنسبة لمشروع طريق الزويرات ـ تندوف الذي لم ينطلق بعد، رغم تعليمات وتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، ولم نر تنصيب قواعد الحياة لهذه المؤسسات التي أسند لها هذا المشروع.

وبخصوص جلسات التحكيم ـ سيدي الوزير ـ وإعادة تقييم المشاريع على المستوى المحلي، ينبغي أن تتم هذه الجلسات على مستوى الولايات وليس على مستوى الوزارة، لأننا نعلم أن المواطن الذي يأتي من الولايات البعيدة إلى الوزارة الذي يحمل قسيمات البنزين يتم التعامل معه بشكل جيد عكس الذي لا يحملها، وشركة نفطال قد منعت استعمال القسيمات وعوضتها بالبطاقات، نحن في ورطة!

معالي الوزير،

يجب أن نطبق التحكيم في الولايات، كما في السابق، أو نضع جلسات قبل التحكيم، حتى يرى إطارات وزارة المالية البعد وأن المدرسة في تندوف أو في غار جبيلات.. يقولون إن هناك مدرسة في الحي ولكن لا يعلمون أن الحي فيه 10 كلم، ولا يستطيع الطفل ذو سبع سنوات أن يمشي كل هذه المسافة!

بالنسبة للمؤسسات الوطنية التي تعاني من مشاكل مالية، ما هي التدابير والإجراءات التي اتخذتموها ـ سيدي الوزير ـ لحلحلة وضعية هذه المؤسسات في القريب العاجل، قبل تفاقم وضعيتها المالية ووصولها إلى حافة الإفلاس؟

وبخصوص مختلف الصناديق الوطنية التابعة لوزارة العمل، فإنها أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على الخزينة العمومية، لأنها في كل سنة تلجأ إلى طلب الدعم، نطالب بأن توجه أموال الصناديق للاستثمار لدى البنوك الإسلامية، والحمد لله، لدينا مصارف إسلامية، أو... كما أنه لابد من إعادة النظر في رواتب عمال هذه الصناديق.

بالنسبة لقطاع الصحة، ولاية تندوف هي الأخرى بحاجة إلى تسريع وتيرة الإنجاز، للقضاء على الغبن الذي يعاني منه ساكنة المنطقة، وأخص بالذكر مشروع 60 سريرا للأمومة والطفولة الذي هو قيد المصادقة منذ ثلاث سنوات على مستوى وزارة الصحة، هذا عيب وعار!

ومشروع عيادة تصفية الدم الذي انتهت دراسته ونطلب تسجيله والإسراع في إنجازه، نطالب بتسجيل العملية وهذا من أجل أقرب عيادة تصفية الدم بولاية بشار والتي تبعد بـ 800 كلم ـ يا معالي الوزير ـ هل يعقل أن ينتقل مريض من أجل تصفية الدم بمسافة 800 كلم ويعود؟! بالإضافة كذلك إلى انعدام مؤسسات خاصة.

كما نعاني من نقص فيما يخص.. مستشفى 120 سريرا، انتهت به الدراسة، نطالب بتسجيله، لدينا مستشفى منذ سنة 1974 وفي كل مرة تتم توسعته.. منذ أربع سنوات ونحن ننتظر تسجيل مستشفى لكن أين الأموال؟!

كما تعاني الولاية من نقص عدد الأطباء الأخصائيين، فلإجراء عملية بسيطة، يضطر المريض إلى التنقل من تندوف إلى بشار، للقيام بإجراء عملية استئصال المرارة ذلك لانعدام طبيب التخدير، الجراح موجود، هذه السياسة مضى عليها الوقت!

في نفس السياق، وجب توفير سكنات لائقة للأطباء العاملين بهذه المؤسسات الحدودية وتجهيزها، لتشجيعهم على العمل وضمان استقرار المريض في هذه الولاية.

وأختم مداخلتي ببعض الانشغالات على النحو التالي:

ـ ضرورة رفع التجميد عن منطقة النشاطات.
ـ ضرورة الاستئناس بالخبرات الأجنبية في مجال إنشاء المناطق الحرة، لاسيما الدول التي نجحت فيها على غرار دولة الإمارات العربية.
ـ ضرورة الإسراع في فتح المعبر الحدودي تندوف ـ موريتانيا.
ـ ضرورة فتح الخطوط الجوية جنوب ـ جنوب، لا يعقل.. تندوف بها مواطنون من 58 ولاية، لا يمكن أن يأتي المواطن إلى الجزائر ثم يعود إلى تمنراست، نطالب بطائرة.
ـ فيما يخص توقيت الرحلات الليلية.
ـ فيما يخص انعدام الرحلات إلى الدول المجاورة.
وشكرا، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد أخاموك، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد أخاموك: شكرا سيدي الرئيس.
السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية المحترم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،
زميلاتي، زملائي المحترمون،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
إن نص قانون المالية لسنة 2023، يأتي كمحور أساسي لرسم السياسة المالية العامة للدولة، وقد ركز هاته السنة المالية على جملة من الإجراءات والآليات، لضمان وتعزيز وتدعيم المكاسب الاجتماعية للمواطن، حفاظا على القدرة الشرائية، من دعم أسعار المواد الأساسية الضرورية، فضلا عن الزيادات المقترحة من طرف السيد رئيس الجمهورية في رفع الأجور وعدم إدراج الضرائب والرسوم الجديدة، وهذا شيء نثمنه وننوه به كممثلي الشعب.
السيد الرئيس،
أغتنم هذه المناسبة لأتوجه بالشكر للسيد الوزير الأول، على التعليمات التي أسداها للسادة الولاة لاستقبال أعضاء البرلمان والتجاوب معهم في معالجة قضايا المواطنين، وتسوية ودراسة مشاكل التنمية المحلية وذلك في إطار التعاون والتنسيق بين السلطات التنفيذية والتشريعية خدمة للمواطن.
السيد الرئيس،
لقد أصدر السيد رئيس الجمهورية، جملة من القرارات الهامة، من شأنها رفع الغبن عن المواطن وتذليل الصعاب أمام المستثمرين وأصحاب المشاريع، والتي تؤدي إلى إنشاء مناصب شغل وخلق الثروة ومن تلك القرارات نذكر على سبيل الحصر:
ـ قانون الاستثمار.
ـ قانون الوظيف العمومي.
ـ قانون المقاول الذاتي.
ـ المناطق الحرة وغيرها...
فضلا عن قراره بالسماح للمواطنين باقتناء السيارات من الخارج لأقل من 3 سنوات، وكنت أتمنى كبرلماني أن يتم رفع السيارة لأقل من 5 سنوات، أو على الأقل، تخفيف الرسوم والضرائب الجمركية، حتى يتسنى للمواطنين اقتناء سيارة، ذلك أن أسعارها في أوروبا مرتفعة، فضلا عن الضرائب والرسوم الجمركية.
السيد الرئيس،
لقد سبق لي وأن طلبت من الحكومة عند مناقشة السياسة العامة الاهتمام بولاية تمنراست، حتى تكون قطبا سياحيا بامتياز ومنطقة عبور دولية، نظرا لموقعها الاستراتيجي كدولة حدودية ولدولتين جارتين هما مالي والنيجر، وتكون بذلك بوابة لهما، تستطيع الجزائر تمويلهما بالسلع ذات الإنتاج الوطني.
السيد الرئيس،
فولاية تمنراست مازالت، رغم جهود الدولة، لم تنل حقها كاملا من التنمية، مثل، الطرقات، النقل، السكك الحديدية، الصحة، الفلاحة وغيرها...
فهل يعقل ألّا يوجد مستشفى متخصص، مثلا، في أمراض السرطان وغيرها من التخصصات؟! فمرضى الولاية مازالوا يكابدون عناء التنقل إلى العاصمة أو الولايات الأخرى وكلكم تعرفون ما يعانيه المريض من التنقل لبعد المسافة وكذا مصاريف الإيواء.
وفي الأخير، نتمنى أن تكون البطولة الإفريقية لكرة القدم للمحليين التي ستقام بالجزائر عرسا إفريقيا، وقيمة

مضافة أخرى تضاف لنجاح الجزائر في تنظيم ألعاب البحر الأبيض المتوسط، وتسمح لنا بتدعيم ملفنا للظفر بتنظيم كأس الأمم الإفريقية لسنة 2025.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد يونس حسان، فليتفضل مشكورا، غير موجود؟ غائب، الكلمة للسيد عبد الكريم قريشي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

أولا وقبل كل شيء، أعتذر عن رداءة الصوت الخارجة عن نطاقنا.

السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير المالية،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بالنظر إلى السلوكيات العدائية التي تستهدف أمن وطننا، فإننا مطالبون بالعمل على تعزيز مقومات الهوية الوطنية وتقوية ركائزها، مؤكدين على الدور الكبير الذي ينتظر الحكومة في التعامل بحزم مع كل من تسول له نفسه المساس بأمن المجتمع وسكينته، الذي ظل عرضة للاستهداف الممنهج من أعداء الداخل والخارج، مجددين رفضنا المطلق، والذي لا يقبل المساومة لكل أشكال التدخل في شؤون الجزائر الداخلية، أو المساس بسيادتها، لاسيما تلك التي صدرت مؤخرا من بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي، وبعض أعضاء البرلمان الأوروبي.

وبالرجوع إلى مناقشة هذا النص، ننوه بما يحمله من تدابير تشريعية، وخاصة ما تعلق بتشجيع ودعم الاستثمار، وتبسيط الإجراءات الجبائية، وتعبئة الموارد، وتشجيع النشاطات التضامنية، ومكافحة الغش والتهرب الضريبي، وغيرها من التدابير التي تصب في مصلحة تطوير الاقتصاد الجزائري، إلا أنه من المفيد الإشارة إلى جملة من النقاط والملاحظات:

1 ـ نثمن الحشد الكبير للموارد المالية لتحقيق التنمية، برفع الاعتمادات المالية المخصصة للميزانية، لكننا نبقى قلقين تجاه استمرار العجز الهيكلي لميزانية الدولة لسنوات طويلة.

2 ـ نثمن الاعتماد على القانون العضوي رقم 18 ـ 15 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، في تحضير ميزانية 2023، على أساس برامج وأحداث محددة كميا وزمنيا، الأمر الذي سيؤدي لتقييم الأداء ونجاعة اتخاذ القرار.

3 ـ نثمن مسعى رئيس الجمهورية في مجال تحسين ظروف معيشة المواطنين في المناطق الهشة، ومراجعة النقطة الاستدلالية ومنحة البطالة والإدماج المهني، مع التأكيد على اتخاذ تدابير مرافقة لحماية قيمة الدينار من التآكل بسبب التضخم، وانعكاس ذلك على القدرة الشرائية.

4 ـ نثمن التعامل الدقيق والحازم لرئيس الجمهورية تجاه عدد من الملفات: كمحاربة المضاربة غير المشروعة، ومحاربة الفساد، واسترداد الأموال المهربة، وضبط الاستيراد، وعقلنة وتشجيع الابتكار واقتصاد المعرفة، وإنشاء المؤسسات المصغرة، بهدف دعم الإنتاج المحلي، وتشجيع الشباب على اقتحام مختلف مجالات الاستثمار والإبداع وخلق الثروة، مؤكدين على تسهيل الإجراءات للاستثمار الأجنبي المباشر.

5ـ ننوه بتوجه الحكومة لتطوير الاقتصاد الرقمي، ومطالبين بالإسراع في رقمنة جهاز الضرائب وكذا البنوك، حتى نتمكن من القضاء على العجز في الإيرادات، وتحسين المداخيل العادية في موارد الميزانية، مع ضرورة تبني سياسة ضريبية وجمركية لضبط الاستيراد، وكذا إجراءات صارمة في حق المتهربين من الضرائب، ومكافحة الفساد بتفعيل الهيئات المكلفة بذلك.

6 ـ نثمن الإجراءات فيما يتعلق بالصيرفة الإسلامية، وعدم الاكتفاء بالنوافذ الإسلامية، والشروع في تأسيس مصارف عمومية إسلامية، وإقحامها في الحركية الاقتصادية؛ متسائلين عن غياب فاعلية بورصة الجزائر.

ولمواجهة العجز الهيكلي في الميزانية، نقترح ما يلي:

1 ـ إتخاذ تدابير مجدية لتحسين فعالية الجباية العادية، من خلال تطبيق تدابير آليات الحوكمة الجبائية، وتعميم الرقمنة في شتى المجالات المتعلقة بالتصريح والتحصيل

الجبائيين.

2 ـ ضرورة عقلنة التسيير العمومي، بمناسبة اعتماد مقاربة جديدة لميزانية 2023، وضرورة اللجوء المتكرر للنفقات الاستثنائية غير المتوقعة باعتمادات مالية ضخمة.

3 ـ ضرورة الانتقال التدريجي نحو إعادة توجيه الدعم للفئات الهشة وذوي الدخل الضعيف حصريا، وذلك من خلال فتح نقاش موسع، والاستعانة بالتجارب الدولية الناجحة، مع وضع جهاز وطني للتعويضات النقدية لصالح الأسر المؤهلة، وتحديد المواد المعنية بالدعم، في ظل النشاطات الموازية للاقتصاد الرسمي، والتصاريح غير الصحيحة، آملين أن يذهب الدعم إلى مستحقيه في القريب العاجل.

مناقشة قانون المالية مناسبة لرفع بعض الانشغالات التي نأمل أن تجد صداها لدى الحكومة:

1 ـ لا يزال ملف التشغيل بولاية ورقلة يراوح مكانه، بالرغم من التقرير المفصل الذي قدمناه للسيد وزير العمل في هذا المجال.

2 ـ إلى متى ينتظر طلاب كلية الطب وسكان ولاية ورقلة والولايات المجاورة التأخير الكبير الحاصل في انطلاقة إنجاز المستشفى الجامعي بورقلة؟ متسائلين عما يحدث في مستشفى محمد بوضياف بورقلة؟

3 ـ هل من نظرة جديدة لتحسين قطاع النقل الجوي بالجنوب؟

وبالنظر إلى الظروف الإقليمية والدولية المحيطة بنا، أجدد دعمي المطلق لمؤسسة الجيش وكافة المؤسسات الأمنية، مع التأكيد على ضرورة تسخير كافة الإمكانيات المادية والبشرية، لتمكينها من أداء دورها في الحفاظ على أمن وطننا ووحدته.

شاكرا للسيد الوزير ـ وزير المالية ـ العرض المقدم أمامنا وللجنة الشؤون الاقتصادية والمالية التقرير التمهيدي المقدم أمامنا، أشكركم جميعا على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد بادي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بادي: بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

«رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي».

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد معالي وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،

السيدات والسادة إطارات وزارة المالية،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، نثمن جميع الإجراءات والتدابير التي تضمنها نص القانون، والتي تنسجم وبرنامج الحكومة، لاسيما ما تعلق بالشقين الاجتماعي والاقتصادي، هذا القانون الذي يعد أول قانون مالية يحضر وينفذ وفق أحكام القانون العضوي رقم 18 ـ 15 المتعلق بقوانين المالية وما سيصحبه من إصلاحات عميقة في المالية العمومية، وهنا بالمناسبة، يجب علينا أن نقدر كل مجهودات ونشاطات القائمين على تجسيد هذا الإصلاح الميزانياتي، من إطارات ومسيرين في وزارة المالية، وأخص بالذكر السيد المدير العام للميزانية، متمنين لهم كل التوفيق والنجاح في تجسيد تلك الإصلاحات.

السيد معالي وزير المالية،

إن نص قانون المالية لسنة 2023 عرف تسجيل اعتمادات مالية معتبرة، لاسيما فيما يتعلق بجانب نفقات التسيير، وهذا ما يعكس تجسيد الحكومة لالتزام السيد رئيس الجمهورية تجاه الطبقة الشغيلة والمتمثل في مراجعة سلم الأجور وحماية القدرة الشرائية للمواطنين، هذه الأخيرة التي عرفت تراجعا كبيرا أثر بشكل مباشر على المستوى المعيشي للأفراد.

وهنا اسمحوا لي، السيد معالي وزير المالية، أن ننوه، من خلالكم، الطاقم الحكومي إلى ضرورة اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة، قصد الحفاظ على التحسن الذي ستعرفه القدرة الشرائية الناتج عن الرفع في مستوى الأجور، وهذا من خلال وضع ميكانيزمات تسمح بالحفاظ على المستوى العام للأسعار لاسيما أسعار المواد الواسعة الاستهلاك.

كما أن نص القانون المعروض علينا، تضمن في بعض أحكام مواده ضرورة استصدار نصوص وقرارات تنظيمية لتنفيذها (على سبيل المثال المواد 65، 51، 67 و68) المدرجة تحت الأحكام الجمركية والأحكام المختلفة، لذا نرجو منكم الإسراع في استصدار تلك النصوص، بالتزامن مع دخول أحكام هذا القانون حيز التنفيذ.

معالي السيد وزير المالية،

إن الإصلاح الميزانياتي الذي باشرته دائرتكم الوزارية لن تتجسد أهدافه المرجوة دون مباشرة إصلاح حقيقي للمنظومة البنكية التي لازالت تعمل بآليات ونظم لم تعد تتماشى والواقع الاقتصادي لبلادنا، لذا نرجو منكم العمل بجدية في هذا الجانب، فواقع منظومتنا البنكية لا يخفى على أحد، ونجاح برنامجكم الحكومي مرهون بتطوير أساليب تسيير ونظم المؤسسات البنكية العمومية.

إسمحوا لي، في نهاية مداخلتي هذه، أن أنقل لكم تحيات مواطنات ومواطني ولاية إن قزام، الذين حملوني نقل بعض الانشغالات وأرجو أن تتسع صدوركم لها.

أولا، نسجل بارتياح وتيرة سير عمل السلطات المحلية للولاية في الآونة الأخيرة والتي عرفت تحسنا ملحوظا في معالجة والتكفل بانشغالات المواطنين.

السيد معالي وزير المالية،

– إن مصالحكم على مستوى ولاية عين قزام لازالت تعرف تأخرا في وضع هياكلها حيز الخدمة، لاسيما البنوك والتي إلى حد مداخلتي هذه، لم تبادر أية مؤسسة بنكية عمومية على افتتاح وكالة لها بالولاية، الأمر الذي من شأنه أن يعيق النشاط الاقتصادي بالولاية.

ـ غياب قباضة للضرائب، إذ إن المواطن والمتعامل الاقتصادي بالولاية لايزال يتكبد عناء التنقل إلى ولاية تمنراست على بعد 400 كلم لكي يسدد ما عليه من التزامات ضريبية.

ـ الإسراع في إتمام إجراءات عملية التوظيف الخارجي لتدعيم مصالح خزينة الولاية والرقابة المالية للولاية بالتعداد اللازم، حتى يتسنى لهاتين المصلحتين أداء المهام المنوطة بها في أحسن الظروف.

ـ إعطاء الأولوية والأهمية اللازمة في معالجة طلبات اعتمادات الدفع (CP) المرسلة لمصالحكم والمتعلقة بمختلف المشاريع الاستثمارية المسجلة لصالح الولاية.

أما بخصوص قطاع الأشغال العمومية والري، فواقع هذا القطاع لم يعرف أي تغيير، بالرغم من المداخلات العديدة في هذا المجلس الموقر وأعني بالضبط وضعية الطريق الوطني رقم 1، في شقه الرابط بين ولاية تمنراست وولاية عين قزام، من النقطة الكيلومترية 175 كلم في اتجاه مدينة عين قزام وما أضحى يشكله من خطورة متزايدة على حياة مستعمليه، فالأشغال المسجلة (31 كلم) تسير بوتيرة جد بطيئة وأرواح الضحايا في تزايد والآمال المعلقة بدأت تنفد!

ونخشى ـ السيد رئيس المجلس الموقر ـ أن تمضي عهدتنا النيابية ولايزال هذا الطريق يحصد أرواح الأبرياء من مستعمليه.

بخصوص قطاع البريد والمواصلات، هذا القطاع الحيوي على قدر أهميته إلا أن مواطني ولاية عين قزام لايزالون يعانون من ضعف في خدمات التغطية في الشبكة، تارة، وانقطاعاتها المتكررة، تارة أخرى.

وفي هذا الصدد، نطالب بفتح وكالة تجارية للمتعامل الوطني (موبيليس) على مستوى الولاية، وكذا نقطة بيع لذات المتعامل في دائرة تين زاواتين.

بخصوص قطاع الفلاحة، بالتزامن وانطلاق الحملة الوطنية لإحصاء الثروة الحيوانية لبلادنا ونظرا لخصوصية المنطقة، نطالب القائمين على هذا البرنامج:

بإدراج التصاريح الشخصية للثروة الحيوانية للموالين وهذا بسبب صعوبة التنقل إلى المراعي المتواجدة في أماكن بعيدة نسبيا، من جهة، وكذا التكلفة والعناء الذي يتكبده أصحابها في نقلها إلى إقليم الولاية، من جهة أخرى.

ـ العمل على زيادة المساحات المزروعة، من خلال استحداث محيطات فلاحية جديدة، للتكفل بالطلبات المتزايدة للمستثمرين في هذا المجال.

... (إنجاز مناقب السقي وتجهيزها، نظرا للعجز الكبير المسجل والحاجة المتزايدة للموالين لها.

أما بخصوص قطاع الصناعة؛ ضرورة الإسراع في تهيئة مناطق النشاطات ووضعها حيز الخدمة، لتشجيع وخلق فرص استثمار.

وأخيرا، في قطاع الطاقة والمناجم، نؤكد على مطالبنا المتجددة وهي:

ـ ضرورة إنشاء مستودع لتخزين الوقود لسد حاجيات المواطنين المتزايدة من المواد الطاقوية.

ـ ضرورة تسجيل عمليات متعلقة بمشاريع ربط سكنات المواطنين بالطاقة الكهربائية، إذ سجلنا طلبات أكثر من 1500 مسكن عائلي على مستوى مقر الولاية ودائرة تين زاواتين.

وفي النهاية، تلكم، هي عناصر مداخلتنا في نص هذا القانون، متمنين، في حالة ماحظي بثقة مجلسنا الموقر، أن تتجسد أهدافه بما يحقق تطلعات المواطن الجزائري.

عاشت الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد بن طبة، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بن طبة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون، والوفد المرافق لهم،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يقول الله سبحانه وتعالى «وإذ تأذّن ربكم لئن شكرتم لأزيدنّكم ولئن كفرتم إنّ عذابي لشديد».

فاللهم لك الحمد والشكر، فها هي الميزانية الأضخم في تاريخ الجزائر بين أيدينا تهتز كأنها جان فلم نولّ مدبرين ولم نعقب، ولكن قلنا ما قاله الإبراهيمي بشيء من التصرف وهو يستقبل العيد: أيتها الميزانية بأية حال عُدتِ وبأي نوال جدت لهذه الأمة التي تتشوق إلى هلالك، وتتطلع إلى إقبالك، وتنتظر منك ما ينتظره المُدلجُ من تباشير الصباح.

وكان الجواب.. أن المكاسب الاجتماعية المحققة باقية، بل تعمقت، وتدعمت، برز ذلك في الإجراءات المتخذة لتحسين القدرة الشرائية للمواطن، بالحفاظ على دعم المواد الاستهلاكية ذات الاستهلاك الواسع، ورفع الأجور وكبح جماح الضرائب، بالإضافة إلى مواصلة الإصلاحات المالية والاقتصادية وكذا التحفيزات الموجهة للاستثمار.

كان هذا الجواب، سيدي الرئيس، وهو معلم حكيم نثمنه، ونثمن المجهود الكبير الذي جاء به ومن ورائه النية الصادقة للنهوض بالدولة، ولكن هذا لا يعفينا من ذكر الملاحظات التالية:

1 ـ إن زمن الاشتراكية ولى، ولكن بقيت اشتراكية الدعم الذي يستفيد منه الغني قبل الفقير، وأكثر منه، فالقسمة الكبرى من البنزين هي للأغنياء لا الفقراء، والقسمة الكبرى من السكر والحليب والزيت هي لأصحاب المصانع لا لأصحاب المقامع..

وهكذا، فإن الميسورين شاركوا الضعفاء والمستضعفين ما في أيديهم، حتى الخبز والملح، بينما لا اشتراكية فيما ينعم به الميسورون من طيبات الجوز واللوز والموز وصحن الزبيب.. هي إذا قسمة ضيزي ـ سيدي الوزير ـ على الدولة أن تراجعها وتبحث في الآجال القريبة لا البعيدة عن الحلول الناجعة التي تقيم القسطاس المستقيم.

2 ـ تتحرك الأجور وتمشي على استحياء، بينما تنتفض أسعار المواد الاستهلاكية الضرورية وتمضي واثقة الخطى، تمشي ملكة، والعامل المسكين ومع زيادة الأجر يتراجع ويتقهقر فيزيد ـ واعجبا ـ نقصا بالزيادة!

3 ـ إذا كان هذا حال الأجير، فمن لأولئك الذين ليس لهم لا في العير ولا في النفير..؟!

طلبوا العمل، فوجدوه أعز من بيض النعام، وتقدموا لمنحة البطالة فوجدوا دونها أهوالا دونها أهوال.

فهل تعلمون، السيد الوزير، أن الحصول على منحة البطالة أصبح جهاد «معريفة» تسبقه؟

وهل أتاكم أن البعض فضل التسكع والجوع على منحة وضعت دونها لا أقول العراقيل بل المتاريس وكأننا في حرب كر وفر، واذهبوا إن شئتم أو ابعثوا من يتقصى الواقع ليخبركم ما يجري هناك؟!

4 ـ هذه الميزانية الضخمة تصطدم بإدارة فقيرة كسيحة، متخلفة، ترفض التجدد والتجديد وتقاومه بكل ما أوتيت من مكر ولولا قلة قليلة فيها من أصحاب الإيمان العميق والضمائر الحية والإرادات القوية، لوقف حمار الشيخ في العقبة.

5 ـ وسائل الإعلام العمومي منها خاصة، أين هي من هذه المسيرة؟ أين موقعها في موكب الجزائر الجديدة؟ لا

نكاد نرى ترويجا حقيقيا مستداما لهذه المسيرة، ولا شرحا وافيا كافيا، ولا عروضا عميقة ولا برامج متخصصة إلا القليل الذي يقال له قليل؛ وتُرك المجال لوسائل التواصل الاجتماعي تفعل فعلتها وتنفث سمومها وتضلل العقول والقلوب، فتشكلها كما شاءت مريضة منقادة مسلوبة لا تملك من أمرها شيئا، حتى نشرات الأخبار كثيرا ما تكون خارج الضوء.

6 ـ الولايات الجديدة المستحدثة هي اليوم كالبارحة بقيت كدار لقمان على حالها، وما حدث من تغير جد محتشم لا يكاد يُرى أو يذكر أمام طموح أهالي هذه المناطق الذين يتطلعون إلى قفزة نوعية تلحقهم بالركب، من حيث المنشآت التعليمية في مختلف أطوارها، والصحية، والثقافية والصناعية وغيرها من مظاهر التحضر التي من أجلها استحدثت.

7 ـ وهو مسك الختام، نرجو من الدولة، ومن الجزائر الجديدة التي نتشرف بالانتماء إليها أن تولي عناية أكبر للبشر، بعد أن أولت عناية كبيرة للحجر والشجر، فالإنسان هو رأس المال الحقيقي للأمة والاستثمار فيه ضمان للأمة ومكوناتها، إذا صلح صلحت الأمة وإذا فسد فسدت الأمة.

فالله، الله في الإنسان، صغيرا وكبيرا، رجلا وامرأة، فالمحسن نزيد في إحسانه والمسيء نفكه عن الإساءة، فإن لم يرعو ضربنا على يده حتى لا يهدم البناء الذي نريد أن نبلغ به تمامه، فإن لم نفعل فإننا لا نصل أبدا وقديما قال الشاعر:

متى يبلغ البنيان يوما تمامه × إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم

فلنكن جميعا سواعد بناء، لا معاول هدم وعوامل رفع لا عوامل خفض، وحائطا لا صدع فيه وصفا لا يرقع بالكسالى.

شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: ما أغلاها اللغة العربية!.. **(تصفيق)**.. الكلمة الآن للسيد محمد عمرون، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد عمرون: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون، والوفد المرافق لهم،

وسائل الإعلام،

زميلاتي، زملائي الأفاضل.

الحقيقة، قانون المالية في أي دولة يعكس توجهات الدولة في كيفية تسيير وتحديد نفقات وإيرادات الدولة.

قراءة موضوعية لنص قانون المالية لسنة 2023، نلخص فيه النقاط التالية:

1 ـ هناك التزام للحكومة بالمنهجية الجديدة، وفق القانون العضوي لقوانين المالية رقم 18 ـ 15، وهو موضوع نثمنه على اعتبار أنه يزيد من مصداقية الحكومة تجاه الشعب وتجاه المؤسسة التشريعية، كما أنه يضفي كثيرا مما نطالب به دائما ألا وهي الحوكمة الرشيدة والرقابة المسؤولة.

2 ـ النقطة الثانية في قانون المالية والتي أتماهى فيها مع زملائي وهو البعد الاجتماعي الطاغي في مشروع قانون المالية لسنة 2023 التزاما بتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، وأيضا وفاء لبيان أول نوفمبر الداعم للطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية.

3 ـ النقطة الثالثة في نص قانون المالية والتي يجب أن تثمن، متعلقة بغلق باب الاستدانة الخارجية، وهذا قرار مسؤول، نثمنه، يجسد مفهوم الدولة السيدة في قرارها التي طالما رافع عنها ولأجلها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ميزانية بـ 98 مليار دولار أمريكي غير مسبوقة، تؤشر على الإرادة القوية من أجل الخروج سريعا من آثار جائحة كورونا، لكن بالمقابل فإنها تحمل قطاعكم ـ سيدي الوزير ـ خاصة والحكومة عامة، على ضرورة أن نتلمس ويتلمس المواطن أثر هذا المبلغ غير المسبوق في حياته الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

سيدي الوزير،

في الحقيقة، المنهجية الجديدة، بقدر ما أفرحنا التزامكم بها، فإنها، أي منهجية جديدة، تحتاج إلى إطار تنظيمي وإطار قانوني ونمط تسيير جديد، فعلى سبيل المثال، نحن نحتاج إلى قانون جديد للمحاسبة العمومية وقانون جديد آخر للرقابة المالية، على اعتبار أن المراقب المالي والمحاسب العمومي ستتغير صلاحياتهم وأدوارهم، فهي ستكون، هذه القوانين، موضوعة في الحسبان على مستوى قطاعكم؟

كما أن الحديث عن منهجية جديدة، تتطلب نظام معلومات قوي، بحيث نتمنى أن كل البرامج، سواء كانت كلية أو فرعية للوزارات وللمؤسسات العمومية تنشر بكل شفافية، حتى يتسنى لنا متابعتها ومراقبتها وهذا دائما في إطار الحوكمة الرشيدة التي نأملها.

النقطة الثانية ـ السيد الوزير ـ فيما يتعلق بالمنهجية وهي مسألة تغطية عجز الميزانية، هذا مشكل يبدو أنه سيصبح يؤرقنا على اعتبار أن عجز الميزانية بدأ يتعاظم، وإن كنا نؤكد على القرار المهم في عدم الاستدانة الخارجية، لكن أيضا الإفراط في اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات (FRR)، والذي يعتبر حقا للأجيال يدعونا لضرورة التفكير في البديل الثاني وهو الاستدانة الداخلية والتمويل الداخلي عن طريق سندات الخزينة أو عن طريق البورصة أو... إلخ، فهل هناك رؤية على مستوى قطاعكم في كيفية تفعيل هذا المورد الثاني من موارد ضبط عجز الميزانية؟

النقطة الثالثة المتعلقة بإجراءات الحد من التضخم، حسب توقعات قانون المالية لسنة 2023، فإن التضخم سيكون في حدود 5.1٪ وهو مقارنة بما هو موجود في بيئتنا الإقليمية والدولية، يعني مستوى مقبول، ما هي الإجراءات للحد أكثر من هذا التضخم والذي في كثير من الأحيان يذهب بجهود الدولة، فيما يتعلق برفع الأجور وتحسين القدرة الشرائية؟

النقطة الأخيرة ـ السيد الوزير ـ متعلقة بمسألة الإصلاح الضريبي، لا يمكن أن نتحدث عن إنعاش اقتصادي أو عن تنمية اقتصادية إذا لم يرافقها إصلاح ضريبي جاد، أعطيك مثالا، السيد الوزير، لدينا مادة الحديد التي تعرف ارتفاعا في الأسعار نتيجة الضرائب على المادة الأولية بها، قد يشكل ذلك عرقلة غير مباشرة لتنفيذ البرامج المسطرة ويرفع من قيمتها، ما قد يؤثر على تنفيذ كامل لبرنامج السيد رئيس الجمهورية والتزاماته.

في الأخير، أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

..(**تصفيق**)..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد السالك سكوني، فليتفضل مشكورا.

السيد السالك سكوني: شكرا.

سيدي الرئيس، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نحن نثمن الميزانية التاريخية لسنة 2023 ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن ترى مرافقة ومراقبة حقيقية، وتكون ميزانية لفك العزلة عن جميع المحرومين في التراب الوطني، وأخص بالذكر المحرومين بولاية برج باجي مختار، هذه الولاية الفتية والمعزولة انعزالا كبيرا لسبب بعدها الجغرافي ومكانتها الحدودية وغير مرتبطة بأي ولاية من ولايات الوطن بالطرق المعبدة، هذا من بين الأسباب التي تركها معزولة انعزالا كبيرا.

في الآونة الأخيرة، تم فتح معبر حدودي في بلدية تيمياوين واستبشرنا به خيرا، لكونه منفذا ومتنفسا للولاية وتستفيد منه، لكن، في الأخير، لم تستفد الولاية منه بسبب عدم وجود نقطة جمركية في المنطقة، حيث يتم تعبئة الشاحنات في ولاية أدرار وتتجه مباشرة إلى الدولة الشقيقة مالي؛ وفي العودة يتم تعبئتها في مالي والعودة إلى أدرار، أي أن برج باجي مختار لا تستفيد من أي شيء بسبب انعدام النقطة الجمركية.

لهذا، نطالب، من هذا المنبر، المدير العام للجمارك، بإنشاء نقطة جمركية في ولاية برج باجي مختار والذي أصبح مطلبا يلح عليه الشعب، ومن أسبابه كذلك ندرة المواد الغذائية في الولاية، نحن نعلم أن ندرة المواد الغذائية عالميا، لكن ما يحدث في برج باجي مختار من ندرة مضاعفة، وكما قلت، ندرة المواد الغذائية هي عالمية بسبب الحرب الروسية ـ الأوكرانية وأسباب عالمية.. لكن ما يحدث في ولاية برج باجي مختار استثنائيا!

ونحن نرى من أكبر الأسباب عدم وجود نقطة جمركية، لأن التجار يعانون في دائرة رڤان، هناك من يحجزون لهم السلع وهناك من ومن... رغم أنهم تجار جملة، تجارنا مغبونون، تاجر جملة حمولته 23 طنا في الشهر ليس بتاجر جملة لا يستطيع أكثر! هذه هي النسبة المحددة لتجار برج باجي مختار.

فيما يخص وزير النقل، النسبة المحددة للتعويض هي

(300 فرنك) أما الولايات الأخرى فتتراوح بين (600 و700) والطريق الوطني رقم 6 ببرج باجي مختار هي أصعب وأطول طريق، لماذا نحن (300 فرنك) والولايات الأخرى (900 و600)؟ نريد توضيحا في القضية.

في الحقيقة، من الحاجات التي تطرح إشكالا هي ندرة المواد الغذائية والتي نطالب بحل لها في أسرع وقت.

أما فيما يخص قطاع الصحة وقطاع التعليم، فهما شبه منعدمين، نطلب من السادة الوزراء أن يأخذوا هذا بعين الاعتبار ومساعدة هذه الولاية المعزولة.

فيما يخص التوظيف، في الحقيقة، التوظيف لدينا كارثة...

السيد الرئيس: الولاية فتية وليست معزولة..

السيد السالك سكوني: نتمنى هذا، ونحن شاكرون لك، سيدي الرئيس، مواقفك، استثناءك، لكن في الوقت الحالي مواطنو ولاية برج باجي مختار يعانون معاناة كبيرة!

فيما يخص قضية التوظيف، نسبة البطالة في الولاية كبيرة؛ في الآونة الأخرة تم فتح منصبين اثنين، استبشرنا بهما خيرا، أحدهما في الغرفة الفلاحية والآخر في الغرفة التجارية؛ استبشرنا خيرا كون الشروط متوفرة والخبرة كذلك في الولاية، تم التعيين لأناس خارج الولاية، لكن نحن نريد امتصاص البطالة من الولاية.

رغم أن قرار السيد رئيس الجمهورية صريح في هذه القضية، الأولوية لأبناء المنطقة، هنا احتج المجتمع المدني (الوالي والمنتخبون) وتم التكلم مع الوزراء، وزير التجارة، جزاه الله بالإحسان إحسانا، أخذ القضية بعين الاعتبار وجمد المنصب وكلف مدير التجارة بالولاية، أما وزير الفلاحة لم يرد، نتمنى من الله سبحانه وتعالى أن يلبي هذا المطلب الشعبي.

فيما يخص العزلة، كما قلت، بالنسبة للسيد وزير النقل، نطلب أن تكون لنا طائرة خاصة من برج باجي مختار إلى الجزائر، وتكون رحلة بين برج باجي مختار وولاية الوادي لنقل المرضى، كون جميع مرضى الولاية يتوجهون إلى ولاية الوادي، لهذا فإن المطلب يتمثل في طائرة بين برج باجي مختار ـ الوادي، طائرة أخرى بين برج باجي مختار ـ الجزائر.

فيما يخص...

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد رضوان بوغلابة، فليتفضل مشكورا.

السيد رضوان بوغلابة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون، والوفد المرافق لهم،

زميلاتي، زملائي الأعضاء المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية، نثمن ما جاء به نص قانون المالية لسنة 2023 الذي يحمل في طياته جوانب جد إيجابية لبناء اقتصاد وطني متين وقوي، يسمح بمواجهة كل التحديات التي يفرضها الوضع الحالي، وهذا ما يعزز المكاسب الاجتماعية بتحسين القدرة الشرائية للمواطن البسيط.

فقانون المالية الجديد الذي هو بين أيدينا سيدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، حيث جسد نص هذا القانون التزام السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، برفع أجور الموظفين وزيادة معاشات المتقاعدين ورفع منحة البطالة، وكذلك تخفيض جمركة استيراد السيارات الأقل من ثلاث سنوات واستيراد العتاد الفلاحي الأقل من خمس سنوات.

ولا يفوتني أن أثني على مبادرة السيد رئيس الجمهورية، فيما يخص عقد اجتماعات وزارية في كل الولايات الداخلية، كخنشلة وتيسمسيلت، على أمل أن تبرمج اجتماعات وزارية أخرى في ولايات الجنوب وخاصة في ولاية غرداية، لأن هذه الولاية شهدت محنا كثيرة.

وفي مستهل مداخلتي، أود طرح انشغالات متعلقة بقطاعات مختلفة:

بالنسبة للضريبة المطبقة على المؤسسات المصنفة، فإننا نوصي سيادتكم بإعادة النظر في تسعيرة هذه الضريبة وذلك بإجراء تخفيضها من القيمة السنوية والتي تثقل كاهل المكلفين بها، خاصة في المناطق الجنوبية، لذا نطلب من سيادتكم مراجعتها بما يسمح للمكلفين بتسديدها.

كما نرجو من سيادتكم مراجعة قانون التقاعد النسبي، 32 سنة، ومعالجة ملف أصحاب العقود المنتهية.

ونأمل من سيادتكم مشاريع ذات حيوية بولاية غرداية:

ـ كانطلاق مشروع ازدواجية الطريق بين ولاية غرداية وولاية المنيعة.

ـ إستكمال ازدواجية الطريق في شطره المتبقي بين ولاية غرداية وولاية ورقلة.

ـ إنجاز طريق بلدية حاسي الرمل ببلدية الضاية بن ضحوة.

ـ الإسراع في إنجاز السد المائي بدائرة متليلي الشعانبة.

ـ إنجاز ثلاثة مصافي لمياه الصرف الصحي عبر تراب الولاية.

ـ حفر آبار المياه الصالحة للشرب وربط المستثمرات الفلاحية بالطاقة الكهربائية وفتح المسالك الفلاحية.

ـ وضع قوانين وصيغة جديدة لدعم الفلاحين.

ـ إنجاز مستشفى 120 سريرا بدائرة متليلي الشعانبة و60 سريرا بدائرة زلفانة.

ـ إنجاز سكنات وظيفية بدائرة بريان لموظفي قطاع الصحة.

ـ تزويد الولاية بسيارات الإسعاف.

ـ رفع التجميد عن عدة مشاريع في قطاع الشباب والرياضة.

ـ كذلك أغتنم الفرصة بوجود وزيرة الثقافة وأقول لها قصر بلدية متليلي الشعانبة هو في حالة كارثية! نتمنى منك زيارة إلى ولاية غرداية، السيدة الوزيرة.

وفي الأخير، نتمنى أن تكون سنة 2023 انطلاقة جيدة وفعالة لبناء اقتصاد وطني، يتماشى مع تطلعات المواطن، لتحقيق التنمية المستدامة وبناء دولة قوية باقتصادها وشعبها.

تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عمر دويم، فليتفضل مشكورا، غير موجود؟ غائب، الكلمة للسيد عزوز ناصري، فليتفضل مشكورا.

السيد عزوز ناصري: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد وزير المالية المحترم،

تحتوي ميزانية الدولة في طياتها على إيرادات ونفقات، تسعى الحكومة على إيجاد نقطة التوازن بينهما، حتى لا يصبح العجز المحتمل في الميزانية يهدد التطور المالي والتنموي وما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي والسياسات الاجتماعية.

ولا يختلف اثنان في التأكيد على أن الدول التي تملك ثروات باطنية، على غرار البترول والغاز والمعادن، لا تعطي للجباية العادية حقها ولا تستبق الأحداث في احتضانها بجد، اعتبارا لزوال هذه الثروات غير المتجددة.

فالمستقبل، السيد الوزير، يبنى في الحاضر بتجنيد وتحصيل الضريبة والجباية المحلية، من خلال تطبيق الآليات القانونية ذات الصلة وتحسيس دافعي الضرائب على ضرورة أدائها فضلا عن تجنيد إدارة الضرائب على تحصيلها.

فنسبة التحصيل ـ حسب المعلومات المتداولة ـ ضعيفة ولا تشمل جميع الولايات بصفة منتظمة، الأمر الذي يتطلب من موظفي الضرائب العمل بأكثر صرامة، في سياق الرفع من التحصيل وفي نطاق إحصاء المتهربين من الالتزام الضريبي، بما يكفل بسط سلطة القانون عليهم.

كما يتطلب الأمر أيضا، عصرنة إدارة الضرائب، لا بإدخال آلة الحاسوب فقط، بل بتوفير ظروف ملائمة للعمل من مكاتب وأعوان بالعدد الكافي ووسائل النقل وعلى وجه الخصوص، الحماية الضرورية لتجنب التعدي اللفظي والجسدي عليهم.

إن الوضع الراهن، السيد الوزير، مؤسف ليس للموظفين فقط، وإنما كذلك لكل من يتعامل مع إدارة الضرائب، ومن مظاهر ذلك، أذكر مثالا لا حصرا، مكاتب مكدسة بالأرشيف يصعب الاستقبال بها، فضلا عن العمل بسجلات يدوية بدل ملفات رقمية، والأدهى من ذلك، ما زالت إدارة الضرائب، في زمن الرقمنة، تحرر الجداول الضريبية بالقلم الجاف، فكيف يمكن، السيد الوزير، والحال كذلك أن تتكفّل الضرائب بمهام إضافية التي أسندها

لها نص قانون المالية لسنة 2023 بتحويل تحصيل الرسم العقاري ورفع القمامات من مصالح البلدية إلى الضرائب المحلية؟!

إن هذا الوضع، يفرض مواصلة تجسيد كافة العمليات الرامية إلى إصلاح المنظومة الوطنية المالية وجعلها مواكبة للعصرنة ومرافقة للإقلاع الاقتصادي المنشود، كما ينبغي النظر إلى رقمنتها، بأنه بعد تخطيطي لا تقني أو فني.

إن من غايات هذا الإصلاح، ما يسمح بتحقيق المرونة والفعالية على منظومتنا المالية والمصرفية وكذا الضريبية.

وبالحديث عن المسائل المرتبطة بالقطاع المالي، وجبت الإشارة إلى ضرورة تشجيع وتكثيف الصيرفة الإسلامية وتنويع منتوجاتها، لاهتمامها باستقطاب الكتلة النقدية الضخمة المتداولة في السوق، وتنظيم السوق الموازي المالي والتجاري، بغية إدماجهما في الإطار القانوني، إلى جانب حماية العملة الوطنية بالرفع من قيمتها، والتحكم الدوري في مؤشرات الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، فضلا عن تفعيل نشاط بورصة الجزائر، بالنظر إلى أن الاقتصاد التنافسي يتطلب هذا الجهاز المالي.

في موضوع آخر، تحرص السلطات العليا للبلاد، في الآونة الأخيرة، على سن قواعد قانونية جديدة لحماية أملاك الدولة من الإتلاف والتعدي والنهب، كونها مصدرا لا يستهان به من الثروة الثابتة.

فعملية مسح عقارات الدولة بشتى أنواعها لم تنته بعد وتستنطق وزارة المالية على ضرورة التعجيل بعمليات مسح الأراضي، بما فيها الأراضي الفلاحية للقضاء على الاختلالات القائمة.

وفي سياق متصل، أضحى من الأهمية بمكان، ضرورة مواصلة العمليات الهادفة... (إلى تهيئة الإقليم الوطني للقضاء التدريجي على الفوارق الحاصلة في توزيع وتمركز السكان بين الشمال والجنوب، وذلك بالعمل على تحويل النشاطات الاقتصادية نحو مناطق الجنوب والهضاب العليا، بما يحقق تنميتها ويسمح كذلك باستقرار الساكنة.

تلكم، هي السيد الرئيس المحترم، بعض الملاحظات التي أردت تقديمها في مناقشة نص هذا القانون.

شكرا لكم جميعا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد رباح، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد رباح: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إنّا لنرجو إذا ما الغيث أخلفنا

من الخليفة ما نرجو من المطر

هو بيت شعري قاله جرير لعمر بن عبد العزيز، وإننا اليوم نتوسم خيرا في رئيس الجمهورية، إثر اعتماده أضخم ميزانية منذ الاستقلال، وهي ميزانية برامج لا ميزانية وسائل.

وإننا ونحن نعيش هذا الاستقرار السياسي الذي سوف يفضي، لا محالة، إلى نهضة اقتصادية ولسان حالنا يقول:

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي

بصبح وما الإصباح منك بأمثل

ندعو السادة الوزراء إلى مواكبة السرعة والديناميكية التي يود السيد الرئيس فرضها. إن انعدام روح المبادرة لدى بعض القطاعات، مثل الفلاحة، والانحصار في التسيير الإداري لا يخدم توجيهات السيد الرئيس.

سيدي وزير المالية،

هذه الميزانية والتي سوف تسمح برفع أجور العمال وكذا معاشات المتقاعدين ومنحة البطالة، قرار شجاع وجريء وفي وقت حساس، لذا وجب التنبيه إلى أنه يجب أن يكون آخر راتب للمتقاعدين يفوق منحة البطالة وذلك لما قدمته هذه الفئة للمجتمع.

سيدي الوزير،

كنا نأمل أن تأخذ التوصيات الموجهة للوزارة بمناسبة تسوية ميزانية 2019، وخاصة فيما يتعلق بتوحيد الضريبة وتأخير دفع (G50) لشهر ديسمبر نظرا لاقترانه بانقضاء السنة المالية.

سيدي الوزير،

إن هذه الميزانية يجب أن يرافقها قانون يحمي الآمر بالصرف، لأننا نعاني من مشكل رفع التجريم عن التسيير.

السيد الوزير،

نلتمس العدل كل العدل، الذي أوصى به السيد الرئيس، برفع التجميد عن المشاريع، ونأمل أن تكون المشاريع خالقة للثروة ومناصب العمل والتقليل من البطالة.

السيد الوزير،

فيما يخص الأنشطة الرياضية وفيما يتعلق بوزارة التجارة، فقد استثني استيراد العتاد ولوازم الرياضة من قائمة المواد المعنية بالاستيراد، وهذا في الحقيقة له تأثير سلبي، لأن الرياضة من شأنها أن تساهم في استقرار الشباب وابتعادهم عن المهلوسات وما إلى ذلك، لذا نرجو إدراج هذه المواد ضمن قائمة المواد المتعلقة بالاستيراد.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد بلعياشي، فليتفضل مشكورا، غير موجود؟ غائب، الكلمة إلى السيدة نجية وجدي دمرجي، فلتتفضل مشكورة.

السيدة نجية وجدي دمرجي: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد المجاهد، صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدة الوزيرة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان،

السيد وزير المالية،

أعضاء الحكومة والوفد المرافق لهم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرون، كلّ باسمه،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إننا اليوم مجتمعون تحت قبة مجلس الأمة لمناقشة نص قانون المالية لسنة 2023، والذي تضمن نقاطا أساسية وضرورية، كان لابد منها، كالزيادة في الأجور ومنح التقاعد ومنحة البطالة، والتي ستؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية والعيش الكريم للمواطن البسيط.

نثمن الزيادة المستحقة في ميزانية الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، في غضون التهديدات والتوترات الإقليمية والقارية والعالمية، وهذا يعكس إلمام السيد رئيس الجمهورية بما تعيشها الجزائر من تحديات وطنية وعالمية.

لذلك ليس علينا إلا أن نثمن ونبارك نص قانون المالية لسنة 2023.

وأنا بصفتي عضو مجلس الأمة عن الثلث الرئاسي، أريد أن أثري هذه المناقشة، بإضافة لصالح فئة منسية.

هناك بعض الجزائريات والجزائريين محرومون من منحة التقاعد لأسباب متعددة مثلا:

الفئة الأولى: وهم العمال الذين يعملون عند الخواص وغير مصرح بهم لسبب أو لآخر.

والفئة الثانية: وهن النساء الماكثات في المنازل، أو المرأة الماكثة في البيت.

والفئة الأخرى: وهن عاملات النظافة في منازل الخواص.

ولهذا، أريد أن أتقدم باقتراح للسيد وزير المالية والسيد وزير البريد والمواصلات، لإصدار طابع بريدي بقيمة دينار واحد على كل المواد الغذائية والسجائر ونسميه على سبيل المثال «الجزائر الجديدة» وهذا سيمكننا من خلق صندوق مخصص لهذه الشريحة.

يمكن، من خلال هذا الصندوق، تقديم منحة التقاعد لهذه الفئة المذكورة، كغيرهم من المتقاعدين الجزائريين.

سيدي رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، سيكتب اسمك بأحرف من ذهب في تاريخ الجزائر.

نتمنى أخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار في القانون التكميلي أو في قانون المالية لسنة 2024، شكرا على حسن الإصغاء والمتابعة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، عاشت الجزائر حرة مستقلة.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد العيد بلاع، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد العيد بلاع: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد الفاضل،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة الإطارات المرافقة،
حضورنا الكريم،
سلام الله عليكم.

مما لاشك فيه أن نص قانون المالية لسنة 2023 جاء مترجما لالتزام الحكومة بتنفيذ مخطط عملها، الذي تمت المصادقة عليه منذ أسابيع قليلة، والذي بدوره مستوحى من برنامج السيد رئيس الجمهورية.

إن المتمعن في مواد نص هذا القانون يخلص، لا محالة، إلى أن كل العناية قد أوليت للقطاعات الهامة في حياة المواطن، وأهمها قطاعا الصحة والتربية والتعليم وهذا ما يكرس الطابع الاجتماعي للدولة وفاء للمبادئ النوفمبرية وهذا مصدر فخر واعتزاز لنا!

بالإضافة أيضا إلى تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين، لمواجهة المخاطر التي تحدق ببلادنا من كل جهة، كما يعلم الجميع، وهذه حتمية قصوى لا نقاش فيها.

فيمكن اعتبار هذه الميزانية مميزة، لأنها تعتبر انطلاقة جديدة بعد الصعوبات التي عشناها السنوات الأخيرة، جراء الأزمة الاقتصادية العالمية والوطنية وكذا جائحة كوفيد.

إن جملة الإجراءات الجديدة كإدماج عمال (DAIP، DAIS) ورفع الأجور عن طريق تعديل الشبكة الاستدلالية وتخفيض الضريبة على الدخل ورفع منحة البطالة والتأمين على البطالة وتسوية مستحقات الضمان الاجتماعي ومساهمة الدولة بنسبة كبيرة لضمان الجماعات المحلية (FCCL) سابقا، وعدم فرض ضرائب جديدة وزيادة دعم المواد الغذائية الأساسية.

ويرافقها إجراءات أخرى لتشجيع ودعم الاستثمار، خدمة للاقتصاد الوطني الذي نتوقع أن يعرف ديناميكية جديدة، إن شاء الله، ومع ذلك، وددت، السيد الرئيس، تسجيل بعض الملاحظات:

ـ إعطاء الأولوية في تسجيل العمليات إلى تطهير المدونات من بين العمليات القديمة والتي تعود أحيانا لسنوات بعيدة والتي تعاني من صعوبات مالية، ونجدها سواء متوقفة أو بطيئة الوتيرة، مما يستوجب مراجعتها مما يشكل عبئا آخر على ميزانية الدولة، حتى وإن كانت هذه الأولوية على حساب عمليات جديدة.

وأمثلة هذه المشاريع عديدة بولاية خنشلة وأظن بأنها في العديد من ولايات الوطن وفي جميع القطاعات، هذا رغم البرنامج التكميلي الذي أقره السيد رئيس الجمهورية لولايتنا.

النقطة الثانية التي وددت التطرق إليها في هذه المناسبة وهي خاصة بإعادة تقييم وتثمين ممتلكات الجماعات الإقليمية، ففي حين كنا نسعى لتثمينها وإذا بنا نقلصها ونفقدها لعزوف المواطنين عن كرائها واستغلالها، كون تقييمها لم يكن موفقا بالمبالغة في التقييم فيها، مما أدى إلى عزوف المواطنين عنها وفقدان البلديات لمورد هام، وكمثال عن ذلك، المذابح ومحطات المسافرين والأسواق الأسبوعية والمحلات، كما هو الشأن في بلدية قايس، كمثال فقط، وليس على سبيل الحصر، مما يجعلها في كل مرة تنتظر إعانات الموازنة حتى تتكفل بالمصاريف الإجبارية.

ثالثا، سأستغل هذه السانحة، في الأخير، سيدي الرئيس – السيد الوزير، لأدعوكم، مرة أخرى، إلى الوفاء بالتزام الدولة مع فئة ضحايا الإرهاب، هذه الفئة التي جمد حقها في زيادة تعويضاتهم، رغم صدور القرار الوزاري المشترك، كانت وزارة المالية طرفا فيه، بحجة عدم توفر الاعتمادات المالية، نتيجة الأزمة المالية آنذاك، أي منذ سنة 2018.

أظن بأن الوقت قد حان، بتحسن الظروف المالية للبلاد، لتكريس حق هذه الفئة والوفاء بالتزام الدولة مع فئة ضحت من أجل وطنها وقدمت الكثير في أصعب الأوقات وأحلك الظروف؛ كان السيد الوزير الأول قد أعلن، حين كان وزيرا للمالية وأكد ذلك حين قدم برنامج حكومته، عن فتح العديد من الورشات لإصلاح كل المنظومة المالية لتتماشى مع التوجهات الجديدة للبلاد، فإذا أمكن إفادتنا ـ السيد الوزير ـ بالمرحلة التي وصلت إليها هذه الورشات.

شكرا للجميع، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد نبيل أورادي، فليتفضل مشكورا.

السيد نبيل أورادي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي الأعضاء،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
أزول فلاون.

تعتبر ميزانية 2023 التي اقترحتها الحكومة، ميزانية سياسية بامتياز؛ وتقديمها في هذه المرحلة التي تعيشها الجزائر يحمل رسالة سياسية واضحة، على اعتبار أن هناك إجماعا على أن الميزانية هي الأضخم في الجزائر منذ الاستقلال.

إنها رسالة تؤكد أن الحكومة الجزائرية تريد الخروج من سنوات التقشف السابقة والتداعيات المرتبطة بأزمة كورونا والتي أدت إلى انكماش اقتصادي غير مسبوق للاقتصاد الجزائري؛ ويظهر هذا بصورة واضحة في الإعلان عن رفع الأجور والمعاشات ورصد مبالغ كبيرة للاستمرار في سياسة الدعم التي تعد سمة في مسار السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

على صعيد آخر، فإن الميزانية الجديدة تحمل مغزى سياسيا آخر، ويتعلق الأمر بالإشارة إلى العودة القوية للجزائر إلى الساحة الاقتصادية، إذ إن لسان حال الحكومة الجزائرية يقول إن الجزائر مستعدة لاستقبال الراغبين في الاستثمار، مهما كانت وجهتهم، من خلال تحضير ميزانية تفرض عودة النمو بقوة، وكل الإجراءات المتخذة إنما المراد منها هو تحسين مناخ الأعمال.

ميزانية سنة 2023 تحمل في واقع الأمر عدة رسائل لكل المتعاملين الاقتصاديين داخليا وخارجيا، وتتعلق هذه الرسائل بالأساس برغبة السلطات في توفير أرضية ماكرو ـ اقتصادية، صلبة للمستثمرين، على أساس أن ارتفاع الإنفاق العمومي لا يتم بالتضحية بالتوازنات الكبرى للاقتصاد واللجوء إلى التمويل غير التقليدي، أي طباعة النقود، كما حدث فيما سبق، والذي دفعت الجزائر ثمنه غاليا وترفض السلطات الجزائرية إعادة التجربة القاسية مرة أخرى.

وقد ثمن صندوق النقد الدولي هذا التوجه المعلن من قبل السلطات الجزائرية، معتبرا المسعى ذا دلالة هامة لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر.

السيد الرئيس،

وبالعودة إلى نص قانون المالية لسنة 2023 أود إبداء بعض الملاحظات والانشغالات ذات الطابع الاقتصادي والمحلي في نفس الوقت.

تعتبر ولاية بومرداس ولاية ذات طابع ريفي ونظرا لموقعها الاستراتيجي الهام، كولاية ساحلية وقربها من العاصمة، لم تستفد من برامج تنموية تؤهلها لمواكبة الولايات الكبرى وذلك منذ تأسيسها سنة 1984، رغم توفرها على مؤهلات اقتصادية وفلاحية وسياحية هامة.

ولرد الاعتبار لهذه الولاية التاريخية الثورية، نتطلع إلى نهضة حقيقية قوامها الدعم المالي؛ ولهذا نبارك المبادرة الحميدة التي سنها السيد رئيس الجمهورية، بعقد اجتماع لمجلس الحكومة على مستوى الولايات، والتي نتمنى أن تشمل ولايتنا، نظرا لما عانته من الزلزال الذي ضرب الولاية سنة 2003 ودمر البنية التحتية وجعلها ولاية منكوبة بأتم معنى الكلمة.

والسبب الثاني الذي أدى إلى عرقلة التنمية في ولاية بومرداس، هو الوضعية الأمنية التي عاشتها الولاية لأكثر من 20 سنة، خاصة في الجهة الشرقية، ولخلق التنمية، نقترح بعض المشاريع:

قطاع الأشغال العمومية:

ـ صيانة الطريق الوطني رقم 12 وتوسيعه.
ـ ربط المناطق الساحلية بالطريق الوطني لإنعاش السياحة.
ـ إكمال الطريق الساحلي رقم 24 المتوقفة به الأشغال على حدود بلدية زموري ولقاطة.
ـ صيانة الطريق الرابط بين يسر وشعبة العامر إلى حدود ولاية تيزي وزو.

ولفك العزلة عن مناطق الظل، نقترح إنجاز جسرين:

ـ الأول يربط بن شود بسيدي داود.
ـ الثاني جسر يربط لقاطة بيسر.
ـ رفع التجميد عن مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي لبلديات رأس جنات، برج منايل، لقاطة، يسر، سي مصطفى على مستوى واد يسر.

قطاع الفلاحة:

ـ إنشاء سوق جملة للخضر والفواكه في الجهة الشرقية على مستوى بلدية يسر.
ـ تسوية وضعية الفلاحين المستفيدين من استصلاح

الأراضي.

ـ تسوية وضعية الفلاحين المستغلين للمزرعة النموذجية غانم سعيد، ببرج منايل، وتطبيق مبدأ الأرض لمن يخدمها.

ـ ربط المستثمرات الفلاحية بالكهرباء.

ـ إنجاز مجمعات مائية وتسهيل منح رخص حفر الآبار.

قطاع السياحة:

رغم تصدر الولاية المراتب الأولى وطنيا، بالنسبة لعدد المصطافين، إلا أنها تعاني من نقص كبير في المرافق، لذلك نقترح:

الإسراع في المصادقة على مخطط التهيئة السياحية وفتح المجال أمام المستثمرين وتسهيل الإجراءات للاستثمار في هذا القطاع الذي يعتبر البديل الثاني للخروج من التبعية للمحروقات.

قطاع الصناعة:

نقترح إنشاء منطقة نشاطات على مستوى زعاترة ببلدية زموري، يكون اختصاصها في الصناعات التحويلية، نظرا للطابع الفلاحي للمنطقة التي تعاني من البطالة وآفة الحرقة.

قطاع الصحة:

التسريع في إنجاز مستشفى 120 سريرا بخميس الخشنة و60 سريرا ببغلية.

قطاع التربية:

نقص في المؤسسات التربوية، خاصة ببلدية أولاد موسى التي تعاني من الاكتظاظ.

قطاع السكن:

رغم استفادة الولاية من برامج سكنية هامة، إلا أنها ما زالت تعاني من نقص كبير، وهذا راجع إلى مخلفات الزلزال، ولذلك نطالب بتخصيص حصة خاصة بمختلف الصيغ، مع تسهيل إجراءات تصنيف الأراضي بالنسبة للمناطق التي تعاني من انعدام الأوعية العقارية.

قطاع النقل:

نقترح دراسة لإنجاز خط ترامواي، يربط عاصمة الولاية بالبلديات الساحلية المجاورة، مع دعم حظيرة النقل بشركة «إيتوزا».

هذه رسالتي إليكم ونحن في كنف الجزائر الجديدة، نتمنى... (أن نجد عندكم الآذان الصاغية ومنا إليكم العهد بالعمل من أجل بلدنا الجزائر، رحم الله شهداء الوطن وعاشت بلادنا في ظل القيادة الرشيدة الآمنة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد الهاشمي دبابش، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد الهاشمي دبابش: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

إن الأوضاع الدولية الحالية وانعكاساتها الاقتصادية تملي على مختلف الفاعلين في البلاد مواجهتها عبر إصلاح المالية العمومية وحوكمة الميزانية، مما أدى إلى انبثاق قانون المالية تحت شعار ميزانية واعدة للتكفل بالإطار الاجتماعي والمعيشي للمواطن الذي يحترم متطلبات التنمية والبرنامج الذي طرحه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، والذي زكاه الشعب، الهادف لاستجماع كل القوى واستغلال جميع الثروات لتحقيق نهضة وبناء دولة القانون.

إستكمالا لمسار بناء اقتصاد قوي، يسمح بمواجهة كل التحديات التي يفرضها الوضع العالمي الجديد، مع مواصلة الإصلاحات المالية والاقتصادية الرامية، وبالأخص ما يتعلق بتنويع مصادر التمويل وحوكمة المالية العمومية.

جاء نص قانون المالية لسنة 2023 ليعزز المكاسب الاجتماعية، من خلال إجراءات تحسين القدرة الشرائية للمواطن والحفاظ على دعم المواد ذات الاستهلاك الواسع ورفع الأجور، دون أن يتضمن إدراج أية ضرائب جديدة.

إنعاش التنمية الاقتصادية، من خلال تشجيع الاستثمار الخاص والأنشطة الإنتاجية وتحسين الوضع المعيشي للمواطن، ومن خلال إقناع المستثمرين وإبراز خصوصيات كل المناطق وإمكانية استغلالها أو عن طريق التواصل مع

أفراد الجالية في الخارج، مبينا أن هذه الإسهامات تقتضي فتح جسور الحوار والتواصل وشرح القوانين وإعطاء القدوة في مجال العمل والاستثمار.

كما نثمن الرؤية الجديدة لرسم معالم ميزانية الدولة، وفق البرامج والأهداف المسطرة لإنعاش الاستثمار والتقليص من البطالة، بفضل، لاسيما، مشاريع البنى التحتية والهيكلية التي سيتم إطلاقها أو رفع التجميد عنها.

تعتبر ولايتي الحبيبة، بسكرة، قطبا فلاحيا سياحيا وصناعيا بامتياز، حيث إن الفلاحة البسكرية تمول 40٪ من القفة الجزائرية من خضر وفواكه، فضلا عن التمور الجوداء على مستوى العالم، وهي من الموارد التي يعول عليها الاقتصاد الوطني وتساهم في جلب العملة الصعبة للخزينة العمومية.

أما الجانب السياحي، فولاية عروس الزيبان، بسكرة، بوابة الصحراء، تتوفر على كل مقومات وأنواع السياحة، سواء التاريخية أو الحموية أو الدينية.

ومن ناحية أنها قطب صناعي بامتياز، فهي تتوفر على مصنعين للإسمنت وعدة مصانع للآجر والمياه المعدنية وعدة مطاحن للفرينة والسميد، إضافة إلى مصنع الكوابل ومصنع النسيج (للأمانة، السيد الوزير، عمال مصنع النسيج يطلبون منكم التدخل العاجل لتسوية وضعيتهم المهنية) إضافة إلى مصانع التمور ومشتقاته ومختلف المصانع الإنتاجية الغذائية والمصبراتية.

كما تتوفر ولاية بسكرة على خط سكة حديدية لنقل البضائع من شمال البلاد إلى جنوبه وعلى مطار دولي وهناك منطقة صناعية من أكبر المناطق الصناعية على مستوى الوطن، تحتوي على مولد للطاقة من بين أكبر المولدات في العالم بمنطقة الشقة، وبالمناسبة، أشيد بدور الدولة وما تبذله في مجال الطاقة والطاقات المتجددة وعلى رأسها السيد الوزير المتفاني في عمله ذو الكفاءة، وهو ما يؤهل ولاية بسكرة لتكون بوابة الجزائر لإفريقيا واقتحام السوق الإفريقية بقوة، وهكذا يكون الاقتصاد الوطني ناجحا، بعيدا عن الريع البترولي.

وختاما، ألتمس من السيد رئيس الجمهورية، أن تحظى ولايتي العزيزة، بسكرة، ببرنامج تنموي خاص بعد ولايتي خنشلة وتيسمسيلت، خاصة في ظل وجود، على رأس جهازها التنفيذي، رجل مخلص لوطنه، يشهد له بالكفاءة وحرصه الشديد على إنجاز البرامج التنموية في آجالها المحددة، وهذا برفع التجميد عن المشاريع المجمدة وكذا:

- طلب كلية الطب.
- طلب مستشفى جامعي، بحجم ولاية بسكرة.
- طلب مركز للسرطان، مع توفير جهاز (Radio thérapie) في المصلحة الموجودة.
- طلب مستشفى أمراض القلب.
- طلب مستشفى الطفولة والأمومة ببرج بن عزوز وزريبة الواد ولوطاية.
- ترقية مصلحة الكلى إلى مستشفى مستقل بميزانيته.
- طلب تراموای.

ونطالب أيضا برفع منحة ذوي الهمم وكذا نسبة توظيفهم من 1٪ إلى 5٪ في مختلف المؤسسات والشركات، مع احترام هذه النسبة لتوظيفهم، كما أهنئهم بمناسبة يومهم العالمي.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، عاشت الجزائر حرة، عزيزة، مستقلة.

السيد الرئيس: شكرا؛ يمكن لك أن تتمنى اجتماع مجلس الحكومة في ولاية بسكرة ولكن لا يمكن لك تحديد جدول أعمالها، «تعرض الحكومة وتقترح عليها جدول أعمال»!

المهم، وصلنا إلى نهاية جلستنا لهذا المساء، غدا، إن شاء الله، لدينا جلسة صباحا لاستكمال تدخلات السادة أعضاء مجلس الأمة، بالإضافة إلى تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية، وفي المساء سيكون رد السيد وزير المالية.

بارك الله فيكم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الخامسة والدقيقة الثانية والعشرين مساء

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 12 جمادى الثانية 1444
الموافق 5 جانفي 2023

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587